

کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

۱۱

۴۲۷

۴۴ ۱۱۵

13.



۴۹

۱۲۴

کتابخانه مجلس شورای اسلامی	
کتاب	ترجمه فیض
مؤلف	
موضوع	
شماره دفتر	۲۸۱۱۱
۶۹	

۱۱
۴۲۷

100

101

102

103

104

105

106

107

108

109

110

111

112

113

114

115

116

117

118

119

120

121

122

123

124

125

126

127

128

129

130

131

132

133

134

135

136

137

138

139

140

141

142

143

144

145

146

147

148

149

150

151

152

153

154

155

156

157

158

159

160

161

162

163

164

165

166

167

168

169

170

171

172

173

174

175

176

177

178

179

180

181

182

183

184

185

186

187

188

189

190

191

192

193

194

195

196

197

198

199

200

201

202

203

204

205

206

207

208

209

210

211

212

213

214

215

216

217

218

219

220

221

222

223

224

225

226

227

228

229

230

231

232

233

234

235

236

237

238

239

240

241

242

243

244

245

246

247

248

249

250

251

252

253

254

255

256

257

258

259

260

261

262

263

264

265

266

267

268

269

270

271

272

273

274

275

276

277

278

279

280

281

282

283

284

285

286

287

288

289

290

291

292

293

294

295

296

297

298

299

300

مجلد اول
کتاب الفقه
در بیان

هذا هو الكتاب المشتمل على
المسقى شرح الفصول
المعلمة في الفقه
القاسمي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي انشا هاتين المصنفات بالقضاء السابق على القدر
وابدع جواهر العقول ونفوس القوي بسايق امره كلحج بالبصر
احكم نظام العالمين هار حركته على ابلغ وجه واحسن صورا
علمه بكمالات الامور وجزئياتها من المعاني والصور والصلوات على
نبينا محمد افضل من اوتي الحكم من البشر صلوة تامة ما نوارد
على الهوى في الاعراض والصور ولعجل فلما شهد العقول السليمة و
الطباع المستقيمة بان العلوم شرفا وجللا لا وابتها وجبا لا خصوصاً
للعلم المستقى بالحكمة النظرية المنشرف بتجصيلها القوة البشرية الكاملة
لمعرفة الحقائق الخارجية البديهة من بدايتها وانظام سلسلة اسباب
الاعيان المنهية الى قايستها وجب على كل عاقل ان يطلبه ويحصد حتى
بالعادة القصوى الاخرى من حصله فمدا غنم بالسعا ومن صنعة
فقد خسر الدنيا والاخرة وكانت الرسالة النفوسية الى قدوة الحكماء
الناقلين فرة صيون اعيان المحققين القائلون الذي لا شيء مثله

الاعضاء

الاعضاء في بيان المعاني ولا ياتي بغيره الفلك الذي ارفا بانه المعاني التي
استمر القواعد الى ان لغت المعاني الثاني الشيخ الاجل ابي نصر الفارسي
شكر الله سبحانه وفضله وجعل اعلی القادرين من غلبه ومنه كفاية شفا
من امراض الجهالات ونجاة من اسقام الخبايا خا وبالجواهر كالعصم من نحو
على كلمات تجري مجرى اشصوص سامل المباحث جليلة متعالية ان
ينالها التفحص الفكري ومطالب بدلية عالية بحيث اصابتها الحدس
القوي تجرت العقول في عويفتها وعجزت لا في هاضم حل مشكلاته كنوعاً
في صخور عباده مخرونة وموزجتها في دقايق اشاراته مبطونة ما حل
الى لان ان البشاعة مضطرا وما فحت ابدى الا فكما بعد اواب معلف
ضرا ليس نكاته في خبايا الاختجاب مفضو ولطاف معانيه تحت جبال الفاظ
مستوقامة انكف عن وجوه مخرونة نفاها وامر عجز الخرائد
جملها فشرح به بحمد الله سبحانه اشراج طوبقات موه وبطهر مخصيك
كوز بهت الى سواء السبيل ويخلو عن الاختصاص والبطول ووضه له جميع ما
يحتاج اليه من فليبين مانيه اوله وغلبه واوردت ما ادق اليه نظري القاي
اوسمخ كاخطري القاتر وبحث في جملة بعضها للنقل من الفحول كما يقال محقق
بحود الذين عرفوا الحق بالرجال والرمس ابراد القفاظه ممر وجا بما سخر لي من
الزوايد الشهية لا لامر على الشاظر ونكثير القوايد ارجو من اعيان لا زكبان
ينظر وايهه بعين الرضا وان لا يبادروا الى النكار ما فيه قبل من النظر فيه
استكشافه فلما فرغت بنبأه وابان ان شيد عنوانه باسم من سميت من لشم

فون

فوالله ما ورسم علي من رتبة اعلام الحكيم اعني ربيع حريف من شرح الله
للاسلام ووضح طوبته بانوار اسرار الوحي والافهام وانه الحكيم والحكيم
واعطاء الملك الذين صغروا ومخضه عن سوا الخلق والاثم وزاده بسطة في
العلم والجسم نصيبا من الشريعة بهم تقويته ونضرب باض الحكيم بحسن
اجمال الكمال تفصيله جمال الجلال تفصيله سلطان المشارق والمغارب
برهان الطالب المارب فباض سجال المطف على الجلال وهاب عظام
والدقائق (له همة من هي كجارتها وهمة الصغر اجل من الدهر) الفاعل
في سبيل الله المجازي لمن اتخذ الله هواء ظل الله على العالمين عبث الحق
والسلطنة والدين الواثبات الملك المستعان ابو المظفر سلطان يعقوب بن
خان لا زال ناصر العباد الله وحافظ البلاد الله القم شرف صدره بمراج
قلوب المساكين بيز فلبه بنور المعرفة والصدق اليقين وخلص ظلال معد
بكل ملك القدير ويتاقتل متا انك انت التميع العليم وهذا انما شرح المرام
اقول مستعين بالحكيم العالم (الحكيم بالحقيقة هو الحق الاول والآخر
بالذات ذو كمال المعرفة لذاته والحق عند المحققين نفع على العالم الناف
وكل ما سوا واجب الوجود في ادراكه نفعا بالنسبة الى علمه تعالى فلا حكي
حقيقة الا هو **واما** الحكيم في الغرض فهو من عند علم الحكيم الذي هو
معرفة اعيان الموجودات على ما هي عليه في نفس الامر بقدر الطاقة البشرية
انه علم بجميع الاحوال التي موضوعاتها الخبايا الخارجية على وجه تكون تلك
الخبايا عليه حد ذاتها بحيث لا يتصور فيه التغير بتبدل الادب ان الاول

بمقدار نفع به الطاقة الانسانية وبالجملة ان ذلك العلم لا يلزم ان يكون بجميع
احوال جميع اعيان على وجه يطابق الواقع حتى يلزم انتفاؤه وعده مخففة لاحد
بل يجب ان يكون العلم بجميع على هذا الوجه بقدر الطاقة الانسانية ولما
كان العلم بنفسه انفسا المعلوم الموجودات الخارجية تنقسم ما يكون وجوده
واختباؤها الى ما لا يكون كذلك لا جرم انفس الحكيم ايضا الى قسمين احدهما
العلم باحوال الموجودات التي لعل شأنا واختباها انما يشترط وجودها ونسبي
حكمة عملية وثانيهما العلم باحوال الموجودات التي لا يكون لعل شأنا
فيها ونسبي حكمة نظرية وهي على ثلاثة اقسام لان ما يتعلق بقدر شأنا اما ان
لا تكون مخالطة للمادة شرط الوجود او تكون حينئذ اما ان لا تكون تلك
المخالطة شرط للعقل او تكون الاول هو العلم الاولي وهو العلم الاعلى والثاني
هو الباقي وهو العلم الاوسط والثالث هو الطبيعي وهو العلم الاسفل وهذا
وفيه نظر لانه قد يبحث في العلم الاعلى عن اموتكون مخالطة للمادة شرط
لوجودها كما يحركه والتكون الكليات الكيفيات ولا نه قد يبحث في علم الطبيعة
الذي هو من العلم الاوسط عن كروية الافلاك والعناصر فيجب ان لا تكون تلك
المخالطة شرط للعقل اعلى ما يقتضيه التقسيم فليز ان يبحث عنها في العلم
الاسفل لان البحث عنه فيه يجب ان يكون مخالطة شرط للعقل وقد بحث
عنها في كماله لا ينبغي ويمكن ان يجاب عنه اما عن الاول فيان يقول ان
ان لا تكون مخالطة شرط الوجود هو جملة ذلك العلم لا موضوعاته
لان منها ما هو برئ عن المادة وعلاقتها مطلقا كالواجب تعالى والمادة الا

في الجواب عن الايراد

ومنها ما هو بغير الطائفة من الطائفة المتفوقة كالصوة ومنها ما هو بغيرها
وفي غيرها كالعلية والوحد ومنها ما يتوقف وجودها على المادة كالحركة
والتكون والكميات والكيفية وليس المبحوث عنه في هذا العلم حالها المستفاد
من المادة بل نحو الوجود الذي هو وجودها أي قسم من أقسام الوجود ^{الوجود} الجوهري
أو العرضي ولا شك أن نحو وجودها الذي ثبت لها في هذا العلم وهو الوجود
الخارجي العرضي لا يتوقف على المادة فالأحوال التي تبحث عنها في هذا العلم
أن لا تكون مستفادة من المادة وأما الموضوعات فيجوز أن تكون مستفادة منها
وأن لا تكون منها **فان قيل** كيف يجوز أن يكون الموضوع محتاجا إلى المادة
البحر لا يكون محتاجا إليها مع أنه يجب أن يكون متساويا لها **فان قيل** لا ينبغي
له بل يجوز أن يكون أعم منه لكن بحيث لا يتجاوز عن موضوع العلم كما في قولنا
واجبة فان الواجب لهم من الصلوة نشأ له الزكوة والحج وضررها لكن لا يتجاوز
فصل للمكلف الذي هو موضوع علم الفقه وأما عن الثاني فبان فقولنا لا نسلم
أن العلم الطبيعي المجتهد من العلوم الرياضية بل هو من العلوم الطبيعية كالطباة
الطبيعي لا ينظر إلا في الأحوال التي من جهة المادة والطب الطبيعي المجتهد ينظر في
الأحوال التي لا جل المادة أيضا لكن باعتبار خصوصية هي الصحة والمرض ^{للتفكير}
أو غير ذلك فلا يتفكران عن تفكير المادة بخلاف العلوم الرياضية فإنها
عن أحوال المخطوط والتطويع غيرها التي يمكن تفكيرها من غير تفكير المادة ^{فان}
العقل يمكنه أن يفكر المتفكر في المادة كيف لا وقد ذهب أفلاطون إلى
العدم وجوز في الخارج مجردا عن المادة فالعقل يحتاج إلى استيفاء في النظر

في أن الحكمة العملية أفقضية

والثاني حتى ينكشف له أن المتفكر لا يوجد في الخارج إلا في مادة فكيف يستلزم
في الفعل والحكمة العملية أيضا لأنه أفتا لأنه أمان يكون متعلقا بما يختص
واحد يصلح حاله به كالعلم بحاصل لا خلافا وذا قبل الأوصاف فهو علم ^{خلافا}
وقال له مطلبه النفس بالفضائل وتخليتها عن الرذائل وأما أن يكون متعلقا
بما يصلح به حال الشخص مع أهل منزله فهو علم بدير المنزل وغايته النظام
المصلحة التي بين الزوج وزوجته والولد والوالد والعبد مالكه أو يكون
بما يصلح به الأمور المتعلقة بأهل المدينة وينظم به حالهم فهو الحكمة
المدينة وحكمها أن يتعاون الناس على ما يتعلق بمصالح الأبدان وكيفية
نوع الإنسان فلهذا قسم هذا القسم إلى ما يتعلق بالنبوة والشرعية وبقية علم ^{العلم}
والى ما يتعلق بالملك السلطانية وبقية علم الشياخ هذه جملة أقسام الحكمة
التي من ثوبها هذا وفي خبر كثير **فان قيل** إن الحكمة العملية مركبة من العلم
الفعل فان كمال الإنسان لا يتحصل بمجرد العلم ولذلك قيل الحكمة خروج
الإنسان إلى كماله الممكن في جانب العلم والعقل ^{فان} عليه أنه لا بد من
عقد يحصل كمال الإنسان بمجرد العلم تركب الحكمة العملية من العلم والعقل وإنما ^{للمر}
ذلك أن لو انحصر كان الإنسان في علم الحكمة وليس كذلك بل الحوان الحكمة
بعضها النظرية والعلمية من جملة العلوم التي هي من كمال القوة النظرية
لكن الأدراكات التي في فهمها لا يخرج ليست مقصودة بذاتها بل لتبني
بها إلى استكمال القوة العملية بالأخلاق والمرتبة والصفات الحميدة ^{أما}
فوالله الحكمة خروج النفس إلى فليس يعرفها العلم الحكمة بل هو يعرف ^{نفسه}

في بيان الوجوه على الهيئة

كما صرح به هذا القائل ايضا واكلام في الحكمة العلية التي هي علم
واعلم ان النزاع في الوجود هل هو ابدى على الماهية ام لا ينبغي ان يكون في هيئة
الوجود التي هي التماثل بالوجودات الخارجية التي بها تتخذ الماهية بمفهوم
الموجود هي مثل ان نزاع المفهوم الاعلى من الموجودات الحسية المستفاد
بصورته (لا في نفس هذا المفهوم لان الشك في كونه زائدا مستبعد من هو في
مرتبته الحسية فكيف نقول من العقل في الحكماء القائلون بكون الوجوه عين
ارادوا به ان الامر الذي هو مثل ان نزاع هذا المفهوم عين ذاته فقد ثبت
ان الله تعالى بذاته لا بسبب انضمام امر اخر اليها مصدر للثبات والخاصية
بجلاف المحاكاة فيها ثبت بذاته كذا ذلك بل بسبب صميمه باعتبارها
بذاتها في الفاعل فالوجود المطلق عندهم زائد على الواجب على كما ان زائد
على المتكافئ قال الشيخ في بيانها الوجود في كل ما سواه فخر اخل
مهيته بل طار عليها من خارج ولا يكون من لوازمه فان الله هو الواجب
او الوجود بالفعل لا الوجود مطلقا بل ذلك من لوازمه

بسم الله الرحمن الرحيم

الامور التي هي لنا بمعنى الوجودات التي تفرق متا (كل) واحد (منها)
مهيته لها مرتبة المعروضة بالقياس الى الوجود (وهو) وهي نظائر على
الجزئية وعلى الوجود الخارجي ايضا لكن المراد ههنا الوجود (وليس) مهيته
عين هويته ولا داخله في هويته ولو كانت مهيته الان (مثلا) عين هويته
لكان تصور مهيته الان تصور الهويته لان اتحاد المتعاليين ليس له العلم

في ان المهيته عين الوجود

فكنا اذا تصور ما الان (اي مهيته) (تصور هو الان) اي هويته (فقط)
وجوده) ومختصه ان مهيته الان لو كانت عين وجوده لكان العلم بالان
هو العلم بوجوده وليس كذلك اذ كبر ما تصور الانسان لا يخطر بباله معنى
الوجود وحديثه اما الوجوه الخارجية فظاهر واما الوجوه العقلية فان العقل
الاتان لا يسلطه العقل بغيره فان قيل لا سلم ان العقل المهيته
عين وجودها فان العقل المهيته هو عينه بغير العقل الوجود فلنا لو كان
لكنا نشك في كونها موجودة عند حصولها في العقل وليس كذلك لان العقل كثيرا
من الهية ونشك في وجودها (و) ايضا لو كانت المهيته عين الهويته (لكان)
تصور للمهيته يستدعي تصورا بوجودها (لان تصور المهيته على هذا التقدير
هو عينه تصور الوجود فكما ان تصور العقل مثلا يكفي في العلم بانه عقل من غير
استغناء عن اذ ثبوت الشيء لنفسه بين كذلك يلزم ان يكفي في العلم بكونه موجودا
لانه عينه على هذا الفرض وليس كذلك اذ قد يحتاج العلم به الى براهين
المقدمة ولم يبين استحالة كون الماهية داخلية في الهويته مع ان الدعوى
شاملة لها ايضا اكفاء بالبين الذي سنده في استحالة كون الهويته داخلية
فيها لانه يجري مجرى عينه والدليل ان المذكور انما يثبت ان اذا كانت
المهيته متصورة بغيرها اما الدليل الاول فلا بد ان كانت متصورة بغيرها
ان يكون العلم المهيته بالوجه هو العلم بالوجود كذلك عند حضور الوجوه في العقل
بالوجه عند تصور المهيته بالوجه ممنوع واما الدليل الثاني فلا بد ان يكون
المهيته متصورة بغيرها حازان بكون الوجوه عينها ومع ذلك يمكن ان لا يصدق

فإن الوجود خارج الماهية

وجودها لانه في معلوم لنا بخصوصه فان تصور الانا بوجه الضحك من
ان يعلم خصوصيته ذات الانسان لا يلزم العلم بانه انسان ضرورية (ولا
يمكن ايضا ان يكون الهوية) (داخلية في مقياس هذه الاشياء) والآن لكان الوجود
مفوقا لا يستكمل تصور الماهية دونها) وليس كذلك اذا الماهية المعقولة
تصوراتها بدون الوجود واعتبار فلا يكون جزءا منها **فإن قيل** المقصود
ان الوجود خارج عن جميع الماهيات الممكنة وما ذكرتم في بيانها لو تم لدل على
ان الوجود زائد على الماهيات المتصورة فلا ينطبق الدليل على الدعوى **قلت**
لا شك ان الماهيات الممكنة تستند الى فاعلها من حيث انها موجودة لا
من حيث هي فان الانسان من حيث انه موجود مستند الى الفاعل لا من
انه انسان فبالفاعل يرتبط الوجود بها وتختص بها وظاهر اننا
الماهيات الى الفاعل على برة واحدة لا يختلف باختلافها وكذلك نسبة الوجود
اليها فاذا ثبت زيادته في البعض ثبت في الكل (و) ايضا لو كان الوجود
داخل في الماهية (يستحيل رفعه عن الماهية لوها) اي لا يمكن ان يهوى
رفع الوجود مع بقاء الماهية كالواحد لاثنين اذ لا يمكن ان يهوى ارتفاع
الواحد مع بقاء ماهية الاثنين ليس كذلك وقد بينت ذلك ان ارتفاع الجزء
هو عينه ارتفاع الكل لانه ارتفاع احدى من المستحيل ان يتصور انفكاك الشيء
نفسه **وقد ينظر** لان العلة علة لعلة معلوم لا شك ان الجزء علة
لوجود الكل فيكون علة لعلة والعلة ايضا العقل الصريح بحكمه بصفته قولنا علة
الجزء فعلة الكل فيكون بينهما نقد وناخر ذاتي على ان لكل كالاثنين ذات

فإن الوجود ليس الماهية

يكون هناك موجودات ثلثة متغايرة بالذات فطعا الكل من حيث هو
كل وكل واحد من الوجودين فاذا انفك واحد من ثلثة الوجودين انفك
من تلك الموجودات الثلاثة وهما الكل من حيث هو وكل واحد من جزئيه
فهناك علة مان متغايران متغايران بالذات فلا يكون احدهما هو الآخر
بل التسوية ان الجزء علة لتخصيص ذات الكل من حيث هو وبه فوام
الكل اعني انه داخل في ذاته ومن المستحيل ان يهوى بقاء ماهية الكل
بدون ما لا يتحصل تلك الماهية ولا تقوم من حيث هو الا به بخلاف العلة
الآخر واللوازم اذ ليس لها مدخل في طبيعته الذات من حيث هي بل هي
انما تكون خارجة عنها فصح ان يهوى انفكاؤها مع بقاء الذات (و)
ايضا لو كان الوجود جزءا من الماهية (لكان فبا من الهوية من الانا مثلا
فباس الحسنة والجمانية وكان) الشان الامر كما ان من يفهم الانا انما
يتصوره بكنهه وذاته لا بشئ اخر (لا يشك في انه جسم حيوان اذا فهم الجسم الحيوان
لان ثبوت الذاتي لما هو ذاتي له ضروري عند احاطة الذاتي في العقل كذلك
يجب ان لا يشك عن يفهم ذات الانا في انه موجود وليس كذلك بل يشك
لهم حقا ودليل) فلا يكون الوجود جزءا من الانسان فليخص هذا الدليل ان
الوجود لو كان جزءا من الماهية لوجب ان يحصل لنا التصديق بوجودها
فصورها وليس كذلك وفي الأدلة المذكورة في نفق كون الوجود جزءا
نظرا لما الاول فبان نقول ان اريد بقوله لا يستكمل تصورها انها لا
تكونها في العقل بدون الوجود فنفي الثاني مسم وان اريد بها انها لا تحصل

في أن الوجود من العوارض

١٢

في العقل بين الوجود فاللازم منه ثم وأما الثاني فلا شأن به بقوله بسبيل
 الخ أنه يمنع توهم ارتفاعه حين يلاحظ الماهية بالكنه فتفي الثاني ثم وإن
 أراد أنه يمنع توهم ارتفاعه مطلقا سواء كانت محصل بالكنه أو بالوجه
 فاللازمه غير مسلمة لأنه يجوز أن لا يتصور الماهية حينئذ على وجه يكون
 الوجود ملحوظا منها بالذاتية فيمكن للعقل أن يتوهم رفضه إذا منشا استحالة
 هذا التوهم كونه ملحوظا بالجزئية وأما الثالث فلا نتمنايه أن لو كانت الماهية
 منصورة بكنهها إذا لم تكن كذلك جاز أن يحصل لنا الثالث في كونها
 لأنها إذا لم تكن متعقلة بكنهها جاز أن تكون ذاتها محمولة فضلا
 عن التصديق بثبوتها لها الأمر في أن النفس لما كانت منصورة باعتبار
 تدبير البدن لغرضها لا يشك في جوهرتها بالبرهان مع دعمه من الجوهر
 حجب لها (فالوجود والهوية لما بينهما من الموجودات ليس من جملة المفومات)
 متفرع على الأدلة التي ذكرت لنفي الجزئية وإذا لم تكن من جملة المفومات وقد
 يتبين ليس عينها (فهو من العوارض) لأن كونه غير متباين لها وعدم كونه
 معروضا لها **فإن قيل** لا يمكن أن يكون الوجود من العوارض لأن ثبوت
 العارض للمعرض فرع ثبوت المعرض إن ذهنا فذهنا وإن خارا فخارا جازا
 فذلك الثبوت المنفصل أن كان هو الثبوت المتأخر يلزم ثبوت الشيء على نفسه
 وإن كان غيره منفصل الكلام إليه ويلزم التسلل قلنا إن عروض الوجود
 وزيادته عليها في نظر العقل واعتباره بمعنى أنه يمكن للعقل أن يلاحظها
 من حيث هي من غير اعتبار الوجود والعدم سواء كان ذهنا أو خارا جازا

فيما يؤثر على كون الوجود من العوارض

١٣

وإن كانت لا تنفك عن الوجود في العقل بسبب إلهام الوجود فيجوز أن يكون عليها
 عارضا لها ويجعل الماهية قابلة له وهذا هو المراد بثبوت الوجود لها في الذهن
 لأنها هو المتبادر منه والآية من الحال المذكور وإذا ثبت أن الوجود من العوارض
 (اللازمه) لأنه يمنع بدنية بناء الماهية بين الوجود فكما أن الشيء الوجود
 لم يتوهم الماهية فيكون لازما **لا يقال** فيجوز أن يكون الوجود على الماهية
 لأن ما ذكرتم يقتضي أن يكون كونها ماهية بسبب الوجود وليس كذلك
 الوجود عارض لها **لا نقول** لا يلزم أن يكون الوجود عارضا
 أنه يلزم منه استلزام كون الماهية ماهية للوجود ولا محذور فيه بل
 نقول أن الحق الصريح الذي لا يجوز حوله شائبة الربان الوجود والماهية
 مثلا زمان لا يتفصل أحدهما على الآخر ذاتا وزمانا أما أنه ليس بينهما
 تفصل وتأخر ذاتي فلا لأنه لو كان بينهما تقدم وتأخر ذاتي فلا يتخلو أما أن
 تكون الماهية متقدمة على الوجود ويكون الوجود متقدما عليها لأجابه
 تكون الماهية متقدمة عليه بالذات والواجب أن يصح قولنا ذاتا لأن
 إنسانا فوجدنا التفصل الذاتي بين الشئين متحقق لدخول الفناء على المتأخر
 المحتاج ليس كذلك لأن اعتبار كونه متقدما على الوجود هو اعتبار كونه متقدما
 صرفا والمعدم الصرف لا يكون إنسانا ولا متقدما على الوجود بل هو لا
 محض سلب عنه جميع المفومات ولا جازا أيضا أن يكون الوجود متقدما عليه
 لأنه لو كان متقدما عليه فلا يتخلو أما أن يكون باعتبار وجوده في نفسه
 أو باعتبار ثبوته للماهية لأجابه أن يكون باعتبار وجوده في نفسه والآية

بوجد الوجود ولا في حد ذاته ثم يصير الانسان انسانا وهو باطل لان الوجود
اذا صار موجودا في نفسه لم يمكن ان يكون جوهر لانه امر متضاد بل عرضا فيمتنع
بصير وصف الانسان مرتبطا به لان ثبوت الصفة الموجودة في حد نفسها للوجود
فزع على ثبوت موصوفها بذاته فالوصف ان كان ثابتا بهذا الثبوت يلزم الدور
وان كان ثابتا بغيره تنقل الكلام اليه ويلزم التسلل ولا يمكن ايضا ان يكون قد
على المهية باعتبار ثبوته للمهية والا لزم صحه قولنا وجد الانسان ففما الانسان
وهو باطل لان قولنا وجد الانسان يقتضي ان يكون الانسان انسانا وموجودا
قولنا ففما الانسان يقتضي ان لا يكون انسانا في تلك المرتبة فيقتضي ان لا
تقتضي الوجود على المهية في الاعيان بمعنى ان العقل بغير الوجود اول والمهية
ثابتا بان يحكم بانه وجد ففما الانسان لا انه وجد الانسان ففما الانسان
بثبوت ففما الانسان الجسم لتا بشرط الاحتاس بصير جوا ان لا نقول الوجود لا يمتنع
الاعراضا مرتبطا بغيره فلا يمكن للعقل ان يعتبره مثل اعين معروضه فلو لم
يعد على الوجود فلا اقل من ان يكون معه على ان قولكم وجد يقتضي ارتباط
الوجود بغيره فذلك الغير ان كان انسانا عادا لم يحد رطون كان غيره فان كان منهما
بضميمة الوجود معينا ولا يكون فان كان الاول يلزم ان يتغير الشيء في ذاته بسبب
خارج عنه عارض له وهو باطل لان ذلك الغير لا يمكن الا من امر داخل الفصل
بالشئاس الى الجنس فان الحيوان اذا اخذ من حيث هو مبهم واعتبر الشئاطن فيه صا
نوعا معينا هو الانسان فكونه انسانا انما يكون بالفصل الذي هو داخل
بالوجود الذي يثبت انما زائد وان كان الثاني يلزم ان يثبتا خرافا لان

عن وجود غيره لا عن وجود نفسه هت وايضا الوجود من الصفات الاعيان
عن الماهية فلو قدم عليها لزم تقدم الصفة الاعيانية على موصوفها
هو محال فان قيل ان الصورة منتقلة على الهيولى مع انها وصفها
فلنا الصورة وان كانت من صفات الهيولى لكنها ليست من صفاتها الا
والمستحيل تقدم الوصف لا عين على موصوفه فان قلت اذا جاز ان
يكون صفات الهيولى متقدمة عليها في الجملة فليجوز ذلك في الاوصاف الاعيانية
ايضا قلت ان الصورة الجوهرية لما كانت غير محتاجة الى المحل في وجودها
بل في عوارضها من قبول الاتصال والافتصال والشكل امكن للعقل ان يعتبر
تقدمها على الهيولى بخلاف لا وقت الاعيانية والاعراض التي في وجودها
محتاجة الى المحل فانها بمنح للعقل ان يعتبر تقدمها على موضوعاتها نعم يمكن
تقدم الوجود على المهية على مذهب من قال ان الوجود حقيقة الخائبون وان
امتناع بعضها عن بعض بعوارض مستثناة في المشهور بل ما هيئات كما نقول ان حقيقة
الانسان مثلا هو الوجود وبما ان عتاده بعارض هو الحيوان انما طوع على
مذهب الجهمي واما على مذهب المشهور بين الغوم فلا (وبالجملة ليس) الوجود
(من اللواحق التي تكون بعد الماهية) لما ثبت القاطن بؤهم من هذا الكلام ان
من الاعيان اذ المتقدم على المهية لان فيه نقي ان يكون الوجود بعد المهية
وهو فاسد لانه لا يلزم من استغناء كونه بعد المهية ان يكون مثلها الذي يجوز ان يكون
معها كما سبق وانما نفي كونه بعد المهية ولو ينف كونه قبلها لانها لا يتعارض الوجود
ناخره عن المهية لانها معروضه له ففي البعدية لشل لا يقع غلط ولما بين

في كيفية تحريك اللواحق

١٤

الوجود على الهيئة الممكنة اذ ان يثبت موجودا هو بئس وجوده حينئذ انه
نقال (وكل لاحق تاما ان يلحق الذات حوزا له ويلزمه واما ان يلحق غير
لان الحوزة التي للشيء امر ممكن في نفسه فلا بد له من علة فعلية اما نفس الذات
او غيرها ضرورة والوجود لا يمكن ان يكون من اللواحق التي للشيء عن ذاته
لانه لو كان كذلك فلا يلحقها اما ان يلحقه قبل الوجود او يلحقه بعده لاحقا
ان يلحقه قبل الوجود (لانه محال ان يكون الذي لا وجود له) سواء اعتبر معه صلا
ان يعرض له الوجود (او لا يلزمه شيء يلحقه في الوجود) لان استفادة الوجود
وجوده من المعدوم التصرف بديهيته الاستحالة **فقبل** لوم ذلك لزم ان لا
تكون الهيئة الممكنة قابلة للوجود انما لان بديهيته العقل حاكمة بان ما لا وجود
له لا يمكن ان يكون له شيء يلحقه في الوجود سواء كان بالاجزاء والافادة
بالقبول والاستفادة **واجيب** عنه بان قابل الوجود مستقبل فلا بد
ان يعبر العقل معر عن الوجود لئلا يلزم مستقبل الحاصل وعن العدم ايضا
لا يلزم اجتماع الشافين بخلاف معطى الوجود سواء كان في وجوده نفسه او
غيره فانه يستحيل ان لا يكون موجودا ضرورة ان مرتبة اللاحق والناظر متأخر
عن مرتبة الوجود فاما الوجود الذي لم يوجد هذا **واعلم** ان كلام النافض
على ان قبول المناهضة للوجود قبول بالمعنى السبادي ومنه بان يكون للمناهضة
ثبوت ثم ان الوجود يعرض لها عرضا لا عرضا موضوعا لها وليس كذلك لان قبول
بذلك الوجه لا يتصور الا اذا كان المقابل وجودا مستقلا بدون المقبول ولا شك
ان الهيئة بالنسبة الى الوجود ليس كذلك اذ ثبوت المناهضة هو وجودها

لان

في كيفية تحريك عرض الهيئة للوجود

١٥

لان الوجود امر محال فيها بعد ثبوتها في حيلتها فنقول ان اراد النافض بقوله لزم
ان لا تكون المناهضة قابلة للوجود القبول بالمعنى الذي ذكره فاما لزم من مسئلة
ويطلب ان التالي ثم وان اراد القبول في نظر العقل بمعقوفاته لا يمكن للعقل ان يجد
بينها نسبة مثل نسبة القابل بالمقبول حينئذ انما عرضا منها الوجود فاما لزم
(فحال ان يكون الهيئة) الصالحة لان يعرض لها الوجود (يلزمها شيء حاصل)
ويحصل منها امر موجود (الا بعد حصولها) لان الناظر لا يتصور الا من الموجود
ولا جاز ايضا ان يلحقه بعد الوجود واليه اشار بقوله (ولا يجوز ان يكون
الحصول يلزمه بعد الحصول) الوجود يلزمه بعد الوجود (يكون) اي يلزم ان يكون
(انه قد كان) الشيء (قبل نفسه) وهو بطلان هذا اذا كان الوجود السابق عين الشيء
ظاهرا فاما اذا كان وجودا اخر فليزم ايضا ان يكون موجودا بوجوده سواء كان
الوجود المنفرد مجتمع مع الوجود المتأخر او غير مجتمع بان يكون ان عررض الوجود
الثاني للهيئة بعينه ان انقضاء الوجود الاول لكن في استحالة اللازم على هذا
التقدير تاما واذا بطل هذان القسمان (فلا يجوز ان يكون الوجود من اللواحق
التي للهيئة عن نفسها) لان اقتضا الحوزة شيء لذات لا يمكن ان يكون من تلك
الابسط كونه موجودا (واللاحق لا يلحق الشيء عن نفسه الا الحاصل الذي اذا
حصل عرضت له اشياء سببها هو) ذلك الحاصل (فان الملزم) المنقضي لللاحق
سواء كان اقضاء الوجود اللازم في نفسه او لوجوده لغيره (علة لما يلحقه)
ويلزمه لان المعارض اقضاء له (والعلة لا توجب معلولها الا اذا وجب)
لان وجود الشيء عن الشيء فرع وجوده في نفسه اذ الشيء ما لم يجب بالذات او

بالغير

في ان الشيء لا يجب له وجود

بالغير لم يجب عنه شيء فان قيل ان الوجوب الذاتي من مقتضيات الذات
فيكون الذات علته ولا يتقدم عليه بالوجوب لانها لو تقدمت عليه
بالوجوب فما ان يكون بهذا الوجوب فيلزم ان يكون الشيء قبل نفسه او
بوجوب آخر وينقل الكلام اليه ولا يتسلسل بل ينتهي الى وجوب يكون وجوب
مقدم عليه فلا يصح كونه فوله والعلة لا توجب معلولها الا اذا كانت
فلا يقع المطاوع **المهم** الا ان يخص بالوجود وبما لا والعلة
علة الوجود لا توجب معلولها الخ فيستد بلفظ النقص لكن كلامه لا يبعد
لانه ان ارد بقوله ان الملزوم المقتضى لللازم علة له ولما يتبعه ويلزمه انه
علة الوجود في نفسه فهو م وان ارد بانه علة له من غير تقييد بالوجوب
غيره كما هو الظاهر فهو صحيح لكن اذا قيد العلة في الكبرى بالوجود لم ينكر الاد
فلنا لانسلم ان الوجوب الذاتي من مقتضيات الذات بل الوجوب الذاتي كالوجوب
عين الذات فلا يحتاج الى علة والوجوب الغيري مستمد من الغير وهو
متقدم عليه بالوجوب كما بين في موضعه وايضا عند تقييد العلة في
الكبرى بالوجود يمكن ان بين الصغرى بان يقال المراد ان الملزوم المقتضى لوجوب
اللازم في نفسه علة للوجود وجنبد يصير ضروريا غير قابل للنبع لكن الكبرى
تستد العلة بالوجوب او اطلق في خبر او قبل الوجود لا يكون حيث اذا كان المراد
بالوجوب هو الوجوب للاحق فعند تقدمه على الوجود ظاهر بل هو منسحب
عنه لانه ضرورة بشرط المحول الذي هو الوجود واما اذا كان المراد
مطلقا والوجوب السابق ففي عدم كونه قبل الوجود حقا ويمكن ان بين بان

في ان الوجود من الصفات الاحتمالية

ايضا لا يمكن ان يكون قبل الوجود لانه من الصفات الاحتمالية المتأخرة عن
الوجود فان قيل الوجوب ان كان من الصفات الاحتمالية لكنه من الصفات
التي يتقدم على وجود معرضا اذ الشيء ما لا يجب ما بالذات وبالغير لم
يوجد فوجوب الشيء قبل وجوده قلنا ان تقدم الغرض الغير المستقل في
الوجود سواء كان له وجود كالاغراض او لم يكن كالاوصاف لا اعتبارا به
على وجود معرضه ممنوع كما سبق وايضا الوجوب ما بالذات وبالغير فان
كان الاول فهو لا يتقدم على وجود الواجب لانه يستحيل تقدم امر عليه ان كان
الثاني فهو وان كان مقدا على فعلية نسبة الوجود الى المهية كالامكان
لكن ليس مقدا على نسبة الوجود اليها لانا اذا اعتبرنا مهية الممكن ونسبنا
الوجود اليها وجدنا الامكان كهيئة لهذه النسبة وبواسطة تحقق عدل
مخرج هذه النسبة عن صرافة الامكان وننتهي الى الوجوب هو الوجوب
السابق ثم نصير موجوده بالفعل فهذا الوجوب مقدا على الايضاف
ومناخر عن الاضاف بالامكان كما ان الامكان ايضا مقدم على الاضاف
بالفعل وموخر عن مطلق الاضاف اذ هو كهيئة له واما ان تاخر الوجوب
هذا الوجود هل يكفي في الابدان لا فكلام اخر لا دخل له في تقدم الوجود
على الوجوب الذي هو غرضنا والظاهر انه لا يكفي بل لا بد فيه من تاخر الوجود
عن الوجوب بالفعل فتبوت بعض المفهوم ما يستد الوجود بالفعل وبعضها يستدعي الوجود
مطلقا على ما يقتضيه العقل الصحيح واما ما ليس له راحة الوجود كالمقدم الصريح فلا
له شيء فاعلم ان هذا يجب ان يجعل الوجوب الذي في الدليل على الوجوب

في ان المبدء عين الوجود

٢٥

اللاهي حتى يظن الدليل على الدعوى في هذا الموضع وهو ان الامكان مستند
الى ذات ممكن من حيث هي فيكون معلولا لها فبان ان تكون علل التي
الذات واجبة قبل ثبوت الامكان لها فهذا الوجوب لا يجوز ان يكون
وجوبا ذاتيا ولا يلزم الانفلات لا يجوز ايضا ان يكون وجوبا بالغير لان
الغيري متأخر عن الامكان لما سبق وما قيل في الجواب عنه من ان
نحو كون وجوبا ذاتيا ومنع لزوم الانفلات انما يلزم ان لو كان وجوب
واما اذا كان وجوبا لامكان فلا يمكن ضروري لا مكان لا ضروري
في حد نفسه ليلزم الحال فهذا الوجوب يجوز ان يتأخر عن انصاف المهيبة
بالوجود كالامكان يتقدم على انصاف المهيبة بالامكان فمدفع بان الكلام
وجوب جود العلة لانه وجوب اي محمول كان لها كما لا يخفى الا ان نقصد العلة
بالوجود كما اشرب اليه بقولي يمكن ان يبين الصغرى الخ ولما لم يكن الايجاد
افضا الوجود بل ان الوجوب المتأخر عن الوجود (فلا يكون الوجود متما نقضه
المهيبة فيما وجوده غير مهيبة بوجه من الوجوه) واذا ثبت ان الوجود لا يمكن
يكون من مقتضى المهيبة ولا بل للوجودات الممكنة من مبدء موجود (فكل
اذا المبدء الذي يقصد عنه الوجود) اي وجودات الممكنة (غير المهيبة) المتأخر
بالوجود بل هو عين الوجود (وذلك لان كل لازم ومقتضى وعارض فاما ان
نفس الشيء واما من غير ضروريه) واذا لم تكن الهويبة للماهية التي لبت الهويبة
عن نفسها فاما من غير هذا) بهذا القدر من الكلام يثبت ما ادعاه واما قوله
(فكل ما هو عينه غير مهيبة وغير المقومات فهو عينه من غير) فلا يظهر القائل

في ان الوجود عين الوجود

٢٦

فيه بل الظاهر انه تكرار وكل ما كانت هويته مستفاده من الغير فيمكن
لا بدله من علة ولا يمكن ان نذهب لعلل الى غير الهية لا استحال للسلل
(فجانب منها الى مبدء لامعية له مباينة للهوية) اي تكون هويته عين
ذاته لانها لا يمكن ان تكون خارجة عن الله كما بين لا يمكن ايضا ان تكون
لها اتفاقا لما سبقه عن قريب فتبين ان مبدء الموجودات يجب ان يكون
الوجود عينه فال بعض المحققين مراد الوجودات في الوجود به بحسب
العقل ثلث مرتبة عليها ادناها الوجود بالغير الذي يوجد عنه
فهذا الوجود له ذات وجود بغير ذاته وموجد بغيرها فاذا نظر
الى ذاته وقطع النظر عن موجد امكن في نفس الامر انفكاك الوجود عنه
ولا شبهة في انه يمكن ايضا تصور انفكاكه عنه فالنصو والنصو كلاهما
ممكن عند حال المهيبة الممكنة كما هو المشهور واسطها الموجب بالذات
بوجود غيره اي الذي يقتضي ذاته وجوده افضاء تاما لا يتحمل معه انفكاك
الوجود عنه بالنظر الى ذاته لكن يمكن تصور هذا الانفكاك فالنصو
محال والنصو ممكن وهذا واجب الوجود تعالى على مذهب جميع المتكلمين
اعلاها الوجود بالذات بوجوده هو عينه اي الذي وجوده عين ذاته فهذا
الوجود ليس له وجود بغير ذاته فلا يمكن تصور انفكاك الوجود عنه بل
الانفكاك ومضوره كلاهما محال ولا يخفى على ذي سكة ان مرتبة في الوجود
اخرى من هذه المرتبة الثالثة التي هي حال الواجب تعالى عند جماعة ذوي
بصائر رافيه وانظار صائبة ولم يردوا بقوله ان وجوده تعالى عين ذاته

مبدء الوجود له ذات وجود بغيرها فاذا نظر

في أن الموجد مراتب ثلاث

٢٢

ان ذاته تعالى فرد من افراد مفهوم الوجود المطلق المشترك العارض للاشياء بحيث
عليه من تصور الانفكاك ليس بمجمل حينئذ لان ذات على هذا التقدير غير
الوجود بحسب الواقع فتصور الانفكاك بينهما كرتبة الاوسط للوجود فلان
ان لا يتحقق المرتبة الثالثة التي هي المرتبة العليا بل اراد وابه انه تعالى
هو الوجود المحض يعني انه بحيث لا يحصل في العقل لما يمكن للعقل ان
الى معرض غير الوجود وعارض هو الوجود كما انه يفصل الوجودات الممكنة
التيها كالانكافاة عن التفصيل وحده العقل انه امر عرضه الوجود
فهو شيء موجود لا انه موجود من حيث هو بل باعتبار شئ معه ولذلك
يحتاج الممكن الى علة يجعل ذلك الامر الغابر للذات من بطايقها ولا يحتاج الى
التيها العلة الغابرة بين الذات والوجود فلا يتصور الانفكاك بين ذاته تعالى
وبين كونه موجودا وهو كونه بحيث يفصل عنه الاثار الخارجية بخلاف المراتب
الاخرى بين اقسام الانفكاك بين الذات وبين مفهوم الوجود المطلق
البيدحي لتصوره فهو ممكن لانه يغابر الذات **فان قيل** المراتب الثلاث
للموجود والموجود هو ما قام به الوجود فيكون مغاير له فلا يتحقق المرتبة
التي هي المرتبة العليا اذ كل غير يتصور الانفكاك بينهما **قلت** تقسيم
الوجود الى هذه المراتب ليس بحسب الغنى حتى يرد ما ذكرتم بل بحسب
معناه الحقيقي في التعبير عنه بالفارسية بلفظة **هو** هي **هست** ولا شك ان
ذلك المعنى لا يقتضي المغايرة بل يجعل ان يتحقق مع المغايرة وبذلك اذ مثاله
انه امر يظهر عنه الاثار الخارجية سواء كانت ذلك الظهور لذاته من غير

قيام

في ان المهيمن حيث لا يقص

٢٣

قيام شئ به ولا جل قيام شئ اخر به ولو سلم ان هذا التقسيم بحسب
الغنى نقول القيام اعم من ان يكون حقيقيا كقيام الوصف بموصوفه او غير
كقيام الشئ بذاته الذي مرجعه عند القيام الغير كما قيل في هذا الجواهر
امر مفهوم بذاته اي لا يكون قائما بالغير وظاهر ان يجوز في معنى القيام لا
يستدعي الجوز في وقوع الوجود على شئ ولو سلم انه يستدعيه نقول ان الحكم
لا يتأشون عن ذلك بل صرح الشيخ ابو علي في تعليقه انه بذلك حيث
اذا قلنا واجبا للوجود موجود فهو لفظ مجاز معنا انه يجب جوده لا انه
موضوع فيه الوجود **قص** في شئ عبارة عن خلاصه الشئ
وما كانت المناجاة المذكورة في هذه الرسالة عين الحكمة وخلاصه
ما لها عنوان كل طائفة مخصوصة منها بالفقر ليعرف في اول الامر
مكانها ونفاتها شأنها حتى يرغب الطالبون في تحصيلها رغبة كاملة
هي الماهية العلوية لا يمنع في ذاتها وجودها اي لا تكون ممتنعة عن الوجود
لذاتها (والا) اي وان كانت ممتنعة لذاتها (لو يوجد) والا يلزم الاطلاق
من الاستناع الذي الى الامكان (ولا يجب جودها بذاتها) الا لو تكون معلومة
للمشا في بين الوجوب الذاتي والاحتياج الى الغير الذي يستلزم الامكان
(فهو في حد ذاتها ممكن الوجود) ضرورة انحصار المفهوم في الثالث فاذا
لو تكن واجبا او ممتنعا لذاته تعتبر ان يكون ممكنا لذاته (ونجب بشرط مبدئي
وتمنع بشرط لامبديهما) لان الممكن لا يتخلو من ان يكون علته موجودا او
معدومة فان كانت موجودة فالامكان واجب بالضرورة وان كانت معدومة

فالممكن

في ان يكون الوجود على نحو ذاتي

٢١٤

فان لم يكن ممنوعا بالغير اذ عدمه عليه لعدمه والوجود بالغير يسمى الوجود
الساكن اذ كان منقلا ما على وجود المعلول لانه وجب من علته ثم وجد
والمراد بالتبع الذاتي فلا يلزم انصاف المصنف بوجوب الوجود حال كونه مقيدا
كيفية هي في تلك الحالة ممنوعة بالغير واذا كانت متأخرة عن وجود
بشيء الوجود اللاحق والضرورة بشرط التحول لان كل ممكن موجود يجب وجوده
بشرط كونه موجودا **فان قيل** لا يجوز ان يكون في وقوع احد طرفي الممكن
الحاصل من العلة الخارجية من غير ان يتهيأ الى احد الوجوب فلا يكون
يجب بشرط مبدئها فلما قلنا العلة التي بها يقع وجود الممكن اعني علته لانه
لا بد ان يكون بحيث يجب بها الوجود اذ لو لم يجب بها امكان ان يتحقق معها
الوجود والعلة اذ لا وجهه للاستناع فامكن ان يقع بالنسبة الى تلك العلة
الطرف المرجوح ووقع طرفا المرجوح بالنسبة اليها لا يمكن بدون رجائه
على الطرف الرابع بالنسبة اليها وهو بطريقا فانه مقتضى ذاتها وهو
الطرف الرابع واذا كان الوجود حاصلا للماهية المعلولة عن غيرها (ففي
حد انهما) هاتيكه عاربه عن الوجود باطله في نفسها وتلك الماهية المعلولة
(من الجهة المنسوبة الى) مبدئها (واجبه) الوجود ضرورة فكل شيء هاتيكه
الوجهه) يمكن ان يراد بالوجه الذات كما نقول العرب اكرم الله وجهه
ذاتك يعني ان كل شيء هاتيكه بط في حد ذاته الا ذات الحق تعالى فانه
الوجود فكل شيء هاتيكه الوجود اذ لا وابداء لا يحتاج العارف الى مباد
القياس حتى يسمع ندائه تعالى **لير المثلث اليوم لله الواحد القهار** با هذا

النداء

في الابداع عند المحكم

٢١٥

النداء لا يفارق سمعه ابداء يجوز ان يرجع ضمير وجهه الى الشيء كما هو الظاهر
من سياق كلامه اي كل شيء من الممكنات هاتيكه من جميع الوجوه الاوجه
النسبة الى مبدئه لان ذات الممكن اذا اعتبر من حيث هو بدون علة يكون هاتيكه
محض عدم ماصرفا واذا اعتبر من الوجه الذي سرق اليه الوجود من الحق الاول
يكون موجودا فاذا لا موجود في ذاته الاذاته فقدست **فصل**
الماهية المعلولة لها عن ذاتها ان ليست لها عن غير هاتيكه لوجود الامر
الذي عن الذات قبل الامر الذي ليس عن الذات) قال الشيخ في الهياك
اذا كان الشيء من الاشياء لذاته سببا لوجود شيء اخر كان سببا له دائما
ماذاته في انه موجوده فان كان اتم الوجود كل معلوله دائم الوجود فيكون
مثلا هذا من العلل اولى بالعلية لانه يمنع مطلق العدم للشيء وهو الذي
يعطى الوجود التام للشيء وهذا هو المعنى الذي سبق ابداء عند الحكماء وهو
ان الشيء بعد ليس مطلقا فان للمعلول في نفسه ان يكون ليس ويكون له
عن علته ان يكون ليس الذي يكون للشيء في نفسه اذ عند الزهر بالذات
لا الزمان عن الذي يكون عن غيره فيكون كل معلول اسبعا ليس بعد
بالذات ان ينفى فانه من ظاهر كلام الشرح في هذا المقام ان العدم مقتضى
ذات الممكن وله فقد بالذات على وجود الممكن **واغرض** اعلم بان
الممكن متى كانت النسبة الى الوجود والعلة فكما ان وجوده يكون من الغير كذلك
عدمه ايضا يكون من الغير فلا يكون من ذاته وايضا لو كان عدمه مقتضى
لكان ممنوعا بالذات وقد فرضناه ممكنا بالذات ههنا وبان عدم الشيء

على

في الجواب عن الاعتراض

٢٤

على وجوده باطل اذ لا يصح ان يقال عد الشيء فوجد لنا ان يجيب بان نقول ان
الوجود لما كان وجوده من غير فاذ قطع النظر عن الغير واعتبر ذاته حيث
هو ولم يكن له وجوده قطعا وهذا التلب للمعلول ثابت في حد ذاته لا
له من حيث هو هو سواء كان في حالة الوجود او في حالة العدم وهو المراد
بالعد الذي قبل فيه انه مفقود على وجود الممكن لان مرجع العقل حاكم بما
وموجوده من الغير لا جل انه ليس بوجود في حد ذاته اذ لو كان له وجود في
حد ذاته لم يمكن ان يوجد من الغير والا يلزم محصل الحاصل ان ايضا في
الذي هو وضع الوجود ويحصل اجتماعه معه من مقتضى ذاته ليلزم المحال فا
ذلك بين البطلان لا يتفوه به عاقل فضلا عن عظم الحكماء او نقول الراد
ان للمعلول في حد ذاته عد افتضاء الوجود ولا استحقاق فيه لاعد
الوجود ولا شك ان عد ذلك الافتضاء الذي هو مقتضى ذات الممكن
مفقد على وجود المعلول لا نه ما لم يتحقق عد الافتضاء في ذات المعلول
وجوه اذ حينئذ يتحقق ما افتضاء الوجه فيكون الوجود وجودا واجبا
وجود الممكن للمعلول وافتضاء العد فيصير بمنعنا بالذات لا موجودا
فعلينا انهما كان صحيحا فلهذا الحدت مسبوبة الوجود بالعد فان كان
الشيء بالزمان فحدث زمانا وان كان بالذات فحدث ذاتا فان
ان يكون المراد بالعد اعم من معناه المتبادر وقد يمنع كون الامر الذي
الذات قبل الذي عن الغير بانه يجوز ان لا يكون بينه وبينك الامر عليه
ومعلولته مطلقا فضلا عن ان يكون الامر الذي عن الذات حلة للذي

ليس

في الحديث الذاتي والذاتي

٢٧

ليس عن الذات ولما كان ما بالذات مفقودا على ما بالغير (فالذات المعلول
المعلولة ان لا توجد بالغير بل ان توجد في ذاتها) اي كل مقتضى معلول
(محدث لا بزمان مفقود) بل بالذات لسبقه على وجودها سبفا ذاتيا
كما بين في هذا هو السبق بالحديث الذاتي واما الحديث الزماني فهو سبق
العد على الوجود سبفا زمانيا وان فسر الحديث الذاتي باحتمال الشيء في
وجوده الى غيره كما فسر الاما فمقتضى ظاهره تقدمه على وجود الممكن
لا يحتاج الى كثر مؤنة اذ يصح ان يقال يحتاج الى العلة فوجدت في حد
فصل كل ما هيته مفقودة على كثيرين كالانسان فليس هو لها على كثيرين
لغيرها والا اي وان كان حملا على كثيرين من مقتضى انهما (لما كانت مقتضى
بمفرق) اي لو تكن هيته محمولة على واحد بالعد والا يلزم تخالف مقتضى
الذات عنها اذ المفروض ان حملا على الكثيرين من مقتضاها (فذلك)
اي حملا على كثيرين اتحادها معا (من غيرها) ضرورة (فوجودها) اي
وجود المهية للافراد وكونها اياها (معلولة لغير الذات) لانه لما لم يكن
ان يكون من الذات تعين ان يكون من غيرها **فصل** كل واحد من اشياء
المهية المشتركة فيها ليس كونه تلك المهية اي ليس كون كل واحد تلك
المهية يعنى لا يكون منشا حمل المهية عليه واتحادها معه (هو كونه
الواحد) اي لا تندعي تلك المهية لذاتها خصوصية ذلك الواحد
اتحادها معه ويمكن ان يقال ان معناه ليس كون المهية تلك المهية
اي ليس مقتضى نفس تلك المهية هو كونه واتحاده مع ذلك الواحد فذكر

الضهر

الفهم في كونه باعتبارنا وابل المصحة بالشيء كالانسان فانه لا يمكن ان يوجد
لزيد من حيث انه انسان (والا) اي فان كان اتحاد المصحة كالانسان مع
من تلك الاشخاص وهو زيد مثلا لاجل انه انسان (لاستحال) ان يوجد
(تلك المصحة) وهو الانسان مثله (لغير ذلك الواحد) وهو عمرو (فان
ليس كونها ذلك الواحد) اي ليس حملها عليه واتحادها معه (واجبا
لها من ذاتها في) اي كون المصحة متحدة مع ذلك الواحد (السبب) حاشا
من ذاتها (فمعلومه) **فصل** الفصل لا مدخل له في مصحة الجنس
بعض الفصل المصحة للجنس لا يدخل في مصحة الجنس من حيث هو جنس
مطلقا فان الفصل والجنس النوع كلها واحد بالذات مغاير بالاعتبار
فان المعنى الواحد اذا عبرت عنه من حيث انه مبهم قابل لان يكون شيئا
كثيرا هو عين كل واحد منها يكون الجنس اذا عبرت من حيث انه محتمل
ليس خارجا عنه بان يكون منطبقا على تمام حقيقته فذلك المحصل هو
الفصل والمحصل هو النوع فالفصل من حيث انه فصل وهو كونه محصلا
معنا لا يدخل في الجنس من حيث هو جنس وهو كونه مبهما لان ابهامه
الذي هو مذكور به في اشياء كثيرة انما هو لاجل عدم اعتبار الفصل فيه
لواحد فيه بل من ان يكون محصلا غير مبهم **قال الشيخ** في الهيات الشفا
الذهن قد جعل معنى يجوز ان يكون ذلك المعنى بعينه اشياء كثيرة كل واحد
منها ذلك المعنى في الوجود فمضم اليه معنى اخر يعين وجوده بان يكون
ذلك المعنى مضمنا فيه وانما يكون اخر من حيث التعيين الابهام

في الوجود مثل المقدار فانه معنى يجوز ان يكون هو الخط والسطح والعمود
على ان يقارنه شيء فيكون مجموعها الخط والسطح والعمود بل على ان يكون
نفس الخط ذلك ونفس السطح ذلك وذلك لان المقدار هو شيء محتمل
غير مشروط فيه ان يكون هذا المعنى فقط فان مثل هذا لا يكون جنسا
حلت بل بلا شرط غير ذلك حتى يجوز ان يكون هذا الشيء القابل للمساواة
هو في نفسه اي شيء كان بعد ان يكون وجوده لذاته هذا الوجود اي يكون
معمولا عليه لذاته انه كذا سواء كان في بعدا وبعدين او ثلثة ابعاد فهذا
المعنى في الوجود لا يكون الا احده هذه الاسباء لكن الذهن يتخلف من حيث
وجود مفردا ثم ان الذهن اذا اضاف اليه الزيادة لم يضيف الزيادة
على انها معنى من خارج لا حتى بالشيء القابل للمساواة حتى يكون ذلك القابل
للمساواة في حد نفسه وهذا شيء اخر مضمنا اليه خارجا عن ذلك بل
يكون ذلك محصلا لقبوله للمساواة انه في بعد واحد فقط او اكثر منه
القابل للمساواة في بعد واحد في هذا الشيء هو نفس القابل للمساواة حتى
ذلك ان نقول ان هذا القابل للمساواة هو هذا الذي هو ذو بعد واحد
وبالعكس في ههنا وان كانت كثيرة ما لا شك فيها في كثرة ليست من
التي تكون من الاجزاء بل كثرة تكون من جهة امر غير محصل وامر محصل فان
المحصل يجوز ان يكون من حيث هو غير محصل عند الذهن فتكون هناك
خبرية لكن اذا كان محصلا لم يكن ذلك شيئا اخر الا بالاعتبار المذكور الذي
للمحصل وحده فان التحصيل ليس بعينه بل بحقيقته (فان حل الفصل في اثنين)

في الفصل الثاني من مقول أممهم

في كونه متعينا متصلا فان الفصل عدل لنفويها حقيقة موجودا مقبلا
كالناطق مثلا فانه ليس شرطاً يتعلق به الحيوان ان له معنى الحيوان حقيقة
بل في ان يكون موجودا متعينا كما اشار اليه بقوله (اعني ان طبيعة الجنس
تتقوى بالفعل) بان يتصل في الواقع ذاتا موجودة (بذلك الفصل كالحيوان
مطلقا انما يصير موجودا بان يكون ناطقا او عجا لكه لا نصير له ماهية
الحيوان بانه ناطق **فصل** في جواب لوجود الذات ينقسم بالفصل الى
يمكن ان يكون لواجب لوجود بالذات فصل مطلقا وانما قلنا انه لا يمكن
يكون له فصل (لانه لو كان) له فصل فلا يخلو اما ان يكون معهما او مقوما
فان كان الاول (لكان الفصل مقوما له موجودا) اي داخل فيه باعتبار
كونه موجودا لا باعتبار ماهيته كما سبق وهو باطل اذ يلزم تركب حقيقة
الواجب (و) ان كان الثاني (كان الفصل (داخلا في ماهيته) وهو محال
اذ يلزم حينئذ تركب ذات الواجب فليزمن ان يكون ممكنا وقد فرضناه انه و
ورد عليه بان الواجب هو ما لا يحتاج وجوده الخارج الى الغير فلو تركب
الواجب من اجزاء عقلية لم يلزم احتياجه الى الوجود الذهني اليه
هو بقاء وجوبه الذاتي **وما قيل** من ان واجب لوجود لا يشارك شيئا
الا شيئا في مهية ذلك الشيء لان كل مهية سواء مقتضية لا يمكن
بناء على برهان التوحيد فلو شارك غيره في مهية ذلك الشيء لكان ممكنا
واذا لم يكن مثا وكالغيره في مهية من الماهيات لم يخرج ان يفصل عن غيره
فلا يكون مركبا في العقل **مثل** في جواب بانه يجوز ان يكون له جنس منقسم في

والله اعلم بالصواب في جملة هذه المسائل

في الباب الهيدري من مقول أممهم

بحسب الخارج كما انه يجوز ان يكون نوع مختص في فرد واحد بحسب الخارج
التوحيد لا ينافي ذلك وايضا لا ينافي ان كل مهية سواء كانت
جنسية او نوعية مقتضية لا يمكن الوجود لجواز ان تكون مهية
لا تقتضي لا مكان لا الوجود في ذاتها فصل ما تكون واجبا واذا
ضم اليها فصل اخر يكون ممكنا كما يجب فانه اذا كان متناهيا في الاعداد
يكون ممكنا واذا كان غير متناهيا يكون مستعيا **فان قيل** الماهية التي من
شأنها الوجود اما ان يقتضي الوجود او لا تقتضيه ضرورة فان كان
الاول كان مقتضيا للوجوب ان كان الثاني كان مقتضيا للامكان فلا
يمكن ان توجد ماهية لا تقتضي لا مكان لا الوجود في الخارج
النفقطين **قلت** انه يجوز ان يكون للمهية مرتبة لا تكون فيها
بأحد هما على التعيين ان امتنع خلوها عنهما بحسب لواقع وتعين
احدهما يكون من جانب الفصل كالحيوان من حيث هو فانه لا يتصف
بالضاحك بعينه ولا باللاضاحك كك وان كان لا يخلو عنهما لكونهما
متناهيين بل الانصاف بالضاحك انما يتعين اذا كان انسانا واللاضاحك
اذا كان فرسا مثلا والصواب ان يقال ان الجنس والفصل لا يكونان الا
لما هية النوعية فكل ما لا يكون له طبيعة نوعية كلية لا يمكن
يكون له فصل فلا يكون للواجب جنس فصل اذ لا مهية له لان
وذا انه عين بنية كما بين **قال الشيخ** في الهيات التفاضلية
له وما لاهية له فلا جنس له اذ الجنس مفول في جواب ما هو اما قوله

في اثبات أحد وجوب

الوجود نفسه (فهي ما بيان لمطلان التالي بان يقال دخول
في مهيته تعالى غير ممكن وإنما يمكن اذ لو كان له ماهية مستوصفة
التي هي الوجود الحق هو باطل اذ ماهية الحق تعالى كما بين نفس الوجود
والشخص الواحد البسيط واما ازاله وهم عن ان يورد على الملازمة في قوله
وان كان له فصل فهو كان احدا في مهيته كانه مثل لا نسلم دخول الفصل
في مهيته على ذلك التقدير انما يلزم ذلك ان لو كان له مهيته وهو
لان القوم منفقون على ان لا ماهية له فاجاب بان له مهيته اذ مهيته
الوجود نفسه **فصل** في جواب الوجود لا ينقسم بالحمل على كثيرين مخلفين
بالعد (هذا شروع في بيان التوحيد بغيره ان واجب الوجود بالذات
لا ينقسم ولا يمكن ان يحمل على كثيرين بالعد ويمنع ان يكون في الواقع الا
واحدا (والا) اي وان كان محمولا على كثير (لكان معلولا له) كما بينه وهو
الوجوب الذاتي لا يستلزمه الامكان فعبث ان يكون واحدا وفيه نظر
لانه يجوز ان لا يكون مفهوما واجب الوجود بالذات لاصد عليه فحينئذ
يمكن ان يكون له افراد لا يكون بينهما ذاتي مشترك اما بان يكون كل منهما
لذاته او يكون نوع كل من تلك الاشخاص منحصرا في شخصه فلا يلزم من اشتراك
مفهوما الواجب بينهما كونها معلولة بل يلزم ان يكون ذلك المفهوم عاضا
لما صد عليه ومعلولا له وليس محذورا بل الحذور معلولة الاشياء
وذلك غير لازم ويمكن ان يقال ان كل مفهوم اذا كثرت فكثره انما يكون
شيئا اخر اليه اذ لولا ان يتصور فيه تعدد قطعنا كالاتان فان تعدده و

في ان واجب الوجود لا ينقسم

انما يكون بسبب تضام امور خارجة عن ذاته مضافه اليه وهي التعيينات
فما لم ينضم الى طبيعته شيء منها لم يكن تعدده **واذا** انما هذا انقول
ان واجب الوجود لا ينقسم بالحمل على كثيرين لانه هو الوجود الحق المجرد
الوجود بشرط لا فلا اختلاف لا تعدد فيه لانه بهذا الاعتبار مطلق
جميع الزادات والاصناف فلا يمكن ان يحمل على غير اصله **قال الشيخ**
في الهيات الشفا الواجب هو مجرد الوجود بشرط سلب الازدواج عنه
سائر الاشياء التي لها ماهيات فانها ممكنة ان لو حده وليس معنى فولي
انه مجرد الوجود بشرط سلب الزيادة عنه انه الوجود المطلق المشترك
فيه ان كان موجود هذه صفته فان ذلك ليس الوجود المجرد بشرط
بل التوحد لا بشرط الايجاب يعني في الاول انه الوجود مع شرط لا زيادة
تركيب هذا الاخر هو الوجود لا بشرط الزيادة فلهذا ما كان الكل
يحمل على كل شيء وهذا لا يجاز على ما هناك زيادة وكل شيء غيره فذلك
زيادة انتهى فيه فانه لا يلزم على هذا ان يكون تغاير اعتباريا
بين الوجود الذي هو الواجب وبين وجوده الممكن وان يكون كنه الواجب
مبدئيا لانه على هذا يكون الوجود المطلق السبهي التصومع اعتباريا
ان لا يكون معه شيء فيكون الفرق بينه وبين الوجود المطلق كالفرق بين
المادة والجسم اذا اعتبر في مفهوم واحد هو مفهوم الحيوان مثلا فليكن
ان لا يكون مغايرا للمفهوم الاعتباري الذي هو الوجود المطلق لا بالاعتبار
وكل ذلك مخالفة لما نقرر من فواحدهم وان كان لا يخلو عن اجماع الى

في ان لا نقدر في الواجب وجوده

المتحقق (وهنا الذي ذكرناه في برهان واجب الوجود الحق) انما هو
على الاصحى الاولى) وهو عند انقسامه بالفصول لانه لو كان له فصل ولتسا
من جهة بعض الشيء فيكون مركبا فيلزم ان يكون معلولا **فصل** لما بين
وجوب الوجود لا ينقسم باجزاء الحقيقة التي لا تتأثر باعتبار الوجود العقدي
ان كان لها ثمانية باعتبار اخرا وان بين حد انقسامه باجزاء اخرى
(وجوب الوجود لا ينقسم باجزاء القوام مقداريا كان) وهو الجزء الذي
له مقدار ممتاز في الوضع والاشارة عن الاخر سواء كان بجميع الاجزاء
وجود واحد هو وجود الكل كالمقدار المتصل الواحد ويكون لكلها
وجود علمي كما اذا ركب من مقدارين (او معنويين) وهو الجزء الذي يكون
مميزا في الوضع كالموجود والقصور في الجسم (والا) اي وان كان مقسما بالاجزاء
(لكل جزء منه اما واجب الوجود فكثير واجب الوجود) وفلذلك هنا
على انه واحد (واما غير واجب الوجود وهي اقرب بالذات من الجملة) واكثر منها
الى الوجود اذ وجود الكل يتوسط وجود الجزء (فيكون الجملة ابعده عن الجزء
في الوجود) فيكون اجبا اذ هو اقرب لاشياء الوجود بل هو عين الوجود
ويتوسطه صارت الاشياء موجودة ولا يخفى عليك ان هذا الدليل المتعارف
فيما اذا كان الجزء وجود منفردا وما اذا لم يكن له وجود مستقل كاجزاء المفضل
المتصل الواحد نفسه فلا يمكننا ان نبين بوجه اخر بان نقول لا يمكن
ان يكون له كمال والافضل ان يكون وضع وكل ما كان كذلك فهو ماديا
والمادي لا ينفك عن الاحتمال في الوجود الى الغير فيكون ممكنا فلا يكون

في صفاته السلبية

واجبا بالذات هف **فصل** واجب الوجود لا موضوع له) لانه لو كان
له موضوع لكان محتاجا اليه وهو في الواجب لذاتي (ولا عوارض له)
ان اراد انه لا عارض له اصلا سواء كانت حقيقته او اضافية فهو باطل
لان الوجود ذات كمالها منه وهو معها ومقتد علمها باعتبار من مختلفين
وهذه صفات اضافية لا يمكن التمسك انضافه تعالى بها وان اراد انه لا
صفات له حقيقته وان كان المراد انه ليس له صفات حقيقته مستند
الى الغير فهو مسلم لكنه لا يثبت عليه قوله (فلا ليس له) اذ يجوز ان يكون
له صفات حقيقته مستند الى ذاته تكون تلك الصفات سائرة له
دعوى كون العوارض الغريبة سائرة والصفات الذاتية ليست سائرة
لا تخلو عن تحكم وان كان اراد انه ليس له صفات حقيقته مطلقا لانه لو كان له
صفات حقيقته لا تخلو اما ان تكون مستند الى الغير والى الذات لا جاز
ان تكون مستند الى الغير والى الذات لا استكمالها لتعاضد ذلك ولا جاز
انها ان تكون مستند الى الذات الا لزما ان يكون الواحد الحقيقي فاعلا
وقابل لصفته نظر لانه ان اردنا ان يكون حقيقته ان يكون الواحد الحقيقي
جهة واحدة فاعلا وقابل لصفته غير مسلم وبطلانه ثم كيف قد يد
الشك ان الى ان العلم من صفاته الحقيقته الزائدة على ذاته تعالى ولا
يمكن ان يكون له سائر مبادئ كاشية (فلا ليس له) اذ الحق انما يكون من جهة
سائر مبادئ ومخالط وقد انقضا عنه اللبس بكسر اللام اسم لما يلبس
بغيرها جمعة (فهو صراح) اي خالص عن هذه السائر الذي به الحق (فانوطا)

في انبغالي مبدئ كل قبض

٣٤

لانه اذا لم يكن له سائر تنفسيه يكون ظاهره اعني يكون بحيثية لو تعلو العلم
بخصوص ذاته لكان اصلا الى حقيقته لانه لا عوارض له تمنع الادراك ^{عن}
الوصول اليها **فصل** واجب الوجود مبدئ كل قبض (القبض في العرب هو
القادر عن الفاعل الذي يفعل دائما بلا عرض ولا عوض فالتشيع في
تعليلاته القبض انما يستعمل في الباري تعالى في العقول لا غير لانها كان صدق
الموجودات عنه على سبيل اللزوم لا الارادة فالبغاة لغرض من بل لذاته و
صدوره عنه دائما بلا منع وكلفه تلحق في ذلك كان الاولى ان يستفيضا
ولما كان جميع الممكنات من الازل الى الابد صادرة من الله تعالى اما بالذات
او بالواسطة وامنع ان يكون صدور الاضال عنه معللا بالعرض لان العرض
هو شئ يربط الفاعل فاعلا ومحال ان يكون امر يحصل الواجب الذي هو نام
جميع الوجوه على الصفة التي ام يكن عليها الاستلزامه ان يكون ناقضا
من تلك الجهة مستكلا بغيره فلا جرم انه تعالى يجب ان يكون مبدئ الكل قبض
ايضا نقول انه يستحيل ان يكون فعله تعالى عرضا لانه بمنع ان يتخلف
الشوق كما اذا تصورنا شئ باننا نافع يحصل لنا شوق الى تحصيله لاجل ذلك
التفع وهو العرض لا يمكن ان يكون له شوق لانه اذا تمثل بشئ تبع ذلك
التمثل الوجود يعني ان مجرد علمه تعالى بالاشياء كاف في وجودها ^{شأنها}
كما تقرر عندهم بخلاف علومنا فانها غير كافية فيها فاننا اذا تمثلنا بشئ
واذا اشتقنا تبع ذلك الاشياء وحركة الاعضاء التحصيل البشئ وهو ظاهر
على ذاته بذاته) يعني ان مبدئ الموجودات عالم بذاته لذاته لان السبب

كود

في علمنا في سوا

٣٧

كون الشئ خافلا هو مجرد عن المادة وكذلك كونه معقولا هو ذلك التجرد
واجب الوجود مجرد خافلا التجرد فذاته غير مجزئة عن ذاتها اي خاصية
عندها والعلم عبارة عن حضور مجرد اي علم غيبوبة عنه فيكون
تعالى عالما بها والعلم بالعلمه بوجوب العلم بالعلول (فله الكل) اي
له كل الاشياء باعتبار وجودها العلي (من حيث لا كثره فيها) ^{بشأنها}
ان وجود الكثرة الذاتية هو ذاته تعالى مسلوبه فهو من حيث انه واحد
الذات لا تشيد الكثرة اليه ولا تنقصها (فهو من حيث هو ظاهر) يعني
ان ذاته تعالى من حيث الذات يظهر مرة اخرى بتلك الكثرة التي هي ايات
دالة على وجودها والمقصود ان ظاهرة الشئ التي هي ظهورها بالاشياء
ناشئة من ظاهرة الالهي هي ظهور الذات (فهي بالكل من
ذاته) لانه بسبب علمه بذاته الذي هو عين ذاته وصل بالكل واحد
(فعله بالكل بعد ذاته) وبعد (علمه بذاته) بعدية ذاته لان الذات كل
علمه بها منشاؤه كما سبق او لانه صفة له كما سطرجه والصفة في
عن الموضوعات اخر اذا شئنا **فقلت** قد صرح الشيخان هما ابو نصر ^{الظاهر}
وابو علي بن سينا بان علم الله تعالى بالاشياء صفة لذاته فقد است
المشهور من مذهب الحكماء ان علمه كسائر صفاته عينه انه يعني ان ذاته ^{تعالى}
بذاته سبب نكشاف الاشياء وظهورها عليه لا بواسطة له فائمة به كما
حالنا فما السبب في ذهابها الى ذلك **قلت** لعل سببه ان العلم من حيث
هو علم يستند لعلنا واطافة الى شئ لان العلم لا يكون الا علما بالشئ

ذلك

في مذهب الشيخ في علمه بالامثلية

٣٨

ذلك الشيء الذي هو المضاف اليه في علم الباري تعالى مثلاً اما ان يكون
 حين العالم كعلم الباري تعالى بذاته او يكون غيره فحينئذ لا يخلو ان
 علمه بالغير اما ان يكون حال وجوده او يكون حال عدمه لا جاز ان يكون
 حال عدمه لان التعلق الذي هو الانفاذ يستحيل ان يكون بين العالم والمعدوم
 الصرف قطعاً فحينئذ ان يكون حال وجوده فاما ان يكون حال وجوده ^{في غير} القيد
 ان لا يعلم الاشياء الا وقت جوده ها فنفس العلم بها عن ذاته وهو يوطئ
 لان علم الحق الاول بالاشياء لازم ذاته لانه سبب عن علمه بذاته الذي هو
 عين ذاته وتختلف المعلول من علته النامة ممتنع او يكون حال وجوده
 القلي فاما ان يكون حاصله في ذات الباري تعالى على ان يكون صفة له لازمة
 لذاته او يكون له وجود مفارق لذاته وحينئذ فاما ان يكون موجوداً
 في عقل ونفس او يكون مفارقاً لجميع الذوات والثالث محال للزوم
 القول بالصور الا فلا طوسية والثاني لا يمتنع محالاً لانه يجب ان يكون
 جمل المعقولات معقول صدق عنه بلا واسطة من الغير وهو ما لا يمكن
 من علمه بذاته واذا كان جميع المعقولات مرتبطة في نفس وعقل لم يمكن
 ان يوجد معقول كذلك لان جميعها متأخر عن احدهما على هذا التبعيد
 فحينئذ ان يكون حاصله في ذات الباري تعالى صفة له وفيه نظر لا يمتنع
 ان يكون علمه تعالى بعد ما الحوادث حال وجودها في الاعيان او يكون
 علمه تعالى بها علماً حصولاً وبها الاشياء باعتبار حصول صورها في نفس
 او عقل وتكون تلك الصور علماً للواجب باعتبار صدورها عنه و ^{لنفس}

العقل

في ان علمه بالاشياء عين علمه بذاته

٣٩

العقل باعتبار حصولها فيه ولا يدل شيء مما ذكر على بطلان هذا الاحتمال
 (وذكر بعض المثالية ان علمه تعالى بالاشياء عين علمه بذاته) لان جميع ما
 سواه متمم له من جهة في مرتبة احده بذاته ثم بعد ذلك المرتبة تخرج
 من القوة الى الفعل فهو حكم المجمل والاشياء كال تفصيل له والعلم بالكل
 هو العلم بالمفصل من جهة (ويجوز الكل بالنسبة الى ذاته) لان جميع الاشياء
 وان كانت حاصلة في ذات الواجب لكنها بوجودها على سبيل كما سنشير اليه فلا
 اختلاف في الاعتد في الخارج بل ليس في الخارج الا ذات واحدة هي الواجب
 الحق (فهو الكل) اي كل الاشياء باعتبار الذات الصفة (وحد) اي حاله
 واحداً في الخارج فتكون الذات مع وحدتها في الخارج كل الاشياء ولهذا
 بيان آخر وتفصيل سيجي في اخر هذه الرسالة انشاء الله تعالى **فصل**
 هو الحق فكيف لا وفل يجب) يعني انه تعالى هو الموجود البحت لان الوجوب هو
 استغناء الشيء في كونه موجوداً عن الغير فاذا لم يكن ثابتاً ذاتاً محضاً كان
 مقبلاً ووجوده من غير ان يفقده في كونه موجوداً الى الغير كما بين في ذكرنا
 استغناءه حق (هو الباطن) الخ عن القوى لا دراية (فكيف) يكون باطناً
 (وقد ظهر) اي لانه قد ظهر ظهوراً تاماً فواجب حيث غلب ظهوره على القوى
 الدراك فحسبها عاجزة عن الاشارة بادر اكره فاختفى عنها اذ كل من الموجودات
 الممكنة نورية تنكشف ذاته فلما كثرت الانوار واشتد ضوؤها صارت
 الادراك عليها ومنعت عن التعلق بما وراءها واصفاً ذاته محض الوجود
 وظهور الاشياء بالوجود اذ لا يخفى اشتداد من العدم فتكون نوراً محضاً مشياً

في

في صفات الثبوتية

في اللطافة والنورانية فلذلك منع تعالى ادراكه كالتسوية فيها
 كثرة صورها المحجوبة عن الانبعاث ولو فرضنا انه ضو محض نور محض
 انبعاثا لا بصفا احجابا بالاشياء معقولة ذاته لا تنصوب بالنسبة اليها
 الا بحسب الوجوه والاعيان وكل ذي جهة وحيثية له حيثية العرا
 والاطلاق عنهما وبهذا الاعيان لا يمكن ان يصل اليه عقل خافق ولا
 معرفة عارفة فيكون باطنا فيجوز ان يشرب قوله هو الباطن الى هذه المرتبة
 المستقصاة الصوفية باللائقين هي التي ظهرت وبغيت باعتبار
 الاوصاف والحيثيات فليسا مثل (فهو ظاهر من حيث هو باطن) يعني ان انبعاثا
 تعالى بالبطون اذا كان ناشئا من ظهوره الكامل فاضافة تعالى بصفة الظهور
 لا ينفك عن انبعاثه تعالى بصفة البطون لان الظهور اما بالذات وبالالا
 واما ما كان لا يخرج عن بطون الذات بالقياس اليها اما الاول فلا انه
 وان كان قد ينجلي لبعض من خواص عباده مجليا مغنيا عن الاستدلال
 الاستفقال من الاثار كما قال ما رايته شيئا الا وفد رايته الله قبله لكنه
 يكشف عليه نكثا فانما بل بعد ما يفي سعه به واما الثاني فلان
 باعينا الاثالا يمكن ان ينفك عن بطون نفس الذات وخفاها من حيث
 هي لا يمكن لاحد الاطلاع على حيثية الذات كما قرر ولعل ان ظهور
 ذاته فقد است كما هو بالنسبة اليها كذلك بالنسبة الى ذاته تعالى بل هو
 وافوى بخلاف بطونه فانه لا يمكن الا بالنسبة اليها (وباطن من حيث هو
 ظاهر) لان صفة البطون له تعالى تستلزم صفة الظهور له لان البطون

في احاطة علمه بالاشياء

لا يثبت له الا من جهة شدة ظهوره وفي بعض النسخ وباطن من حيث هو
 ايضا صحيح لان صفة البطون له تعالى ناشئة من نفس ذاته من غير انبعاث
 شيئا معها من الباطن المخالط بخلاف الظهور فانه قد يكون من امرين
 لذاته وهو وجود الممكنات ويحتمل ان يقال على مذاق اهل المشاهدة
 ان الظهور والبطون امران اضافيان لا يعقلان الا بالقياس الى الغيب
 لم يتحقق الغيب ولو بالاعيان يستحيل تحققيها ولو لم يكن عندهم موجود
 الحق الواجب تعالى لم يكن الظهور والبطون بالقياس الى غيره بل بالقياس
 اليه تقا منكون ظاهر النفسه بنفسه كظهوره للمعارفين الذين
 رفع الاعطية عن احسن بصيرتهم وباطنا عن نفسه بنفسه كبطونه وافتقار
 عن الحجريين الذين لا ينفخ احين فلو بهم فحيثية بطونه وظهوره امر واحد
 هو نفس ذاته فصحيح قوله فهو ظاهر من حيث هو باطن باطن من حيث هو
 ظاهر (فخذ من بطونه) اي فاجهد لن تتغري عن الكدورات الخفية ونظرة
 بالصفات الرحمانية حتى تغرب من ذات الحق وتذكره بانه لا يمكن ان
 يدركه من وجهها الى ظهوره) باعينا المكنونات (حتى يظهر لك) عالم الا
 من مطالع الحق الاسفل (ويطلع عنك) نفس ذاته بان تعرف بالحق والقصود
 عن ادراكها **فصل** كل ما عرف سبب من حيث يوجبه فله عرف
 اشارة الى احاطة علمه تعالى بالاشياء وتغيرها ان الله تعالى عالم بذاته كما
 سبق وذاته تعالى علمه وسبب لجميع ما سواه من الممكنات والعلم بالسبب
 التام من حيث يوجبه اي باعينا خصوصيته بها بغيره ويجب صدق

في انشاء الاشياء الى الجزئيات

٢٠

المعلوم عنه بغير العلم بالمعلوم بلا ارباب كما اذا فرضنا ان الشمس والقمر
يتحركان بحركتهما الخاصة على مدار واحد هو منطقتة البروج مثلا وعلينا
كذلك مع العلم بان نور القمر مستفاد من الشمس فيكون الارض في وسط
فلاشئ انما يخرج منه في كل مقابلة منخفا فاما جزم ما يثبت بلا
ولا شك ان ذاته سببا لم واحد منها فبغير من العلم بها العلم بذلك الا
هكذا حتى يحصل له العلم بجميع العلولات (واذا ثبتت الاسباب) دفع
بأنهم من ان اسباب المصيبة التي هي الكتابات يجوز ان ترتب اليها غيرها
فلا ينفق الى الجزئية فلا يحصل العلم به اي اذا كانت تلك الاسباب
مرتبة بان توقف بعضها على بعض (انتهت) واخرها الى الجزئيات
الشخصية لان الحيات والجنات بسبب نقصان الفصول اليها افضل الى
مرتبة لا يمكن ان يحصل بعد هذا الفصل بل لا يطلب لتفصيل شيئا في حصيلتها
حيث لا التعيين الهندية وذلك انما تكون اذا حصلت نوع الانواع
فيئذ كل ما عرض له من الامور المحسلة بصير الطبيعة به منعينة
اليها كالجوهر فانه سبب للجسم النامي والجسم النامي للجوان
الجوان للانسان الانسان لم يبد مثله لان الانسان الذي هو اخر ذلك
الاسباب ينفذ الى الاشخاص التي هي نهاية تحصيل تلك الاسباب
لغيرها انها لا يسيل الايجاب) من غير قصد اختيارا ولما كان العلم بالاشياء
الثام بوجوب العلم بمسببه (فكل كل وجزئي ظاهر عن ظاهرته الاولى)
يعني ان جميع المعلومات سواء كانت كتابات وجزئيات منكشف على

ذاته

في كيفية علم تعالى بالاشياء

٢١

ذاته تعالى بسبب هيرته الاولى التي هي علمه بذاته وهو نفس ذاته دون
ظاهرته الشامية التي هي ظهورها بالاثبات (ولكن ليس يظهر له شيء منها حتى
اشاره الى ان علمه بالاشياء ليس علم انفعالي مستفاد من وجودات تلك
الاشياء حتى يظهر فاعرف عن الغير وصفاته الحقيقية واستكمال ما هو كمال
ثام من جميع الوجوه بالغير فلا يحصل له العلم بالاشياء مستفاد من وجودات
(داخله في الزمان الان) لانه يعلم الاشياء بواسطة العلم بالاسباب بها
علمها الثام كما سبق وتلك الاسباب حاضرة عنده تعالى اذ لا وابدأ
فسيبائها ايضا كذلك والعلم بالمسبب اذا كان حاصل من العلم بالشيء
بغير ما دام السبب موجودا ولا شك ان اسباب معلوماته ثابتة في
فكون معلوماته ايضا كذلك فلا تغير في معلوماته فلا تكون اخله في العلم
والحاصل ان الموجودات كلها فاعرف بها وحالها حاضرة عنده تعالى في
اوقانها المتعلقة بها اي كل منها حاضرة عنده مع مانه المخصوص الذي
هو فيه اذ لا وابدأ فاعرفه الذي هو الامتداد المخصوص حاضره عنده
ما فيه وفي كل جزء منه فيكون العلم بالشيء قبل حدوثه وعند حدوثه
وبعد حدوثه على طرف واحد فلا يكون في علمه كان لا يكون كان بل ذلك
العلم مونا فلا يكون علمه زمانيا خاصا عن الغير (بل عن ذاته) لانه تعالى
يعلم الكتابات ويعرف الاشخاص ايضا واحوالها الشخصية او فاعرف الشخصية
وامكنها الشخصية من اسبابها الواجبه لها الودية اليها وذاته تعالى
سبب الاسباب فاعرفه عالما بها فهو يعرف كل شيء من ذاته فلا يخفى عليه

شيء

في عالم الامر

٤٤

بالذات على الكل فلما انه يجوز نقل الكل على الجزء الخليلي كاللصق الوا
بالفئاس الى اجزائه الفرضية ولا في ذلك العلم المشتمل على الكثرة من انحر من
الذات فيكون كلا وثابا بالنسبة اليها (لانها به له ولا احد) خبر لقوله
بذاته بعد خبر هو قوله هو الكل الثاني (وهناك) اي في الكل الثاني وهو العلم
بالموجودات زلا وبدا (الامر) وهو ارادته الازلية المتعلقة بوجودها
وبكلا لانها لا تحصى لها المعبر عنه بقوله تعالى كن فيكون لا يمتنع تخلف
المعلوم عن نحو علمه الخاص بها كما مناع تخلف لما مو عن امرها فادراكها
ويجوز ان يراى الامر عالم الامر وهو عالم الغيب المقابل لعالم الشهادة وهو
عالم الجواهر العقلية من الموجودات يعني ان في الكل الثاني وهو علم الاشياء
عالم الامر وجود المفارقات في العلم هو بعينه وجودها في العين بالذات
والاختلاف لا اعتبار كما قال بعض المجتهدين الجواهر العقلية موجودة
الفناء والقدرة مرة واحدة باعتبارين والجسم ما موجوده فيها امرين
علم الاول لذاته لا ينقسم) لانه حينئذ لا شئ انتفاء وجوه القضية عنها
(علمه الثاني) وهو علمه بباقي المعلومات (عن ذاته اذا كثرت لم تكن الكثرة
في ذاته بل بعداته) لان الكثرة في الصفة ولا شئ انها بعد الذات (وقا
نقط من ورقه الا يعلمها) لانه يعلم اسباب الاشياء على ما هي عليه
فيعلم سببها كما سببها فلا يكون جلل الاشياء ودفايقها فخصيته عنه
بل منكشف عليه من غير نقاوت فلا يقرب عنه ميثاق اذرة في السما
ولا في الارض (من هناك) اي من العلم الثاني (يجري العلم) السمي في عرف

في اثباتنا جري العلم في اللوح

٤٥

المحكم بالعلم الاول لا نه باخذ ما فيه من المعاني من وجودات الاشياء و
نقد بها وفاقها ونقطين كما لانها الثانية على سبيل الاجمال ونفسها
(في اللوح) وهو النفس ان جريان العلم من الحكيم لا يتصور بدون ترتيب وتفضل
لم يكن قبله اولان من شأن النفس من حيث هي نفس اي من حيث ان لها الاش
جماينة التفصيل وكون العلوم فيها مفصلة (جرا مناسبا الى الهيبة)
لان لو كانت هويات الاشياء وتعيين احوالها لا يذهب الى حيز النهاية بان
بعض ما من وجود شئ واحواله ثم لشي اخر وهكذا الى غير نهاية بل ينهي الى
الهيئة الكبرى التي من جملتها قاء الممكنات بأسرها كما نطوق به الشرايع و
ورد به الكتاب كما قال الله تعالى يوم ننظوي السماء كهي الجبال تكسب
وجا في الخبر الصحيح ايضا ان الحق سبحانه يبيت جميع الموجودات حتى الملائكة
وملك الموت ايضا وكون اوابل الموجودات من لوازم ذاته تعالى كما وقع
الاشارة اليه لاسباق في هذه الهيئة لانه يجوز ان يكون لزومها له تعالى
بواسطة حد حادث فاذا وجدت تلك الحوادث انتفى علمها التامة فتنفى
المعلوم ايضا قال الشيخ العز في شرحه في رسالته المسماة بالعلم
فلما وجد بها العلم الا على وجهه الرئيسية الثانية هذه النفس التي
هي اللوح المحفوظ وهي من الملائكة الكرام الميثاق اليها بكل شئ قال الله
وكنت اله في الاكوان من كل شئ وهي اللوح المحفوظ والله تعالى بل
هو قرآن مجيد في لوح محفوظ فهو موضع نزول الكتب هو اول كتاب
الكون امر العلم ان يجري على هذا اللوح بما فنده وفضاها كما كان من

في اهل الجنة والنار

٤٨

وما يكون الى ان يقال قَرِيبٌ في الجنة وقَرِيبٌ في السَّعِيرِ ويدخل الموت
ويقول منادى الحق على قَدِّ الصدوق باهل الجنة خلود فلا يخرج من النعم
الدائم الجدد وباهل النار خلود فلا يخرج من العذاب المقيم الجدد
الى هنا حد الرقعة بما بيننا وما بعد هذا فله حكم اخر انتهى كلامه ويمكن
ان يحل القضية على الصغرى التي عبر عنها بالموت كما اشار اليه عليه
الصلوة والسلام بقوله من ماتَ قَدْ قَامَتْ قِيَامَتُهُ وانما كان جزاء
مناها بهذا الاعتبار لانه اذا فُتِحَتْ التَّيْنَةُ انقطع الكتاب وناهي عن
تبيين ما يتعلق به فينا هي جريان العلم بالنسبة الى ذلك الشيء لا مطر
يحمل ان يراد بالروح جنس المناهية الثابتة في علمه تعالى وان كان خلا
ما اراده المصنف والعلم الذي هو العمل المؤثر عندهم بحري في اللوح
الذي هو المناهية بان يحققها في الخارج بوجدانها وناهيها
القضية بهذا الاعتبار ظهرت تفك (اذا كان مرغ بصلة ذلك الجنا
ومذاقك مرغ تلك الفرات) يعني اذا قطعت نفسك عن الاسباب وقصرت
نظرك على ذلك الجنا بان ترى الجميع صادرة عنه تعالى مقدرة قبل
وجودك بلا مدخلية من الاسباب (كنت في طيب) لانك اذا علمت ان
الكل من عند الله تعالى من غير ما خلقه شيء هان عليك الامر (فتبين
ثم تلهش) بفنائك عن نفسك بالكلية **فصل** انفذ الى الاحياء
يعني ان الواجب عليك ان تجهد حتى تخرج عن موطن الطبيعته الظنانية
وتنهي في نظرك الكثرة الامكانية التي هي العوائق عن التوجه الى الخير

في استقلال الصلوات

٤٩

والوصول الى الموضع الخفي بان لا تلقت الى الاسباب الوسايط وتوجه
الى مستها حتى تفصل الى احدها الذات وبالجملة انك اذا طرحت ما سوى
سوى الحق الواجب عن نظرك وتوجهت بشراؤك اليه رابت جميع الاسباب
الكلية واجمعته اليه وجميع الذوات مضمحلة عند ذلته فحصل لك
الدهشة وهي فناؤك عن نفسك وجناؤك بذاته فقلت ست كما اشار اليه
بقوله (تدهش الى لا بد من) لما امر بالتوجه وسلوله طريق يوصل الى احدها
الذات كان مظنة سؤال القرب البعد عنها فقال (واذا سئلت عنها فقل)
اما لان قربها لا يشاء الى الشيء هو نحو وجوده الخاص وصول ذلك الوجود
اليه وربطه به بواسطة تلك الذات لاحدية فكانها واحدة به المبتنية
ووجودها الخاص فصارنا قريبا لها من الوجود فكيف لا يكون قريبا
متنا اولان نسبنا الى الشيء كنسبة المطلق الى المقيد فتكون قرينة منه
ذلك النحوس القرب كما هو مذكور اهل الشاهدة (اظلت لاحد من)
يعني ان الذات الاحدية وهو الواجب الحق اذا عبرت من حيث هي
بان لم يكن معها شيء سواها اذا وقعت ظاهرا ووجدت سببا (فكان) ظاهرا
(فلما) وهو العقل الاول لانهم قالوا ان انقضت الاول يجب ان يكون احدا
مستقلا بالوجود والثابت وغير العقل من الموجودات الممكنة لا يمكن
يُصَفُّ بهذه الصفة اما الجسم فلا ينقضاء الوحد عنه واما العرض
فلا ينقضاء استقلاله بالوجود واما الصورة والنفس فلعل كونها مستقلة
بالثابت اما الصورة فلان تأثيرها موقوف على شخصها وهو موقوف على الثابت

فإن الشئ هو قسيم

وأما النفس فلا تنفصل عما تؤثر بسبب لا تنفصل فغيره لا يمكن أن يكون
الشيء الأول من الحس الذات الأحكام لا تنفصل ولا تنفصل على الشئ ما فيه انما
حصل العلم فلا لأن الذات الاحدية هو النور فالله تعالى الله نور السموات و
الأرض والظلم هو الوجود الذي حصل وجودها وتابع لها في وجوده وقد
ضوء الوجود فيه فيكون مثل الظل المحسوس فلذا أطلق الظل عليه (أطلق الكلمة)
أي الكل الذي هو المركب من الذات الاحدية والظلم (فكان في ذلك لظلم (لوحا)
اذما ما الذات الأول من الموجودات لا يصدق عن الباري تعالى لا بوسط
(جري العلم على الوجه بالخلق) أي بايجاد ولا ينافيه كون اللوح ظلا للكلية
لانه يجوز ان يكون الكتابة على نامة والظلم على موجبة او براد بالخلق
أي بتقدير الحفظ والمعاني وتصويرها فيه مفضلا **فصل** يمنع ما
لا ينشأ في كل شئ) يعنى عند الشئ ما ان يكون في البعد وفي العدم
اما الاول فدل على استحالة برهان شئ في الابداد واما الثاني فمنع
اعتبار الحكم احدهما الاجتماع في الوجود الخارجي وثانيهما الترتيب كما في العلل
المعلولة على ما يدل عليه برهان التطبيق فلا يمنع ما لا ينشأ في كل
(بل في الخلق) يعنى الوجود الخارجي لا يمنع في كل موجود خارجي (بل في ماله
مكانة ونية) أي في الوجود الخارجي الذي يكون مرتباً اما طبيعياً او
لا في غيره اعد شئ ما هي معلومة الحس والنفوس الناطقة الحجرية عن الابدان
وعند شئ ما هي العادات كالصوت والاستعدادات غير متجمل بل واقع
وانما يصير بشرط الاجتماع في الوجود كقفا باعتبار وصف عند الشئ

منع في الاشياء في بعض

في الخلق أي الوجود الخارجي لانه اذا لم تكن الاجزاء مجتمعة في الوجود الخارجي
لم ينصف موجود خارجي بعد الشئ ما هي بل كل ما هو موجود من تلك الجملة
فهو موصوف بالشئ ما هي والحاصل ان الكل موصوف بالذات ما هي هو من حيث
كل ليس بوجود في الخارج لا في الماضي ولا في الحاضر ولا في المستقبل لان
الكل في الخارج مع انتفاء اجزائه فيه بديهة الاستحالة ووجود جميع اجزائه
الكل في جميع اجزاء الزمان ليس بوجد الكل من حيث هو كل في الخارج بل
الوهم كاجزاء الحركة بمعنى القطع فلا يكون موجودا اصلا فلا ينصف موجودا خارجا
منها بعد الشئ ما هي ابدأ (ووجب الامر) أي لا موصوف بالشئ ما هي ضرورة
الوجود في العلم سواء كان علم الباري تعالى وعلم المحدثات التي هي لا وابل لان العلم
بالسبب بوجوب العلم بالسبب كشك ان الاسباب كذا متبناها مع كونها
معلومات لها غير متناهية (فهناك) أي في الوجود العلي (غير المتناهية
سبب) لان كل حادث من الحوادث الغير المتناهية مستند الى اسباب لا
تتناهى ولا شك ان جميعها معلوم لها فتكون في علومها سلاسل غير متناهية
من الامور الغير المتناهية سواء كانت مجتمعة او مفصلة **فصل** لحظت
(الاحدية) هذا بيان اخر لعل علمه تعالى بالموجودات ليستين ان الانجاء
من الذات باق اعني من اعتباراتها يقع منها وتغير برهان الذات الاحدية
لحظت (نفسها) لما تقرر من انه تعالى عالم بذاته (وذاته) تعالى (كانت
قدرة) لان القدرة هو ما به يؤثر الشئ في الغير ولما كان الحس سببا يؤثر
في جميع الاشياء الذاتية كما اشير اليه فذاته تكون قدرة (فلحظت القدرة)

لانها عين الله ولا يمكن انفكاك الشيء عن نفسه فان قيل لا يفرق بين الذات مع كونها قدرة في نفس الامر كونها محبت بصلة عليها القدرة في نفس الامر ملاحظة القدرة لجواز ان تكون من الامور التي لا يفرق من تعقلها ^{تفعل} الذات قلنا ان الله تعالى معلومه لها بجميع جوهها واعتباراتها ومن جعلنا ذلك الوجه فيكون ايضا معلوما لها (فلزم العلم الثاني المشتمل على الكثرة لان القدرة امر اضافي اذ لا تكون قدرة الا على الشيء فلا يمكن تعقلها بدون تعقل ما اضيفت اليه وهو المقدور ذات المتكثرة الغير المتناهية (وهناك) اي في العلم الثاني الحاصل من ملاحظة الذات عتبا قادرتها (افق عالم الربوبية) ومطلع عالم البرية والايجاد اذ في عالم علمه تعالى بوجودات الاشياء وكيفياتها على وجه مخصوص ذلك كائن في وجوداتها في اوقانها فيكون ايجاد الموجودات الخارجية طاعة منه (يلها عالم الامر) يعني اول ما يخرج من العلم الى العين هو عالم العقول والنفوس (يجري به) اي بسبب العلم الثاني (العلم) على اللوح اذ لو لا العلم واللوح موجودا فضلا عن جريان العلم على اللوح لان علمه تعالى بالاشياء على مقداره على وجوداتها تقدم بالذات ويمكن ان يراد باللوح العرش او مخلوق تحت لقوله عليه السلام ما من مخلوق الا وصورته تحت العرش (فتكثر الوحدة) التي هي العلم الاجمالي البسيط للذات الحق بسبب جريان العلم على اللوح وبه تضيء من كثرة مفصلة في اللوح وهو النفس واعلم ان الشيخ في طبقات الشفاء في كتاب النفس بعد ما مثل العلم البسيط بمثلة

تتقن معلومتها لك وتشمل عنها وانت متيقن بانك تحجب عنها ما علمت من غير ان يكون هناك تفصيل البتة بل انما اخذ في التفصيل والترتيب في نفسك مع اخذك في الجواب المتعارفين منك بالعلم قبل التفصيل والترتيب قال فاحد هذين القسمين هو العلم الفكري الذي انما يتكامل تمام الاستكمال اذ اريد تركب الثاني هو العلم البسيط الذي ليس من شأنه ان يكون له في نفسه صورة لكن هو واحد يفيض عنه الصور في قابل الصور فذلك علم فاعل للشيء الذي يهيئه علما فكريا ومبدأ له ذلك هو القوة الفعلية المطلقة من النفس لما كلفه للعقول الفعالة واما التفصيل فهو للنفس من حيث هو نفس اي معلون باليد فلا يمكن ذلك له يمكن له علم نفسه واما انه كيف يكون للنفس الناطقة مبدأ في النفس فهو موضع نظر يجب عليك ان تعرف من نفسك واعلم ان ليس في العقل المحض منها تكرار البتة ولا ترتيب صورة صورة بل هو مبدأ لكل صورة يفيض عنها على النفس على هذا ينبغي ان يفقد الحاصل في المفارقات المحسنة في عقلها للاشياء فان عقلها هو العقل الفعالي للصورة الخلاق لها انتهى فعلى ما ذكره الشيخ وعينه لا يكون في علم الواجب في علوم العقول اكثر وتفصيل مع وجوب كونها عالمة بجميع الاشياء وهذا يتصور على وجهين احدهما ان يكون جميع العلوم ما الغير المتناهية موجودة بوجود واحد على كل اجزاء الغير المتناهية المتعددية للتفصيل الواحد في نفسه فان لكلها وجودا واحدا خارجيا وثانيتها ان يكون لكلها

الله عز وجل

في معنى انقضاء الكثرة عن علمه

٥٢

من العلوم وجوده لا ينفك اليه بل المجموع من حيث هو مجموع يكون ما ينقضي اليه فانقضاء الكثرة عن علمه تعالى بهذا الوجه باعتبار انه ليس فيها تفصيل و قصد بالذات والوجه الاول لبساطته بنسب المقارفات المحضه الا ان قد بينت لك مما تقدم ان بين علومها ارتباطا سببيا هذا يقتضي التعدد والتكرار الا ان يقال ان ذلك الترتيب بينهما بالقوة يعني ان ذلك الواحد البسيط بحيث لو حلل الى الاجزاء لكان بينهما تعدد وناظر في كالترتيب الذي بين اجزاء المتصل الواحد نفسه فان فيه جزء وجزء وجزء جزئ جزئ فيكون بينهما ترتيب على الوجه الذي ذكرنا واما ما كان فلا يكون في علمها كثر ونفصيل بل لا يكون تفصيل اجماله الا في النفس وتكثر وحد (حيث يقع التدرة ما يغني) التدرة شجرة النور وروى مرفوعا انها في السموات وعلوها مثل النور فان قيل ما الذي يغني التدرة قلنا انه انوار الله تعالى ونجلياته لكن هذه الشجرة قوية لا تقهر بها كاد كالتدرة يعني انه يغني التدرة التي هي العلم الاجمالي كثر عظمته حيث يغني التدرة من تجلياته وانوارها ما يغنيها لا يحصى كثره وحسنه ويمكن ان يراد من التدرة اللوح اي فصل الكثرة الى العلم حيث يصل الى الروح كثر الانوار وهي بعينها كثر العلم يعني انه لا شك في وحدته قبل وصوله الى اللوح بل انما يتكثر حين وصوله الى اللوح (وبلغ الروح العلم) اي بسبب العلم الثاني وتعلقه بالمعاني بصير الروح وهو المعنى الجرمي ملائكة لبعض الظواهر بحسب العين وجودها خارجي فكما ان بالكلمة تظهر المعاني الخفية في النفس كذلك بحسب هذا الوجود تظهر المعاني وانوارها في الخارج بحسب

بذلك

في ان العرش اعظم الاجسام

٥٥

يراد بالكلمة كلمة كثر يعني ان الروح بصير ملائكة كثر يعني لا يجاد بسبب العلم الثاني ولما كانت المعاني المعقولة تخرج من العلم الى العين بحسب كثره كثر عرشه بها لانه لا زمام لها (وهناك افق عالم الامر) يعني ان هناك عالم الامر الذي لا افق يستأه ايضا لانه بطالع ومظهر منه عالم الحسب الموجود في الخارج (بلها العرش) وهو اول الاجسام واعظمها المستفيضات الافلاك (والكرسي) هو فلك البروج وفلك الثوابت (والسموات السبع وما فيها) من الكواكب والنبوءات الغيبية وبساطتها ومركباتها مثلاً فان الوجود اذا ابتدأ من عند الاول والآخر كل نال منه اذ من مرتبة من الاول ولا تزال الخطوط درجات الوجود الى ان ينتهي الى الطبقة المشتركة الغضبية فالمرتبة المبدئية درجة الملائكة الروحانية التي تستحق نفوسا وهي الملائكة العلية ثم مراتب الاجرام السماوية وبعضها اشرف من بعض الى ان يبلغ اخرها ثم بعد ها يبتدئ وجود المادة القابلة للكائنة الفاسدة وتكون بعد ها مراتب العود اعني التوجه الى الكمال بعد التوجه منه فليس اولها صغر ثم يزداد حجرا يسيرا فيكون اولها فيها اخضر وازد من مرتبة من الذي يملوه فيكون اخرها فيها المادة ثم العناصر ثم المركبات الجمادية ثم السمات ثم الحيوانات وافضلها الانسان افضل الناس من استكمل نفسه فصاعداً بالفعل وحصول الاخلاق التي تكون فضائل علمية وافضل هو لا هو المستعد لمرتبة النبوة كما ان اول الكائنات من الانبياء الى رتبة الغصن كان عملاً ثم نقلاً ثم جرمًا فانهما يبتدئ الوجود من الاجرام ثم يحدث نفوس ثم يحدث عقول فيكون الحق الواحد الذات مبدا

لذلك

في بيان عالم الخلق والامر

٥٤

لم يزل الوجودات من جهة ومعاد اليها من جهة اخرى كل (شيء يخلق) قال الله
 سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ السَّمَوَاتِ السَّبْعُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا بِإِذْنِكَ وَنَسِجَهُ
 أَمْ بِلِسَانِ الْخَلْقِ كَمَا عَنْ لِسَتَيْنِ عَمَّا وَبِاللَّهَ لَهُ عَلَى نَزَائِهِمْ سَنَاتٌ
 النقص فندسه عن ثوابه لا مكان (ثم يدور على البدن) أي بعد حصول وجوده
 كل من الوجودات حول البدن ويتوجه نحوه طبعاً واردة حتى يفيض منه كمالاً
 اذ كل شيء يستند ويطلب كماله لا ينفك به بحسب استعداداته المناسبة لها
 لا يحصل شيء من تلك الكمال الا من حضرة جلت عظمته وتعالى كبريائه فلا
 جرم كل شيء يقبل عليه على وجه يليق بحاله حتى يصل اليه كماله المطلوب لذلك
 سواء علمه او لم يعلمه اعتقد ان انه من تلك الكمال الا ان لم يعتقد
 كما ان بعض الناس يبتون الدهر لا سند لهم انه هو الفاعل حقيقة للحوادث
 ويقرن بعظمته الله وجلاله ولما كان الفاعل بالحقيقة هو الله تعالى
 يكون سببه راجعاً الى ذاته فندست قال الله تعالى يؤذني ابن آدم
 الدهر وانا الدهر وفي رواية فان الله هو الدهر حقيقة ويختل ان يقال
 ان كلام من العرش والكعبة والسموات يدور على المبدأ أي يترك كل منها
 بناء على تشبهه بمبدأها اذ حركات الافلاك واختلافها جهة واسرها
 وابطاء بسبب تشبهها الى سببها المختصة بها كما يبرهن في موضعه (و)
 هناك عالم الخلق وهو عالم الاجسام واجزائها واعراضها الخالية منها
 (بليغته) عنه الى عالم الامر اذ بالنظر في هذا العالم والتأمل في اجزائه
 يعرف وجود المجردات في الخارج كما يميل ان موحد الاجسام بالذات لا يمكن

ان

في اثبات الواجب تعالى

٥٥

ان يكون جسماً واجباً بالذات ايضاً لانه واحد لا يصدق عنه
 الا الواحد فنعين ان يكون امر او رتفا ولا يكون ذلك الا عالم الامر (وبأنه)
 كل فردا) يعني ان كل من الوجودات يرجع الى المبدأ حال كونه مفرداً من المبدأ
 ومجرداً عن العوائق عن الرجوع اليه فكما ان ابتداء وجود الوجودات من ذات
 فندست اعني توجهها من الكمال الى النقص اذ صدور الخلق من الخالق يكون
 على هذا النمط كذلك عود وجوداتها اعني توجهها من النقص الى الكمال
 لان عود الخلق الى الخالق يتجلى على هذا التهج رجوعاً بفنائها من نفسها الى
 ذاته تعالى وذلك لما طبع في اواردي يبرئ عنه بالفتاى التوحيد الله
 ببدء الخلق ثم يعيد ثم اليه يرجعون فالشيخ اشار الى هذه المراتب
 اما الى البدن وبقوله بلبها عالم الامر والى العود بقوله ثم يدور على
 المبدأ واما الى الفتاى بقوله بانونه كل فردا ويمكن ان يعبر عنه المراتب
 الثلاث في كل موجود كما انها اعين بالفئاس الى مجموع الوجودات من حيث
 هي جملة **فصل** لما كان المفهوم في اثبات وجود الباري تعالى مسلماً
 احدهما وهو الاستدلال بالاثار على بواقيها وموحدتها وهذا هو
 المتكلمين في الحكماء الطبيعيين اليه اشار الشيخ بقوله (لكن ان لم يكن عالم
 الخلق) ونظيره (فترى فيه امارات الطنعة) فاعلم انه لا بد من صانع
 بالذات غير مصنوع وثانيتها وهو اعين الوجود من حيث هو موجود و
 في حواله وهذا هو طريقة الحكماء المشاهير في اشارة اليه بقوله (ولم يكن
 ذلك ان لم يكن) (عالم الوجود المحض) سواء عالم الامر بعلم منه الصانع كما يعلم

الاثار

في برهان اثبات الصفا

٥٨

الاثار والافات (ويعلم انه لا بد من وجود بالذات) اي موجود لا يكون هو
مستفادا من الغير وتغيره ان يقال لا شك في ان شيئا ما موجود فلا
من ان يكون واجبا او ممكنا ضرورة الاختصاص الموجود بينهما فان كان واجبا ثبت
وان كان ممكنا فلا بد من ان ينشأ الى الواجب ان الممكن لا يمكن ان يوجد بذاته
والا لزم الترتيب بلا مرجع فتعين ان يوجد بغيره وذلك الغير ممنوع ان
تكون ممكنا الى غير النهاية لا سئلزامة التسلسل فتعين ان ينشأ الى موجود
غير ممكن وهو الواجب (ويعلم كيف ينبغي عليه الوجود بالذات) يعني يجب ان
ان يكون عينه لا مفقضى ذاته كما سبق بيانه (فان اعتبرنا عالم الخلق) بان
تسند المصنوعات (فانت صاعد) متوجه من السفلى وهو الممكن
المصنوع الى العلوى وهو الواجب الصانع (وان اعتبرنا عالم الوجود المحض) واستند
بالوجود من حيث هو (فانت نازل) متحد من العلوى وهو الواجب الحق الى السفلى
وهو الممكن الخلق (تعرف بالنزول ان ليس هذا ذلك) يعني انك تعرف بالنزول
من الوجود المحض الى مراتب الامكان ان هذه باطله في حد ذاتها وانها ذات
حق محض لان الطريقة التي سلكها الالهيون اعتبروا فيها كون الوجود عين الواجب
لاهم بعد ما اثبتوا ان الوجود موجودا هو الواجب يتناول وجوده لا يمكن ان
زاد عليه كما في سائر الموجودات بل هو عينه بخلاف الطبيعيين المتكلمين
فانهم لم يتعرضوا لذلك بل بعضهم نفاه وبالحيلة انك تعرف بالنزول الى
والباطل وثبت بينهما (وتعرف بالصعود من الخلق الى الحق) (ان هذا هذا)
انك تعرف بالصعود الباطل صط ولا تعرف الحق المحض ولا تثبت بينهما كما سبقت

بيانه

في الاستدلال بالآية الشريفة

٥٩

بيانه عن قريب (سببهم اباينا في الافاق في انفسهم حتى يثبت لهم
انه الحق) اوله بكيف يرتكبه الله على كل شيء شهيد جعل الشيخ المرتضى
المذكورين في الآية اعني مرتبة الاستدلال بايات الافاق ولا نفس على
الحق ومرتبة الاستشهاد بالحق على كل شيء بازاء الطريقةين المذكورين
اما كون المرتبة الاولى بازاء الطريقة الاولى فظاهرة واما كون المرتبة الثانية
بازاء الطريقة الثانية المخارة عند القوم فلا تهم يستدلون بالنظر في الواجب
على واجب بالذات ثم بالنظر في ما يلزم الوجوب على صفاته ثم بالنظر في الصفا
على كيفية صدق افعاله عنه واحدا بعد واحد فيستدلون بالحق على الخلق
وهو الشارح في الآية بقوله اوله بكيف يرتكبه الله على كل شيء شهيد اي
اوله يحصل له الكتابة في كونه موجودا انه شهيد على كل شيء يعلم وجود
كل شيء منه كما اشرنا اليه وانه محقق ومثبت لكل شيء ويمكن ان يجعل المرتبة
المذكورين فيها بازاء المرتبتين اعني مرتبة الاستدلال ومرتبة الشهادة
العرفان الى الاول وهي مرتبة من يرى الحق بالاشياء اثار بقوله سببهم
اباينا في الافاق وفي انفسهم والى الثانية وهي مرتبة من يرى الاشياء
به تعالى اثار بقوله اوله بكيف يرتكبه الله على كل شيء شهيد فالاولى درجة
درجة العلماء الراغبين الثانية درجة الصديقين العارفين **فصل**
اعلم ان المفهومات مختصة في الثالث الواجب الممكن والممنوع اما الواجب فهو
حق محض لذاته واما الممكن فهو باطل محض لذاته واما الممكن فهو باطل في ذاته
موجود بغيره فمعنى قوله (اذا عرفت ولا الحق عرفت الحق وعرفت بالحق)

ذلك

في اثبات كماله تعالى

٤٥

انك اذا علمت الوجود علمت الوجود المحض وعلمت ليس بمحض الوجود
الاشياء التي هي باطلة في حد ذاتها نافية بغيرها اذ في الحقيقة
يكون الابداء من العلة والانتفاء الى العلول التي هي ممكنات تعلم ان كلا
منها مستفيد الوجود من ذلك الوجود المحض (وان عرفت الباطل) ولا
بان اعتبار ولا المصنوع الذي هو هالك باطل فاستدل ذلك على وجود
عرفنا الباطل لم نعرف الحق كما هو حاله بوجه كونه حقا محضا اذ في
ما علم في هذه الطريقة انه يجب ان يكون للمصنوع صانع واما ان ذلك الصانع
موجود بمحض لا فغير معلوم منها ولا بعد ان يكون هذا اشارة الى اشراف
الطريقة المختارة فعلى هذا يكون المذكور في هذا الفصل بنفس القوة
ليس هذا ذاك وهذا هذا لما كان في اعتبارك الحق ومعرفة اوله
لك زيادة علم وبين (فانظر الى الحق) واعتبره او لا (فانك لا تحيط به)
الشافين في حد ذاتها لان لا قول فانه يمنع السبل مطلقا الى
فضلا عن فراطه (بل بوجه وجهك) واجعل ذاك متوجها الى الحق
بكلية ولا تغفل عنه لانه حين لا تكشف له بالتوجه في بعض الاوقات
وبعض القوى **فصل** البرهان السابق ان الحق الواجب بنفسه
فوله على كثيرين فلا يشاركه (لان الله هو المثل الخالف المعادي في مثل
هو اشارك في تمام المصبة فاذا لم يحل مصبة الحق على كثيرين لم يكن له مثل
لان المثلية تنفي التشارك في المصبة فاذا لم يكن له مثل لم يكن له ند لان
انتفاء العام بوجوب انتفاء الخاص (ولا يقابل ضدًا) عطف على قوله لا

في اثبات كماله تعالى

٤٦

فولا يعلم ذلك مما تقدم من قوله لا موضوع له لانه اذا لم يكن له موضوع
يمكن ان يكون له ضد لان الضد بين هما المتعاقبان على موضوع واحد (ولا
يتجزى مقدا ولا واحدا) وقد علم مما سبق ان الواجب بنفسه بالاجزاء مطلقا
سواء كانت مقدا وان تكون قابلة لنفسه الغير المتناهية او واحدا بان لم
تكن قابلة لذلك سواء لم يقبل شئ اصلا او يقبلها ولكن بنهي لا تقسام
مالا يقبل اصلا (ولا يخلف معية ولا هوية) كما تقدم في ضد الكتاب
(ولا يتغابر ظاهريه وباطنيه) لما سبق من ان حيثية ظهوره وبطونه نفس
واذا علمت ان وصاف الحق الواجب على هذا النسخ (فانظر هل ما قبله مطلق
ومثله ضامرا كذلك) اي التفت الى مدركات حواسك مستطارات عقلك
تفحصها واحدا واحدا هل يمكن فيها شئ ان يكون احواله كذلك فانا لانك
انك لا تجل فيها فليس ذلك الخاص في ذلك المدركة (الا بما يناله) يعني
للحق الواجب (فقد علمت) اي الخاص في علمك صادر من الحق معلول
لانه موجود مباين للحق وكل موجود كذلك فهو صادر منه اذ لا يخرج
من الحق تعالى ومعلوله (فدع هذا اليه) اي اتركه معلوما متوجها
الى الحق لان احكامه من خلفك معرفته تعالى بصفا الذات والفعالية
كما قال تعالى كنت كرا محفيا فاحببت ان اعرف فخلقنا الخلق واذا
عرفت ان ذاك الواجب تعالى منزعه عن ان يحيط به عقلك وحواسك
(فدع عنه) اذ غاية الادراك ان يدرك ان لا يدرك كما قال الصديق
الله العجز عن ذلك الادراك اذ ذاك **فصل** كل ادراك فاما ان يكون

في تفسير اللذة والآدي

٩٢

اي لما هو كال وخر عند المدرك من حيث هو كذلك وبغير ملائم بل منافري
لما هو اقرب وشر عند المدرك من حيث هو كذلك (اولا ليس بملائم ولا منافري
صراحة فترجموا الحق (اللذة) بانها (ادراك الملائم) وفسروا (الآدي) وهو
الآلم بانه (ادراك المناخر) وفسر الشيخ الرئيس في الاشارات اللذة بانها ادراك
ويصل لوصول ما هو كال وخر عند المدرك من حيث هو كذلك وزاد فيه
النيل والوصول فقد قيل في بانه ان ادراك الشيء قد يكون بحصول صورة مثله
وسه لا يكون الا بحصول ذاته واللذة لا تتحقق بحصول ما يباوئ اللذة فان
الانسان قد يصور ذات اللذة ولا يلد بحجتها بصورها وحصول مثاتها
عند فلا يكفي في اللذة مجرد الادراك بل لا بد مع ذلك من النيل ايضا هذا
كلامه وفيه نظر لانه ان اراد ان احد من الانسان لا يلد بحجتها بصورها
وحصول مثاتها عند في نفسه من الاوقات فهو ممنوع اذ يجوز ان يكون
ما يباوئ كما لا لقوة من القوى فليد به كما ان حصول نفسه ايضا كال لواحد
منها وان اراد ان بعض ذلك لا يلد بحصول مثاتها عند في بعض الاوقات
فهو مسلم لكن يجوز ان لا يكون حصول ما يباوئ اللذة كما لا وخر عند المدرك
فلذلك لا تتحقق اللذة بحصول ما يباوئ لانه لا يمكن حصول ذاته نعم لو ثبت كما به
ما يباوئ اللذة وخرت عند المدرك ومع ذلك لا يكون ملتبسا به لانه
واقعه ذلك وايضا ما لم على هذا ان لا يكون النيل ايضا في اللذة لان
قد يباوئ ذات جمال ولا يلد بحجتها مشاهدتها وحصولها عند واما الوصول
فقد بينه بان اللذة ليست هي ادراك اللذة بل هي ادراك حصول اللذة

في ان لكل مدرك كمالا

٩٣

لللذة ووصوله منه ايضا فلا بد من قبل الوصول حتى يتحصل ما هيبة اللذة وفيه
ايضا نظر لاننا لا نتم ان اللذة ليست هي ادراك اللذة فخطا في اللذة مثلا
كما لا وخر بالنسبة اليها وهو الحلاوة مثلا ويجوز ادراك الذائقة اياها بل
به من غير توقف على ادراك حصولها لها ولو سلم ذلك فنقول انهم قد اخطوا
في تعريف اللذة فليد بعين عنه وهو الكمال بالنسبة الى المدرك لانه ما
في مفهوم الملائم الماخوذ في تعريفها ومعناه وهو حاصل للشيء بالفعل مناسبا له
لا يباوئ به فحقيقته تعريفها من اللذة ادراك لنا هو حاصل للشيء بالفعل مناسبا
له لا يباوئ به من حيث كذا كذا فليد بعينها حصول اللذة بل لللذة
به الادراك غايه ما في الباب ان الشيخ فصل بعض فبوا جملوها في التعريف
لانه ذكر قبله الا بد منه ولا يسم التعريف الا بد منه كما نوهم بعضهم حيث قال
فما ذكره الشيخ اقرب الى التخصيص من الشهور من الحكماء لانه لما اوجب الى
الملائم والمناخر هذين التفسيرين فايراد هما اولى فصر اللذة وتفسير الجمل
وايضا فانه ذكر النيل وفيد الوصول وقد بان انه لا بد منهما (ان لكل ادراك)
اي مدرك سواء كان جوهر العقل او قوة من قواه (كالا) وقد سبق تفسير
(ولذاته ادراكه) كما نقرر (للشهوة) اي اللقوة الشهوانية التي هي الباعية
جلب المنافع (ما يسطيبه) ويحسن عند هاتان ميل اللقوة الشهوانية
واللقوة الغضبية ليستا من القوى المدركة مع ان الشيخ رحمه الله في صديقه
القوى المدركة كما لا رها والساذها بها فلان مفضضة اللقوة الشهوانية مثلا
يكون كالا لقوة مدركة مختصة ككيفية الذائقة بكيفية الحلاوة فانها

في بيان القوى وكيفية عملها

٦٤

الشهوة مع انهما من كالات تلك القوة فاذا ادركتها الشدة بها وفلا يكون
كما لا لواحدة منها بعينها كغلبة القوة غالبية الصدق فاذا كانت
اذا سمع احدهما الشدة بها الا لاجل انهما من كالات القوة التي معه لان
الشدة النفس بها ليس من حيث انها صوب حسن بل لان جريتها من كالات
القوة الشهوية او الغضبية فاذا ادركت النفس كليتها بالذات جريتها
بواسطة قوة حكمة الشدة بها لذلك فكالات القوة الشهوية مثلا
كالات النفس من حيث هي بل باغتيال كونها معها والشدة النفس بمغضبة
الشهوة والغضب فلا يكون لاجل انهما من كالاتها لانها من كالات قوة
مدركة مخصوصها كالات واليه الشئ بقوله (وللغضب الغلبة) اي للقوة
التي هي الباعثة على دفع المضان فكيف بكيفية الغلبة والضربة ليس
حلتا بمغضوب عليه او بكيفية شعور يؤدي بقلبي بمغضوب عليه فان
لبيك من كالات القوى الدركة بل من كالات القوة الغضبية ولذلك
افرد ما بالذكر (وللوهة الرجاء) اي للقوة الوهية التلذذ بهية شئ
او بصورة شئ يبتذره (ولكل حس) اي لكل شئ من القوى الحسية (ما بعد)
اي كان شئ (له) فليبتذره اذ كالات القوة الباصرة كالات هو الاكوان الحسية
ولا شكل الجميلة وللسمعة كالات هو الاصوات الرجبية والتغيات المنسية
وللذائقة كالات هو الطعوم وللشامة كالات هو الرائحة الطيبة ولللامسة كالات
هو الكيفية المنسية لها فاذا ادركت كل منها ما هو كالات لها الشدة بها
(ولما هو على) اي للقوة العاقلة من هي التي هي من تلك القوى كالات

في كمال النفس المطمئنة

٦٥

الحق وهو ان يتمثل فيها نظام الوجود على ما هو عليه ضرورة وتصديها على
الوجه البين في البراء عن شوائب الظنون الاوهام (وخصوصا الحق بالذات)
وهو ان يطبع فيها بقدر استطاعتها جلبه البذل الحق تعالى بحسب مقتضى
ذاته ونزعه صفاته الذاتية والفعلية (كل كالات من هذه الكالات) (لأن
(معشوق) ومرغوب (لقوة) هي (دراكة) فاذا ادركت الشدة به **فصل**
اعلم ان للنفس الناطقة الانسانية بالقياس الى القوة الحيوانية التي هي
المبداء لادراكات جريتها وحركات شخصيتها احوالا ثلاثة احدها ان
تكون مغلوقة للقوة الحيوانية التي يدعوها شهواتها فارة وغضبها
اخرى للذات ينبعثان عن المنجذب اليه والنوهة بسبب يبتدئها في سبب
ما ينادي اليها من الحواس الى حركات مختلفة بحسب تلك الدواعي
وتكون العاقلة خادما لها في تحصيل مرادها فتكون هي امانة تصد عنها
اقابل مختلفة والعاقلة مؤتمرة وثابتة ان يكون القوة الحيوانية مغلوقة
لها مؤتمرة بامرها منهية بنهيها فكانت العاقلة مطمئنة لا يصد عنها احوال
مختلفة المبادئ ثالثة انه قد تغلب هذا وقد تغلب ذلك فاذا تغلبت
القوة الحيوانية ونبغ القوة العقلية لها ثم ندمت فلامت نفسها كانت
اذا عرفت هذا فنقول (ان النفس المطمئنة) الساكنة بالله غير ملتفة الى غير
(كما لها عرفان الحق الاول) اي الوصول اليه فقولها (بادراكها) المراد به المنع
للغوى هو الوصول بقية وبين ان لقول عرفان الحق الاول حاصله ان كالات
النفس المطمئنة وصوله الى الحق الخمس فمنها الحق الاول من شدة

في انحصار اللذة في الحسنة

ع

ان يحفظ سر ذاته ونزعه صفاته واسمائه عن شوائب الحوادث والنفس
 (على ما) اي على الوجه الذي يستطبع النفس المطمئنة وتعدلان (بجملتها) فان
 تجلي الحق الاول على الوجه الذي هو عليه غير ممكن لغيره (هو اللذة الفصوى)
 لما ذهب جناسه الى انحصار اللذة القوية مطلقا في الحسنة كالاكل والشرب
 والجماع والغلبة فهو لا لا يتجاوزون مرتبة الهيام والسبع وذهب
 طائفة اخرى الى انحصار اللذة القوية فيها فهم يثبتون اللذة العقلية ايضا
 ولكن يتخفرونها بالقباس الى الحسنة فاشد الشج الى ردها بان قال
 اللذة العقلية هو اللذة الفصوى وبيانه ان اللذة ادراك ما هو كماله
 عند المدرك من حيث هو كذلك لا مثلك في تفاوت الادراك في حد
 نفسه بالشد والضعف بالقباس الى متعلقه فبغاوت اللذة ايضا
 وذلك اما بتفاوت الادراك فلا نه كلما كان اتم كان اللذة اكثر كما ان
 العاشق ادراك معشوقه من مسافة اقرب يكون لذته اكثر مما اذا كان من مسافة
 ابعد اما بتفاوت المدرك فلان لذته السمع الصريح من الصوت الحسن اشد
 من لذته السمع المبرقع منه ويمكن ان يرجع هذا التفاوت الى ادراكه واما
 بتفاوت المدرك فلان المعشوق المنظور كلما كان احسن يكون اللذة في
 رؤيته اكثر ولا مثلك ان ادراك القوة العاقلة اقوى من ادراكها كانت الحسنة
 لان ادراك العقل واصل اليه كنه الشيء الذي هو اصعب للمدرك
 حتى يميز الناهية واجزائها ثم يميز بين الجنس والفصل وبنسب الجنس وفضل
 الجنس ويميز بين الخارجى اللازم والمقادير وبين اللازم بوسط وغيره

والمدرك والادراك اما بتفاوت الادراك

في ان القوى العقلية اقوى من الحسنة

ع

والادراك الحسنى لا يصل الا الى المحسوس الذي هو ظاهر المدرك كالمشارك
 الحيوانات العجم مع الانسان في ذلك الادراك فالادراك العقلي اقوى والقوة
 العاقلة اقوى من القوى الحسنة لانها تدرك بذاتها وهذه القوى بوساطتها
 ومدركات القوة العاقلة اشرف لانها ذات الحق وصفاته ومن ثلج
 على ما هي عليه ومدركات الحسنة ليس الا اسراضا مخصوصة هي الاوان
 الطعوم وباقى المحسوسات وما يتعلق بها من المعاني الخرسية ومن البين ان
 نسبة لاحدهما في الشرف الى الاخر فيكون اللذة العقلية في الشرف من اللذة
 الحسنة واغوى منها **فصل** كل مدرك متشبه من جهة ما يدركه اي
 لكل مدرك متشابهة ومناسبة يحصل له اما من جهة الرضا والنعمة
 او من جهة النظر والفكر وغير ذلك بما يدركه (تشبه التقبل والافصال)
 اي تشبهها هو مثا لقبوله للمدرك واتصاله به ايضا لانها ما حتى ذهب
 الى ان المعلوم يتحد بالعالم وبعضهم الى انها يصيران كالواحد (فالتقيل المطمئنة)
 بالله تعالى المصديق عن العلائق البدنية الظلمانية (سبحي الطمعني) يفيض
 عليها وينقل بها (من اللذة الحسنة) اي من اللذات الرقابية العقلية
 من اشراق انوار الله تعالى في جماله (على ضرب من الاتصال) بحيث تغلب على
 وجودها فتصل عند ثلثة هذه الانوار (فزي الحق) في كل شيء بل كل
 (ويبطل عن ذاتها) وتفتي تعلم انه تعالى هو الوجود وما سواه بطلان و
 خيال ويتحقق بحقيقة قول لبيد **الاكل يشبه ما خلا الله باطل** (فادا)
 هذه المعاني عنها ببركة كما اشاد اليه الشيخ في مقامات العارفين بقوله

في ان المرض ما هو كمال خبره

٤١

كانها برود نومض اليه ثم تجدد عنه و (رجعت الى ذاتها والش) اي عادت وصارت
على ما كانت عليه قبل ذلك (لها) اي للنفس حينئذ (اسف) اي اسف على
قوائمه وتغير على قدراته لمفارقتها المطلوب الخفيف **فصل** المضمون هذا
الفصل في ما ورد على تعريف اللذات وتقريره ان من الاشياء ما هو كمال
خبر عندنا كالصحة والامن والطعام وغيرها فاولئك اللذات ادراك الملائم
لكمال لذتها وليس كذلك جوابه ان اللذات يحصل وجودها بشيئين
وجود الملائم عند المدرك والثاني ادراك ذلك الملائم من جهة هو الملائم
فقد الالذات بذلك لاشياء لاجل انقضاء احد جزئيهما وهو الادراك على
وجه الملائمة وانقضاءه اما بانقضاء الادراك كما انشأ اليه بقوله (ماكل
مايلي اللذات بتعريفها ولاكل محتاج الى صحة بغيرها) يعني ليس كل تعريف للملائم
به ويجوز ذلك عند ان يدركه الادراك على وجه الملائمة كما اشار اليه
بقوله (بل قد يعاقب) وبكرهه ثم شرع في توضيح ذلك بقوله (الليس المراد
وهو من به مرض الصنفه) (بشيء الحلو) اي بعد خبيثا (وبشئ غيره) بقوله
(الليس من به جوع بولهموس) معنى بولي باليونانية الشئ العظيم جدا وموس
الجوع والمراد به جوع الاعضاء مع سبب المعدن وهذا هو المستحق بالجوع
(بغاف الطعام) والحال انه (يذهب بدينه جوعا جوعا) ولما ثبت على ان وجود
الملائم به عند الملائم لا يكفي في تحقق اللذات بل يجب ادراكه اراد ان يثبت
على ان وجود الملائم عند الملائم لا يكفي ايضا في تحقق اللذات (ماكل منقلب
في كل سبب موله بحسب) ثم اوضحه بقوله (الليس المحذور) الفاقد للقوة الملائمة

في ان المرض ما يدركه او يشفى

٤٢

(لا يؤله احراق النار ولا اجماع الترميز) فلا يكفي في تحقق اللذات والام
وجود الكمال الا في عند المدرك بل يجب ادراكها من حيث كذلك
فصل احكام ان المرض سواء كان بالاشتراك او التشابه اما بدني يكون
افعال البدن بسبب عروضة ما وفة او نفساني يكون افعالها بسبب
فكها انه يمكن ازالة مرض البدن بنوع معالجة كذلك ايضا يمكن ازالة مرض
النفس عنهما اذا عرفت هذا فنقول قد ورد على قولهم اللذات العقلية
هي اللذات القصدية شبهة وتقريرها انه لو كانت المعقولات كالذات للنفس
ملائمة باذراكها لوجب ان يشترك اليها وبها لم يخسوا ضدادها كالقوة
السامعة فانها يشترك في الاصوات المستكفرة اليها ودفعها انه لا يميز
من عند اشياء النفس الى المعقولات لتصرفه والميل اليها كونه مائلا
بها ليجاز ان لا يكون النفس موجهة اليها بسبب عظام مانع هو انها كقوة اللذات
الحسنة واشغالها بالمحسوسات لتصرفه وما لم يلغف اليها لم يجد وفانها فلم
يحصل لها شوق اليها فاذا ازيل ذلك الغش الذي هو المرض عن بصيرتها
وصلت اليها واللذات بها كما اشار اليه الشيخ مبتدء بالامراض البدنية
ودفعها ثم بالذات القوي البدنية بما بكرهها قبل ذلك وبما لها بما
لم يكن ينالها بها ثم فاسل لامراض النفسانية والذات بها بالانقضاء
عليها بقوله (ماحان المراد) الذي له مرض يدرك اذا كف عنه غطاسو الخ
ومن به جوع بولهموس اذا استفرغ عن معدنه الا في الحد اذا سرحت
الحسن في جاريته اليه ولا يستلذ الحلو استلذذ اليه الثاني بطله

اي في كل سبب موله بحسب

اي يحرك (الجموع افلافا) ويجعله بحيث لا يصبر على عد شاول الطعام بحلة
 (الدير الثالث بنهك الالهافاكا) اي يصبر بحيث لا يطيق على كلفه ومثقة
 له (كذلك اذا انكشف عنك غطاءك) وازيل عنك حجابك الذي كان
 قلبك وحواسك من اشتغالك بالمحسوسات وغفلتك عن المعقولات ^{التي}
 وعدت وجهك اليها (فبصرك اليوم حديثا جديدا) اي بصرك في تلك المدة
 حديث في هذا الوقت مخصوص منها وهو وقت ازالة الحجاب عن بصرك
 يعني بصرك حينئذ حاد نافذ ما يرى ما كان محجوبا عنك بدرك الاشياء
 على ما هي عليه قبلئذ لان حصول الاشياء على هذا الوجه ^{عنده} من اعلى كمال
 لان الحكمة والمصلحة من خلقت هي تلك الادراكات كما اشرفنا اليه
 ففطنت نفسك اذا خلقت طبعها الوصول الى تلك المعقولات حتى يلبث
 بادراكها **فصل** انك من غطاء ^{فذلك} اتممتا هو بينك وملاحظا
 التي هي الحجاب (فضلا) اما مصدق بغير فعل محذوف ابداء بوسط بين
 واعلى للشيء بنفي لا وفي استبعاد على نفع الاعلى واستحالة فيه فيقع
 نفوس من هو الاكثر او ضمنى كقولك تفاصرت الهم عن ظواهر العلوم فضلا
 عن فافتها اي لم يبلغ الهم على هذا معنى كلامه ان نفسك الناطقة
 وحدها وقطع النظر عما سواها ليست بخالصة عن الحجاب فضلا اذا كان
 معها شيء يصير سببا للحجابها او صفة لقوله غطاء اي غطاء فاضلا (عن سببها)
 اي عن غطاءك الخاص (من البند) وملخصه انه اذا كانت هويتك حجابا
 لك مع غايته ورفها منك فكيف لا يكون الامور الخارجية المكتسبة من

بدنك حجابا لك (فاجهدان برفع الحجاب) المانع عن وصولك الى الكمال
 ويخرجك عن الغواشي الغريبة والطبقات البنية واذا خرجت عن الغايات البنية
 والعوائق الشرعية بل عن اعين هذه نفسك (فحينئذ لمحق) وفصل بها هو
 المطلوب الخفيف فلا تشغل على باب المجهول (عما لنا شره) عن افعال تركبها اما
 لانك اذا وصلت بالمطلوب الخفيف ففقت في انك وصفاتك وفعاليتك وبقية
 الذات الحق وصفاته وافعاله تعالى كما اشار اليه المحقق الطوسي في شرحه ففقا
 العارفين في شرحه للاشارات حيث قال العارف اذا انقطع عن نفسه وفصل
 بالحق رأى كل قدره مستغفرا في قدرته المتعلقة بجميع المقدورات وكل
 مستغفرا في علمه الذي لا يغرب عنه شيء من الوجودات وكل ارادة مستغفرا
 في ارادته التي لا يثنى عليه شيء من الممكنات بل كل وجود وكل حال فهو
 عنه قابض من لذته ففقا الحق حينئذ يصير الذي به يصبر وسمعه الذي
 به يسمع وقدرته التي بها يفعل وعلمه الذي به يعلم ووجوده الذي به يوجد
 ففقا العارف حينئذ متخلفا باخلا والله تعالى بالخفيف انه في ذات
 متخلفا باخلا فواوصافه من جملة اخلا فان لا يشغل عما يباشر لقوله
 لا يشغل عما يفعل فلا تشغل انت ايضا واما الجلالة منصبت وعظمة
 شانك ولان ما يصدر عنك حينئذ لا يكون الا ما هو مستحسن بالذات فلا
 يلائم عفلا ولا يعايب شرعا وقد يغفل عن بعض المشايخ ان لك في مرة
 اذا وصل اليها ارتفع عنها مفضيا الاحكام الشرعية بحسب الباطن و
 الظاهر يعني ان له حالة لو شرب الخمر فيها لا يكون ذلك الشرب لغا وحيا

في بيان النقص الالهي

٧٢

له في الحقيقة وإن جب على الشارع أن يجري عليه هذا الخمر **اعلم** أن النقص
الناطقة الانسانية متفاوتة بالذات مقننة بعضها الطيبة نورانية
وبعضها ناسوتية ظلمانية وبعضها قليلة الحب لهذه المخرقات العا
وبعضها كثيرة الحب لها وبعضها رخيصة وبعضها فاهرة إلى غير ذلك من
الاحوال والمجاهد لا تؤثر في افعالها الطبيعية الاصلية بان ينزلها
بالكلية بل يغلبها انها تضعف بسببها فمعي قوله (فان المثل في ذلك)
انك اذا صرت مثالا عند قطع علائقك البدنية وعوايقك الظلمانية
بالرياضة والمجاهدة بالوساوس الشيطانية والخطرات الردية حتى
عنت هذه الرغبة العلية فالهلاك لك لانها علامة شفاؤها
وكونها من قبيل الناسوتية المكدره (وان سلمت فطوبى لك) اي وان كنت
ذاسلامه وافرغ عن هذا الخمر عن تلك الوساوس والخطرات فخر
الظفر والفلاح لك لان هذا دليل سعادتك وكون نفسك من الطائفة
الالهية التوراتية (وانت بذلك) اي في حاله تغدغك بسبب ذلك
الظاهر (تكون) بحقيقة (كانت) لشيء يدركه وكما في صفة الملكوت
وناجنة الملكوت فلا يمنع في هذه الحالة استعمالك بالبدن مادام
الحواس عن الخمر طاعت في تلك المبادئ للقارفة فاذ كنت في ملكها فمريها
لاعبرانك ولا اذن سمعت ولا خطر على قلب بشر من النعم الاخرية وتلك
النعم لا تدرك بهذه الحواس بل بقوة اخرى تحصل لك بسبب تقديرك
بالحواس ملائمتها عن التيق عليه السلام انه قال قال الله تعالى اعدت

في اطلاق العشق على الحق

٧٣

لعباد الصالحين ما لا عين رأت ولا اذن سمعت ولا خطر على قلب بشر فاقبل
لك عند الحق عهدا اي فاقبل نفسك عند الحق الواجب تعالى عهدا
بان يفيك ويدميك على هذه الحالة اي اعترف بصدق الانبياء وبما جا
به وامثل باوامره واجتنب عن منتهاته لان هذا سبب لخيرتك وكونك
من صفح الملكوت عبرته بالعهد لان المعاهد بين الشخصين تمنع من
الضرر عن احدهما الى الاخر وتوجب النفع كذلك هذا الاعتراف و
الامثال سبب لتلاصقك منه الى عبد العذاب الالهي وموجب لوصولك
الى اتم النعيم ويجب عليك ان تبقي على هذا العهد (الى ان ياتي به فودا)
اي فريدا وحيدا بعملك ليس معك من الدنيا شيء لامال ولا ولد ولا ناس
مشغول بنفسك لا بهتك هم غيرك **فصل** ما تقول في شأن الامر الذي
عند الحق تعالى عن الحق طائفة من المتأخرين تخشوا عن اطلاق العشق
على الحق تعالى لعدا الاذن الشرعي الحكيم الالهون لما حققوا معنى العشق
وجدوا ذلك المعنى هنالك كما اشار اليه الشيخ بقوله (وهناك صوت
العشق) لم يخشوا عن هذا الاطلاق لانهم قالوا ان كل جمال وخير مدرك
فهو محبوب معشوق لان ادراك الخمر من حيث هو خير حب له والحب اذا
وفى صار عشقا وكلما كان الادراك اشتا كنا ها واشد تحبنا والمدرك
اكل واشرف ذاتا فاصاب القوة المدركة اباها ونعشقها بها اكثر ولا شك
ان واجب الوجود هو الذي في غاية الكمال والجلل وادراكه لذاته اقوى الادراك
وامنها فكلما كان الادراك اتم والمدرك اشد خيرة كان العشق اشد فيكون

في كتاب الهدى للحق تعالى

٢٤

ذاته لذاته اعظم عاشق معشوق (فهو معشوق لذاته وان لم يعش من الغير)
لكنه ليس يعش من الغير بل هو معشوق من اشياء كثيره غيره (لذاته عند ذاته)
لان الذات كما خلق هي ادراك الملازم وادراك الاول الحق لذاته هو ادراك
الادراكات وذاته اكمل الذات فيكون انه لذاته اعظم لاذ وملائته به
(وان لم يلحق من الغير) لكنه قد خلقه ووصل اشياء كثيره فيكون لذاته بذاته
الى الغير ايضا (ثم وجوده فوق التمام) اما ان وجوده تام فلا نه ليس شئ
من وجوده وكما لا ن وجوده فاصرا عنه مستفيدا من غيره واما انه
فوق التمام فلا ن وجوده وكما لا ن وجوده على النحو المذكور ومع ذلك جميع
وجودات الممكنات فاضل عن وجوده فابصر عنه والى هذا اشار بقوله
(ففضل) ذلك الوجود (لبيح) ويبيل على مهبثات الممكنات (على
الانتماء) اي على ان يتم تلك المهبثات التي هي ناقصة في نفسها باطلا في
حدود ذاتها **فصل** من شاهد الحق وعرفه لا يخرج من احدك الاحوال
الثلاث هي اما ان يكون بحيث (انه لزمه لزوما) اي لا حظه في جميع رتب
الكون بحيث لا يتفك عن تلك الملاحظة ابدامع وجود ملاحظة نفسه
او يكون بحيث لا يتفك عن ملاحظته بهذا الوجه بل قد يفضل عنه في
الخلق والشا والب يقول (لا وثر كرم عجزا) او يكون بحيث يعيب عن نفسه
بالكلية فلا يلاحظها ولا يعبرها بما سواه بل لا يلاحظ الا اجناس البعد
فقط وهناك يتم الوصول الى الحق ولا مرية اعلى منه وهي مرتبة الحق
والفناء في التوحيد والشا والب يقول (ولا منزلة بين هاتين المنزلتين

فصل في اسماء الارض والسموات

٢٥

الارض (المنزلة الخ) الذي هو فضاء الاسم بطلان الرسم يعني لا يكون للارض
حالة سوى هاتين الخالتين الا هذه الحالة التي هي فضاء الغير وهي حال
الفناء في نفسه والبقاء التمردي بالله الحق الواجب (ومن ذكره عجز فضاء
اقام عدوا) هو عدم قدرته واستطاعته لذلك لزوم (وهو متجمل في
حد ذاته (فبشر) على من يستعد الشرف ويستحقه اما استحقاقا ذاتيا
من غير عمل وكسب وبواسطة من ازاله الحجب ورفع الموانع (وسير) اي
شأنه ان ياتي هرولة الى من اناه بمشي وبوجه (نحو فيلحق) ويصل اليه عند
تحليله عن العوائق قال الله تعالى من يقرب الى شبرا نقرب اليه ذراعا
من يقرب الي ذراعا نقرب اليه باعا ومن انا في بمشي ابعده هرولة فاق
ان يجها عن الطريق (وهو لا يضيع اجر المحسنين) بل يفهم اجورهم ويرى
من فضله **فصل** صلت السماء اي اطاعت امرها طاعا وارا
وجاءت بما اراد منها (ابدوا زانها) حول مركزها (و) كذلك (الارض)
انقادت امره (برجائها) اي بقلتها وكونها تحت جميع الافلاك والعتا
ضال لها ولا لارض انشا طوعا او كرها فالتا انشا طاعتين (و) على
(الماء بسيلانه والطر) ايضا (بسطلان) اي بضاطره ونزوله الى الارض
(وقد فضل له ولا نسي) ولذا ذكر الله الذي هو الصلوة (الكبر) واعظم من فضل
اليه الافهام وبتبادر اليه الا وهام لان ذكر الله قد يكون بلسان الملكوت
والحال وافضل ففضل على من الملك المقال **فصل** ان الرق
الذي لك) وهو المدرك انقاهم الحكم الشا والب يقول (ان من جوهر

عالم الامر الذي هو عالم الجردات الخارجية المعنوية لا من عالم الخلق الذي هو عالم الماديات المحسوسة لان كل واحد منا يدرك نفسه بخصوه وعند ادراكها بها هذا الوجه لا يدرك شيئا مما لا يمكن ادراك الماديات على سبيل الجزئية بدونه من الكم المحصور غير ذلك اذ لا شك في ان الموضوع في قولنا انا عالم معلوم ولا يخفى بالنا حينئذ شيء من البدن اجزائه واعراضه من الماديات كما يشهد به الوجدان الصحيح وغير العلوم غير المعلومة مثبت انه مجرد ذاته وخاصيته (ان لا يتشكل بصورة) لها امتداد محصور (و) ان (لا يتخلق بخلفه) هي المركبة من الكيفيات المحسوسة اعني اللون ومن الكيفيات المتصلة بالكيفيات اعني الشكل باعتبارها بوصف الشخص المحسوس والمشيح (و) ان (لا يتبعين لاشارة) اي لا يمكن ازيثا واليهما بالاشارة المحسوسة (و) ان لا يتردد بين حركة وسكون) اي لا يمكن ان يتصف باحدهما لان جميع ما ذكر من خواص الجسمانيات وفلذبتا انه مجرد (فلذلك) ا فلاجل تجرده وكونه من عالم الامر (يدرك المعدوم الذي في) من الحسن بان لا يدركه اصلا وليس من شأن البدن حواسه ادراك معدوم كذلك ولا شك ان مدرك ذلك المعدوم هو الشا واليه بانافاذ اليه يمكن البدن حواسه فتبين ان يكون مجردا وفيه نظرية انه يمكن ان يكون مدركه جزء من البدن او يكون للبدن قوة اخرى بها يدرك المعقولات كما ان له قوة بها يدرك المحسوسات (و) يدرك النظر الذي هو (و) ولا شيء من البدن حواسه له لما سبق بعينه (ويشيع عالم المتكوت) الذي هو العالم الاعلى المعقول

او كيف المحصور في الوضع المحصور

وينفخ من عالم الجبروت) وهو عالم الجردات التي شأنها التأثير لا القبول نفقاتا بالصواب صادرة منها ويحتمل ان يقال انه ينفخ بالصورة العلية التي هي عينها من جملة ذلك العالم ولا شيء من البدن وحواسه كذلك **فصل** ان مركب (من جوهرين احدهما مشكل مشقو مكيف مفرد متحرك ساكن مختلص منقسم) وهو البدن (والثاني مبين للاول في هذه الصفات) لما بيناه اننا (غير مشاركة له في حقيقته الذات) لانه من لطايف الروحانيات (بنا له العقل) فيدركه فقط لان ادراك الحواس لا يتجاوز عن عالم الشهادة (وبعض عنه الوهم) بل يتجمله اذ لا ادراكه لا يخرج عن المحسوسات ومتعلقا بها لانه يحكم بان كل موجود اما متجزا او حال فيه ولا يتجاوز عن هذه المرتبة فلو لا ان العقل والريح دفعا العذت من الفضاضة الاولى واذا كنت من هذين الجوهرين (فقد جمعت) اي كنت مجتمعا من جوهر هو (من عالم الخلق) الذي هو عالم المحسوسات ومن جوهر هو (من عالم الامر) الذي هو عالم المعقولات (لان) وحك من امر تلك وبدنك من خلق تلك ولا يذهب عليك انه لا يمكن اعتبار التالف بين هذين الجوهرين بحيث يكون للروح الموائف وحد حقيقته فليست اقل **فصل** النبوة يختص في روحها بقوة قدسية بمعنى النبي هو انسان مبعوث من الحق الى الخلق ليرشد الى صلاح الدارين له خواص ثلث عند الحكماء احدها ان يكون مجتهدا طبقة الهوى القابلة للصواب الفارقة الى القابلة للصواب الفارقة الى

بدل ثابتهما ان يكون مطلقا على الغيب بصفاء جوهره وشدته
بالمبادي الغالبة من غير شائبة كسب تعليم وثالثها ان يشاهد
على صور مختبلة وليسمع كلام الله تعالى منهم وفي هذا الفصل
الشيخ اليهما اما الى الاول فبقوله (بذعن لهما) اي بطبع لا ارادتهما (غيره)
حالة الخلق الاكبر كما بذعن له وحلت عزيزة عالم الخلق الاصغر وهو
البدن الانساني في حركات مختلفة وسكان شتى حسب ارادته
لان شأن النفس ان طرفة الانسابة ان يحدث في العنصر البدني
استحالة مزاج من غير فعل وانفعال جسماني كما شاهد من الشخص جاز
الغضب فيحدث حرارة لا عن حار وبرودة لا عن بارد وذلك لان
جوهر النفس من المبادي التي هي تكسوا المواد صورها اذا تم استغناء
بل هي شدة مناسبة واقر من تلك المبادي الى البدن فلا يبعد
يفيض عليه منها كمفاتيح من غير حاجة الى ان يكون هناك من
وفعل وانفعال جسماني بل التي في النفس قد يصير مبدل لما يحدث في
عنصر البدن كما اذا نامت عطفه الله وقهره وتفكرت في جبر
وكبريائه تفكر جلدك وتقوم شعرك على البدن من الفزع والخشبة و
ظاهرا في التامل والتفكر لا يكون الا في النفس فدائرة البدن قد يور
النفس في بدن اخر كما يثر العين العائبة والوهم العاقل فالنفس
اذا كانت قوية شريفة شبيهة بالمبادي الغالبة اطاعها العنصر الذي
في العالم وانفعل عنها ووجد في العنصر ما يتصور فيها وذلك لان

النفس غير منطبعة في البدن بل منصرفة اليه وكان هذا الصبر
من المتعلق بجعلها ان يحيل العنصر البدني على مقتضى طبيعتها فلا يبعد ان يكون
النفس الشريفة القوية جدا تجاوزا يثرها عن البدن المختص بها ويعم
(فباني بمجرات خارجة عن الجبله والعادات) فيبرئ المبرض ومرض الصبح
ويجئيل بها العنصر من فيصير غير النار فاذا او غير الارض ارضا ويحدث
باوادتها اطار وخصب في غير ذلك من مقتضيات حوالها بخلاف
الافاق هذه من جملة كمالات فونها العاملة والى الثابته اشار بقوله
(ولا يصدأ مرثها) عطف على قوله بذعن لهما اي لا يجف مرثها فنه النار
بشيء من الحب لشدة صفاتها ولا يمنعها شيء (عن انقشاش ما في اللوح
المحفوظ) عن النظر والفساد والتغير والزوال (من الكتاب) بيان ما في الكتاب
(الذي لا يبطل) وهو ان علم بالكلية والجزئية على وجه لا يتغير كما قد
سواء كانت تلك الجزئيات موجودة في الخارج او منظره الوجودية
يحمل ان يكون من الكتاب بيان اللوح المحفوظ في براديه معناه المتبائنه والى
الثالثة اشار بقوله (وذوات الملائكة التي هي الرسل) عطف على قوله
مرثها يعني ان ذوات الملائكة التي كالمرايا لا تخفى عن نفسها الناطقة
المؤتة اي لا يكون بحيث لا يظهر عليها الملائكة بل هي يظهر عليها فبها
مشاهدت وديهم اصواتها ويستفيد منها فيبلغ ما استفادت منها
فما عند الله من الاحوال والاحكام العائبة الخلايق بكل نفوسهم بحسب
قوتها النظرية والعملية ويجعلها مستعدة للتغادة الدينية والدنيوية

في بيان حقيقة الملائكة

٨٥

فصل لما سبق ذكر الملائكة واستفادة النبي منها اراد ان يبين مقدماتها وكيفيته تلك الاستفادة فقال (الملائكة صواعيق) معقولة بذواتها ليس فيها ما يمنع عن معقوليتها لانها مجردات عن المواد ولواحقها ولا مانع عن المعقولية الا اباها (جواهرها) اي حقايقها وذواتها الموجبة في الخارج (علوم ابداعية) كاشنة بجبروت من غير سبق مادة ومدة (النبي) تلك الملائكة كالواح فيها نفوس او صور فيها علوم لانها من جيل الانس وتوابعها وهي منزلة عنها لجزدها (بل هي علوم ابداعية) تكرر والاما ان يقال بل هي (فائمة بذاتها) غير فائمة بغيرها (يلحق الامر الا على) اما بالاشارة من المبدء الحق اولان العلم بالتب يستلزم العلم بالمتب (فينقطع) اي يبرهن (في هوبانها ما يلحق) من الصور الادراكية هذا الكلام صريح في ان علم المبادئ الغالبة بطريق الادراك كاصح به الشيخ (وهي) اي اعظم الملائكة التي هي العقول (مطلقة) اي غير مقيدة ببدن من الابدان تفيد نفوسنا الناطقة بابداننا (لكن الروح القدسية) التي للرسول (تخالطها في البقعة) كما روي عن الرسل عليهم السلام انه اهدوا جبرائيل وتكلموا معه حالة البقعة (والروح النبوية تعال) وتخالطها (في النوم) لان النبي من يوحى اليه اما مناما او اليقظا سواء اناه جبرائيل او لم يانه فاذا اناه كان سولا ايضا فالنبي من حيث هو يوحى لا يسد على بابيه جبرائيل بل هو من تلك المحبة يكون اكثر مخالطة معه في النوم فلذا خصص بالنوم اولان العام اذا قيل بالخاص يكون المراد منه ما سوى ذلك

الخاص

في انزال الانس انفسهم الى سائر عِلَم

٨٦

الخاص وفي بعض النسخ الروح البشرية وهو ظاهر اذ اكثر اشخاص الانس يخاطبون معهم النوم كما لا يخفى بل ايم لما تقدم من قوله النبوة يخص روحها بقوة قدسية **فان قيل** هذا ينافي ما تقدم عند اهل الملل والشرايع المحقة من ان الانبياء يشاهدون الملائكة ويتكلمون معهم وظاهره لا يمكن ان يكونوا اجساما فجردها كما يفهم من هذا الفص بانيه ويتناقض ايضا اذ كونها علوما ابداعية ينافي المحالة معهم في البقعة **قلنا** ان الملائكة اعتبارا من احدها كونها متمثلة بقبول متجسلة محسوسة وبسبب بيان كيفية ذلك التمثيل وثانيها اعتبارا ذواتها من حيث هي من غير اعتبار اتمثلها فحينئذ يمكن ان يقال ان من قال بكونها اجساما نظر الى اول الاعتبارين من قال بجردها نظر الى الثاني فيورد التفتي في الاثبات ليس امرا واحدا فلا ينافي **فصل** ان الانسان ينقسم الى مترعلن (يعني ان للبدن الانساني ظاهرا وباطنا فعلى هذا لا بد ما قيل من ان هذا بعينه ما تقدم من قوله انت من جوهرين (اما علني) ظاهره (فهو الجسم المحسوس باعضائه ومشاجه) اي اخلاطه (وقد وصف الحسن علي ظاهره ودل الشرح على باطنه) من ارتباطات العظام وكسبها ومنابت الاعضاء والعروق والاربطة والاشرو عكسا ومصالحا (واما سري) اي باطنه (فهو روحه) التي ينفصلها من كونها ظاهرة وباطنة وعلمية وعملية **فصل** ان قوى روح الانسان ينقسم الى قسمين قسم موكل بالعمل وقسم موكل بالادراك (لانا لا نشك في ان النفس الناطقة

الانسية

الإنسانية المجردة ادراكا وفعلًا والواحدة تصدر عنه مختلفان إلا
من حيثين فلا بد لها من فوتين يحصل لهما الإدراك والعمل والعمل
مقصود بالتبع لأن المقصود من العلامة البدئية استكمال النفس بحسب
النظرية لأنه لا يبقى بها ثباتا وبه يصير عالمنا معقولا مضاهيا للعالم
والعمل ثلاثة أقسام نشائي وجواني وإنشائي على ما دل عليه الاستقراء
والادراك قسمان جواني وهو ادراك الجزئيات وإنشائي وهو ادراك الكل
وهذه الأقسام الخمسة موجودة في الإنسان بشارك في كثير
منها غيره هذا عن الشرح **فصل** العمل النشائي في غرضي يعني
أن المقصود من عمل النشائي الذي هو أثر القوة النباتية ليس حاشا
الغذاء إلى مشابهة المغذي وأخلاف بدل ما يتخلل وجذب الغذاء
ونفثه إلى حيث يصلح لأن تحلية الغاذية وإمساك الغذاء المحذوب
مثلا بل المقصود منه (حفظ الشخص) لأنه الغاية في أعمال المتعلقة
بالقوة الغاذية وبها يحفظ الشخص لأنها لو لم يصب به بدل ما يتخلل
لا تقدم سر بها لأن الحرارة واجبة الثبوت في الأبدان النباتية وهي تنقبض
تخلل الرطوبات عنها فلو لا أن شيئا يصير بدل ما يتخلل منه لفسد النبات
بسرعة (ونتيجة) التي هي أثر القوة النامية التي بها يحصل كمال النشوء
النوع وينتهي بالتوليد الذي هو من أرباب القوة المولدة لأن العناية
الالهية أفضت أن تفيض الدوام عنه على كل شيء فما لم يصلح أن
يبنى لشخصه ويصلح أن يبقى بنوعه فإنه ينبعث فيه قوة إلى استجلاء

يعقبه ليحفظ به نوعه فلم يولد بورد بدل ما يتخلل من النوع كان الغاذية
بورد بدل ما يتخلل من الشخص (وقد سطر عليها) أي على هذه الأعمال
(أحد القوى وروح الإنسان) من قواه الخمسة (وقوم يسمونها القوة النباتية)
هذا هو الشهو (ولا حاجته بنا إلى شرحها) ويبين معها ثباتها وتفصيل
أحوالها لأن المقصود هنا صيل القوى لأدراكه وكيفته إدراكها وأحوالها
أحوالها **فصل** العمل الجواني جذب التافع أي تحريك بغير بدني
المختل التافع (وتنقبضه الشهوة) بأن تكون القوة الشهوانية باعثة للقوة
الحركة التي في الأعصاب والعضلات على التحريك (ودفع المضاعف) أي تحريك
بدفع به الشيء المختل الضا (وبسندعه) أي هذا الدفع (الحركي) لأن
صورة الضا من حيث هو ضا إذا حصلت في النفس أحدث خوفًا فيها ثم
ينبعث القوة الغضبية إلى دفعها وإليه أشار بقوله (وبنؤلاه الغضب)
أي هو ينبعث القوة المحركة على تحريك به بدفع الضا (وهذه من قوى روح
الإنسان) أي هذه الأعمال ناشئة من قوة هي روح الإنسان أي هذه
الأعمال ناشئة من قوى الخمسة للروح **فصل** العمل الإنشائي وهو الضا
عن نفسه الناطقة بحسب قوة العملية من جهة استنباط ما يجب أن يفعل
من رأى كل مستنبط من مقدمة كتابه هي قولنا كل حسن ينبغي أن يرضى
به وقد استخرجنا منه أن الصدق ينبغي أن يؤتى به بأن نقول الصدق
حسن ينبغي أن يؤتى به فالصدق ينبغي أن يؤتى به وهذا رأى كل مستنبط
العقل العملي وهو القوة التي بها يصير النفس مبدلًا لأفعالها إذا اراد أن يوجه

صد فاجزئاً فهو انما يفعل بواسطة استخراج الرأي الجري من الرأي الكلي
كانه يقول هذا صدق وكل صدق ينبغي ان يؤولي بهذا الصدق ينبغي ان
به وهذا رأي جزئي والعقل العملي يفعل هذا الصدق للعلم بذلك الجزئي
فالنفس تصد رعاها الافعال كراء جزئية منبعثة من اراء كلياته
من مفاهيم بديهية او مشهورة او مجربة او غيرها ولا يمكن ان
عنها شيء الا اذا كان مستحسناً في نظرها ولو بالاعتبار فذلك الصلابة
الجيد وهو الفعل الذي اثبت الشئ والعقل حسنه (و) احتيا (الشئ)
سواء استحسنه الشئ والعقل ولا كفعل شخص من بمنعه عن الوصول الى
مطلوبه (في الفصل العاشر) متعلق بقوله النافع يعني الذي هو با
ليس بمقصود بل هو منافق انفق العبور اليه (بالحيوة العاجلة) الفانية
وسبب ذلك الاحتيا اعتقاد في النفس وراي كما ذكرنا بخلاف الحيوان
الاخر فانها تدرك افعالها ان يفعل مثل ان الاسد المعلم كباكل حيا
ولا ياكل ذلك لا بسبب اعتقاد في النفس بل من جهة اخرى هي ان كل
حيوان يؤثر بالطبع وجود ما يلد وبقاؤه فان الشخص الذي يمونه وطبعه
قد صار لذيقا عند لان كل نافع لذيقه بالطبع عند المنفوع فيكون الشئ
من فريسه حاله اخرى لا اعتقاد او بما وقع هذا الحال في الجبلة من
الالهام الالهى كحب كل حيوان لذ من غير اعتقاد الجبلة (و) راي وقد
يكون العدل الانساني (سد) طرف (قافة السفة) الذي هو الظلم بحيث لا ي
من جهته بناء (على العدل) متوجها اليه يعني انه قد يكون العمل الانساني

منع نفسه عن سلوك طريق الظلم وتكره واذا منها على العدل الذي هو
لزوم المستحسن او لا وفلا وعقدا والظلم اما على نفسه او على غيره والاد
اما باعتبار قوته النظرية او العلية اما الذي باعتبار القوة النظرية
فابقاؤها على جهلها ونضبيع فابليتها للعلوم والمعارف واما الذي
الذي باعتبار العلية فان لا يحفظها في الاخلاق عن طريق الافراط
والنقص ولا يلزمها المواظبة على التوسط بين الطرفين الثاني ايضا
الضرر الى الغير اما في اجله او عاجله فاذا عرفت الظلم بافشاءه عرفت
بالمقابلة اليه العدل (ويهدى اليه) اي الى كل واحد من الاحتيا
(عقل) اي حاله ادراكه او رايه استنباطه فاس يعني (التجارب)
بوتيه العشره) اي الخاطئة مع بني نوعه (ويقتل) اي ذلك العقل او
صاحبه (التاديب) اي المبادئ الذي ليس له قدرته على الرأي الجري
من الرأي الكلي فلا يميز الجيد من البغيض فلذا قلنا من له هذا التمييز
به الجيد وهذا التمييز انما يكون بمن يحكم عقله الاصيل بصحة
من قلنا ولا يكون له قدرة الاستنباط ولذلك قال (بعد صحة العقل)
الاصيل **فصل** الادراك بناسب الانشاس اي الادراك يشبه
ان يكون هيئة وصورة في العقل مناسبة لهيئة وصورة حاصلة
من انشاس شئ بشئ في الخارج لا انشاس كما هو الظاهر من كلامه بعد
هذا يدل على خلافه والانشاس انفعال والانفعال ان يصف بالمطابق
عدمها والادراك يصف بها فلا يكون انفعالا او شئ في منطق

في الحاس بالفعول كالحس بالفعول

٨٤

بعد ما بين ان العلم لذاته غير معقول بالقباس الى الغير قال بل من جهة الوجود
الخاص كان كنهية ما يكون هبته النفس صورة مجردة في المواد هي مطا
لامور من الخارج (وكان الشمع يكون اجنبيا عن الخاتم حتى اذا احاط
معانته ضامة) اي جامعته فوية (وخلع عنه) اي افترق الشمع عن الخاتم
حال كوز ذلك الشمع ملتبسا (بمعرفته ومساكلة صورة) يعني ان الشمع
باخذ عن الخاتم حال المعانته صورة ونفثا مساها لصورة الخاتم و
نقشه والاولى ان يقال معنى قوله وخلع عنه بعد كون الشمع اجنبيا
بالنسبة الى الخاتم وزال عن الخاتم بسبب معرفته ومساكلة صورة حاصلة
من تلك المعانته (كذلك المدرك يكون اجنبيا عن الصورة) وهو المدرك
اذ الصورة كما يطلع على العلم بطلق على العلوم ايضا (فاذا اخلص عنه) اي
سلب المدرك عن المدرك (صورة عطفه معه المعرفة كالحس باخذ من
المحوس صورة يوصفها الذكر) اي يطلب القوة الزاكرة ان يجعل تلك
الصورة وصفا لها قائما بها (فتمثل في الذكر) وهو الحافظة وان
غابت عن المحوس بالذات وهو الحس لان الحس اتما بحيث ذاته من وجهه
قال الشيخ في الشفاء الحاس بالفعل مثل المحوس بالفعل والحاس بالقوة
مثل المحوس بالقوة والمحوس بالحقيقة القريب هو ما يتصوره الحاس
من صورة المحوس فيكون الحاس من وجهه بحس ذاته لا الجسم المحسوس
المصور بالصورة التي هي المحسوسة البعيدة فهو حس ذاتها انتهى
ادراك الحيوان اما في الظاهر اي في القوة الظاهرة (واما في الباطن

التي هي القوة الباطنة

في ادراك الحس بالاشراك

٨٥

والادراك الظاهر هو الابصار والسمع والشم والذوق واللمس (بالحواس
التي هي المشاعر) وبهم ذلك الادراك بالحس المشترك بل لا يتحقق الا به (و
الادراك الباطن من الحيوان) وهو الادراك المتأخر بغيرته والتخيل الذي
هو ادراك الشيء مكتنفا بالواحد الماد بغير شرط عدم حضور المادة (للمحس
وخوله) اي مع خلة فان قيل الوهم لا يدرك الا المتأخر بغيرته كما هو المشهور
وادراك الصور من بين القوى الباطنة مخصوص بالحس المشترك لان المدرك
منها اثنان احدهما وهو الوهم لمانى وثانيهما وهو الحس المشترك للصورة
كما نرى عندهم ولا شك ان التخيل ادراك الصورة فيكون للحس المشترك لا للوهم
فلما ان التخيل لا يصعد عن الحس المشترك لان شأن الحس المشترك هو
والاحساس الذي هو الاحساس الظاهري لا غيره كما نص عليه الشيخ عيب هذا
الكلام وصرح به الشيخ الرتبش ايضا حيث قال ان الروح التي فيها الحس
المشترك اتما يثبت فيها الصورة المسأخوذة من خارج منطبعة ما
دامت النسبة المذكورة بينهما وبين البصر محفوظة او فربما العهد ف
غاب الصواب تحت الصورة عنهما والعموم اذا كانت في الحس المشترك كما
محوسه بالحقيقة حتى اذا انطبع فيها صورة كاذبة في الموجودات
كما يعرض للمروءين بل يقول كما صرح به الشيخ ايضا ان التخيل ناش من
القوى الواهية لكن بمعونة القوة المخيلة لان الصورة المخيرة في الخيال
منى شئت الواهية ادراكها يفتقد الى التجويف لاخر بان نصير الذود
مضمومة ويتصل الروح الحامل للصورة الخيالية بالروح الحامل للقوة

الواحدة بنوطة الروح الحامل للقوة المختلة فاضطربت الصور التي في
الخيال في روح القوة الواحدة إلا أن ذلك لا يثبت فيها دائماً بل ماذا
التغير في مشوحي الروح حان من المبادئ العنوان منها بل من فإذا عرضت
الموتفة عنها بطلت عنها تلك الصورة والوهم بنوطة القوة المختلة
بعضها على النفس وعند تقف بادي الصور المحسوسة وأيضاً لأنهم
أن الوهم لا يدرك إلا المعاني المجردة فان الإدراك الباطني وهو الخيال
ادراك المعاني كونه مستند إليه أما المعاني فلا تدرك إلا بواسطة
الحسية مدخل في ادراكها بان يدركها ولا تدركها الوهم وان كان
لبعض من تلك القوى مدخل فيه باعتبار آخر وأما الخيال فلا تدركه
وان كان تلك القوى مدخل في ادراك الصور بالمعنى الذي ذكره لكن هذا
النوع المخصوص من ادراكه وهو الخيال مخصوص بالوهم بخلاف القوة المختلة
أباه كما بينا وأما حصر ادراك الوهم في المعاني على ما هو المشهور باعتبار
أن ادراك الوهم من غير بنوطة قوة ادراكه لا يكون إلا للمعاني لا ادراكه
مطلقاً لا يكون إلا كذلك **فصل** كل حس من الحواس الظاهرة بنا
عن المحسوس مثل كَيْفِيَّة (يعني انه ينشأ عن المحسوس الذي هو الامر الخارجي
بهيئة وصوره هي مثل هَيْئَةٍ وَكَيْفِيَّةٍ وذلك بان يشيخ بشيخ هو هيئة
وصورة الهيئة المحسوس البعيد ومثلها كما هو الظاهر في حقل البصر أما
بان يحصل من المحسوس البعيد كَيْفِيَّةٍ وَحَالَةٍ في الحس مثل كَيْفِيَّةٍ وَحَالَةٍ
الخارجية كالحركة الحاصلة من التناهي للامته اذا لاف البدن عند

ملاهاها أباه بفيض علبه فردا من الحرارة مثل الحرارة القائمة بها و
ظاهر الامر في القوة اللامته ما ذكرنا وشبهه ان يكون الخيال في الحواس
الباطنية ايضا كذلك على ما يدرك علبه من الكتاب لكن الخيال ان يكون
الحامل للكيفية المحسوسة كالطعم والهواء اذا وصل اليها ادركت كَيْفِيَّةً وَحَالَةً
الوصول من غير ان يحدث فيها كَيْفِيَّةٌ (فان كان المحسوس) وهو الامر الخارجي
(قوي) باعتبار كَيْفِيَّةٍ (خلف فيه صورته) اي جعل صورته خليفته عنه
باعتباره في الحس وان ال نفسه عن المجازاة او غابت (كالصبر اذا حذر الشمس
فيه شبح الشمس فاذا عرض عن جرم الشمس بغيره فيه ذلك لا اثر زمانا) فان
من بالغ في النظر الى الشمس يجد من نفسه بعد الاعتناء بها كأنه ينظر اليها
وكذلك اذا بالغ في النظر الى الحضرة الشديدة ثم غرض عنه فانه يجد
نفسه هذه الحالة واذا بالغ في النظر اليها ثم نظر الى لون اخر لم يرد ذلك
بل غلبت بالحضرة (وربما استولى على غيرة الحلة فافسد هذا) اي جعلها
بجانب لا يرى شيئاً مما يجاذبها من الالوان مثلاً لانفسها في الانفعال
عن تلك القوى (وكذلك التمتع اذا عرض عن الصفات القوية بأشهر) اي حجبها
(طبيعية) وهو صوت في الاذن (بقيت مدك) وكذلك حكم الرائحة والطعم (فانها
اذا وردا على الشامة والذائقة وكانا قويتين بغير صورتهما بينهما مده
(وهذا في المسألة) اذا لا يشترط البقاء الكيفية الملبوسة في القوة اللامته
ان تكون قوية **فصل** البصر مرة يشيخ في الخيال المبصر وظلها مادام
البصر يجاذبها اي يقابل تلك الجسم لموضوع هو المرأة (فاذا زال) عن

ولم يكن ويا السحابة ذلك الخيال عنها وتعرف البصر بما ذكره في تعريف
ولذلك يجازي عن ايراد البصر في تعريفه وقد يعرف البصر بما ذكره من
في مثلثا عصبين اثنين من الدماغ مخوفين بهما ريان حتى يتلافيا
بتقاطعا طعنا صليبا يصير نحو بينهما واحدا ثم يتباعدان الى
فذلك الخوف الذي هو في السلفي محل القوة الباصرة وهو المستحق
بذلك صورة ما ينطبع في الرطوبة الجليدية من اشباح اجساد ذوات الكون
والاضواء ينادي تلك الصورة الى الخوف ثم منه الى الحس المشترك (السمع)
حوز يتوحد فيها الهواء المنقلب عن منصا كين على شكله) يعني ان الهواء
الحامل للصوت يتوحد فيها على كيفية الهواء المنقلب عن منصا كين فاع
ومفروع مفاوم له او فاع كذلك فان الفروع والقلع كل منهما يوج
في الهواء الى ان ينقلب من المسافة التي سلكها الفاع او الفاعل في جهتها
ويظهر الانقباض هو المساعد منه للشكل والقوى الواقعة هناك
(فبسمع) ويدرك ما ينادي اليه بسبب توحيد الهواء وتعرف بالبصر
والسمع بالحواس لا يخلو عن غاية حجاب (اللسان) مرتبة (في عضو من)
هو جميع اعصاب جلد البدن ولحمه ولما كان ذلك العضو الذي هو الالة
التي تجتري بها واسطة والواسطة يجب ان تكون عادية في ذاتها لكي
تؤدي بها البقع الانفعال عنه فيقع الاحساس به اذا لانفعال لا يكون الا
جديدا لانه لا يكون الا عند زوال شيء وحصول شيء فيجب ان يكون الله
اللسان ايضا كذلك وكونها كذلك لا يخلو عن وجهين احدهما انه لا

لها من الكيفيات الملوثة اصلا وثانيتها انها لها حظ منها ولكن ليس
تلك الكيفيات فيها على صرافتها بل انكسرت سورتها حتى صارت جزء
من الاعتدال ولما لم يمكن ان يكون الله اللسان على الوجه الاول لانها كونه
من العناصر فوجب ان يكون خلقها عن الاطراف بسبب المزاج ليجتري
يخرج عن القدر الذي لها فلذلك قال في عضو معتدل (يجتري بمزاجه)
من الكيفيات لا بما قام بالامر الخارج من الكيفيات وتلك الكيفيات الحادثة
(من استحالته) البذر بها وانفاله اليها (سبب فلا في مؤثر) فيها كالتا
ان كانت الكيفيات الخارجية فيها حرارة نارية والمشهور ان ادراك اللسان
مخصوص بالكيفيات الملوثة المشهورة لكن الشيخ صرح بان نفوذ الاصل
ايضا من مدركات اللسان فانه قال كان الحيوان متكون بالتركيب كذلك
والمرض فان منها ما ينسب الى المزاج ومنها ما ينسب الى التركيب الهشة
وكان من فني المزاج منه ما هو معتدل كذلك التركيب منه ما هو
وكان اللسان حسا يعني به ما ينسب الى التركيب فبذلك باللسان نفوذ الاصل
وعرف اللسان بانها قوة مرشدة في اعصاب جلد البدن كله ولحمه يدرك
ما يماسه ويؤثر فيه بالمضادة الحميلة للمزاج او الحميلة الهشة التركيب
وانما رشت قوة اللسان في جميع البدن وان يجتري بعضه مخصوصا هو
سائر القوى لا في رودة المصداق عليه من جميع الجهات ممكن فوجب ان
يجعل جميع جلد حساسا ليحفظ عنها ولا ينادي اليه الفضايل
وان كان في جلد باطن الكفا فوي خصوصا في جلد الاصابع في جلد انملة

بالامزاج
الذي للعضو من
هو ايضا متكون

المزاج كله حس
بشيء ما ينسب الى التركيب

في الشاعرة الذاتية

٩٢

التي تارة (وذلك لظلال الشئ والذوق) يعنى ان الشئ قوة مودعة في الذات
التأليفين من مقدم الدماغ يحترق ما يحدث فيها من الرائحة بسبب ثلاث مؤثرات
هو وصول الهواء المتكثف بالرائحة والذوق فوق منبثه في العصب المفرش
على جره الذي يحترق ما يحدث فيه من الطعم بسبب ثلاث مؤثرات هو ذوق
الطعم وينتج عن الطعم بواسطة الرطوبة اللعابية الى الذاتية اما بان يتكثف
هذه الرطوبة بالطعم بسبب تجاوزه فيفوض جدها فيكون المحسوس كقيمتها
واقابان يختلطها اجزاء لطيفة من ذى الطعم ثم يفوض هذه الرطوبة معها
في جرم الذات الى الذاتية فالمحسوس حينئذ هو كقيمته ذى الطعم **فصل**
ان وراء المشاعر الظاهرة شركاء للنفس الناطقة (وحقائق لا صطفا ما يقتضيه
الحسن من الصون) اى لا صطفا ما يحصل في الحس اما بالذات كالصور او بان
كالعاني فان حصولها فيه حصول موضوعها فيها فذلك اما بآداب والصور
او بآداب المعاني ويحفظها او بالنصرف فيها ولا شك اننا نجد من انفسنا
هذه الامور فحسبان يكون لها مبدءا ولا يمكن ان يكون مبدءها النفس الناطقة
الانسانية لاستحالة انطباع الماديات فيها فيجب ان يكون لكل فعل من
هذه الافعال قوة جسيما هي مبدء له اذ الواحد لا يصدر عنه الا الواحد
فيكون القوى الباطنة خما واعرض عليه بانه يجوز ان يكون له قوة واحدة
او قوتين مثلا لها اعتبارات مختلفة وجهات بحسبها يصدر عنها
تلك الافعال فلا يكون خما ولا يمكن ان يجاب عنه بان ليس المراد من
ان القوى الباطنة خمس انها امور متغايرة بالذات ليرد عليه ما ذكر

بل

في القوة الخيالية

٩٣

بل نعم ان تكون متغايرة بالذات وبالاغلب لكن يعنى ان لها بدلا على انها
متغايرة بالذات (ومن ذلك قول لثقي مصورة) وبسبب حبها لا وتختل بها
فدرت مقدم الدماغ في تجويفه الاخر فالوان للدماغ بطون ثلثه اعظمها
البطن الاول ثم الثالث اما الثاني فهو كمنفذ من البطن المقدم الى البطن الاخر
على شكل الدودة ومقدم البطن الاول محل الحس المشترك ومؤخره محل الحس
والقوة الخيالية في مقدم الدودة والوهم في مؤخرها والحافظة في مقدم
البطن الاخير وليس في مؤخره شئ من هذه القوى اذ لا خاس هناك من الحس
فكثير مصادقانه المؤدية الى الاختلال والدليل على اخضا من هذه القوى
بذلك المحل انه اذا وضع قد بر واحد منها اخلت فعل القوة المنسوبة اليها (و القو
المصنوعة التي تستند صور المحسوسات) اى يحفظها (بعدد والها عن ماضيتها)
كما في القوى الباصرة (او ملاقاتها) كما في سائر الحواس (فقول عن الحس وبقيتها)
والشاهد الباطنة بدل على وجودها فاننا اذا رجعنا الى وجدنا اننا علمنا
بعدد والصور المحسوسات عن قوا الحس كما يمكن ان نطالع تلك الصورة فلو لا بقا
مخزونة مجمعة في قوة من القوى الجسيما لم يمكن مطالعتها وتخليتها لها وانما الوهم
هنا الحس المشترك مع الناس فيعلمه على الصورة كما لا يخفى ان ادراك الحس المشترك
بعينه هو ادراك الشاعر الظاهرة فكافة ذكر في القوى الظاهرة وبعدد القوى المصنوعة
فابتن بها وايضا القوة المصنوعة في حكم القوى الظاهرة من حيث ان الوارد منها
على الحس المشترك كالوارد من القوى الظاهرة حلقه كما سيجي فذكرها من بابا
الظاهرة وعقبتها بالوهم لان لها اسبلا وسلطنة على بل في القوى كما سبق من

القوى

في القوة الحافظة

٩٢

القوى الباطنة (قوة لشيء دها وهي التي يدرك من المحسوس لا محسوس) من الحركات
التي لا يمكن أن تكون محسوسة أو ممكنة ولكن غير محسوسة وفي الحكم
أما التي لا يمكن أن تكون محسوسة فمثل العداوة والرضا التي لا يدركها
الشأن في صورة الذنب الموافقة التي يدركها من صانعها وبالجملة المعنى الذي
نفرها عن الذنب المعنى الذي يؤنها بصانعها وهذا مورد يدركها الحس لا
مدركها لا تكون الصورة موجودة في الخارج هي ليس كذلك فذلك لا بد من
قوة أخرى هي الوهم والى ما ذكرنا أن الشايع قوله (مثل القوة التي في الشايع إذا تبيح
صورة الذنب في خاص الشايع عداوة وردائه فيه إذا كانت الحاسة
لا تدرك ذلك) وأما التي يمكن أن يكون محسوسة لكنها غير محسوسة حال الحكم كما
إذا رأيت السكر فتحكم بأنه حلو وليست هذه الحواس بما يدرك بالحس في
هذا الوقت بل بقوة أخرى هي المتأ بالوهم (و) منها قوة (التي حافظة لشيء
ما فيها ومنذ كره سحر استغادها لاستثبات الصور والصور فيها
أياها إذا فقدت وذلك إذا قيل الوهم بقوة مختلة فجعل ينعرض واحد
واحدا من الصور الموجودة في الخيال فإذا عرض له الصورة التي يدرك بها المعنى
الذي يطل لاج له المعنى حيث كان لاج من خارج فاستنبه القوة الحافظة في نفسها
كما كانت (وهي خزانة ما يدركه الوهم) من المعاني وحافظتها لها كما أن الصورة
خزانة ما يدركه الحس من الصور وحافظتها لها والحكمة في وجود القوة الحافظة
أنها لو لم تكن لاختل نظام العالم فإذا البصر مثلا شيئا ما سافروا يعرفون
هو البصر ولا ما حصل التمييز بين النافع والضار والصدق والعدو فلم يعلم

كيفية

في الحس الظاهر لا ذلك المعنى

٩٣

كيفية التلوك معه من الأجانب الأجانب (ومنها ما هي منكرة وهي التي
تسلط على الواجب في خزانة الصورة والحافظه فخلط بعضها ببعض) يعني أنها قد
يركب الصورة بالصورة كما في قولك صاحب هذا اللون المخصوص له هذا
المخصوص قد يرتب المعنى بالمعنى كما في قولك ماله هذا العداوة له هذه
وقد يرتب لصورة بالمعنى كما في قولك صاحب هذا الصداقة له هذا اللون
(ويفصل بعضها عن البعض) أما تفصيل الصورة عن الصورة ففي قولك
هذا اللون ليس هذا الطعم وأما تفصيل المعنى عن المعنى ففي قولك لعداوة
ليست هي الصداقة وأما تفصيل الصورة عن المعنى ففي قولك مثلا هذا
الطعم ليس هذه الصداقة وقد يقال يركب الصورة بالصورة كما في تخيل إنسان
جناحين تفصيل الصورة عن الصورة فكما في تخيل إنسان بلا رأس يركب المعنى
بالصورة كما في توهم صداقة جربته لربيد وتفصيله عنها كما في سلب صداقة
جربته عنه وعلى هذا القياس لا شبهة أن يقال لكل فرد من جنس التركيب
التفصيل صناديرها لا اختصها بالبنوع دون نوع وبفرد دون فرد وإنما
سمي مفكرة إذا استعملها روح الإنسان العقل (بأن يكون معبته للعقل
التركيب التفصيل الذي في العقل ثبات الصورة) فإن استعملها الوهم سمي
مختلة (بأن ينعرف الوهم بواسطتها في الحركات وبذلك تلك الصورة تدرك
لها **فصل** الحس الظاهر لا ذلك المعنى) وهو المجرى عن الغواشي
واللواحق المادية (بل) الحس (يدرك) المعاني (خلطا) أي مختلطا بذلك
اللواحق (ولا يستنبه) أي الحس لا يحفظ ذلك المعنى (بعد زوال المحسوس)

عن

في عدل ذلك الحس الباطن المعنى

٩٤

عن الحداثة والملاقات بل السخ عنها اذا لم يكن فو با امان الحس لا يدرك المعنى
المجرد بل المخلوطة فبه عليه بقوله (فان الحس لا يدرك زائدا من حيث انه
صرف لان) اي من حيث هو ان الحس خالص عن الزوائد والعوارض والا
لم يدرك زائدا وليس كذلك (بل ادرك الانسان له زيادة احوال من كم وكيف واز
وضع وغير ذلك) من المعاني والاعتبارات وجميع هذه الاحوال امور غريبة عن
طبيعة الانسان عاوضه لها (ولو كانت تلك الاحوال داخلية في حقيقة
الانسان لشارك فيها الناس كلهم) لانهم مشتركون في الحقيقة الانسانية
والمفروض انها داخلية فيها فليشاركهم فيها وليس كذلك كما لا يخفى وظاهر
هذا البين انما يجري في حس البصر ومدركاته دون ما عداه من الحواس و
يمكن ان يقال ان مدركات تلك الحواس لا يمكن الا ان يكون جزئية متعلقة
بمواد مخصوصة وجزئيتها وتعلقها بتلك المواد لا يكون الا من جانب المادة
فادراكها لا يكون الا للمعاني المختلطة بالواحي المادية واما ان الحس لا يخط
المعنى فبغير عليه بقوله (واختص مع ذلك بسلخ عن هذه الصورة اذا فارق
الحس) لانه لا يبرز الصورة عن المادة ترعا كما بل يحتاج الى وجود المادة
على نسبة مخصوصته في ان يكون الصورة موجودة لها (فلا يدرك الصورة
في المادة والاعم علائق) المادة التي هي الاحوال المذكورة **فصل** الوهم
والحس الباطن لا يدرك المعنى صرفا بل خلطا ولكنه يستشبه (اي يخطئ بالقول
الحافظ ان كان المدرك هو المعنى وبالقوة المصورة ان كان المدرك هو الصورة
فان قيل فعلى هذا يكون الحس الظاهر ايضا مستشبا لما ادركه لان الخيال

في ان الوهم المعنى

٩٥

ما يدركه من الصورة وقد يشك ان الحس لا يستشبه الصورة فالتحس ان
اذا ادرك شيئا وغاب عنه وصار خيرا فاعنه حافظة فاذا اجمع وهذا
حصل له من الامور التي كان له مثل الاستشبا وهذا هو المعنى الانساني
بخلات الحس الظاهر قوة حافظة بل الحس الباطن يحفظ ما ادركه (معدول
الحس) امان الوهم يدرك المعنى المخلوطة فلا يبال المعاني التي هي مادية
والمعاني التي هي غير مادية وان عرض لها ان يكون سادة مثل البحر والشر والو
والمخالف وما اشبه ذلك فانها امور غير مادية لانها لو كانت مادية لما
يحصل خبر شري وموافق مخالف لا عارضا لمادة وقد يستدل ذلك بل يوجد
فلا ذلك امور غير مادية وقد بدت له امور مادية ومع ذلك لا يجردها
عن لواحي المادة لانه باخذها جزئية وبحسب مادة متعلقة بصورة
محمولة بحيث لو قدر عدم صورة الذئب مثلا لم يضر ادراك عدائه
لشاة مكفوفة بلواحي المادة وبما ذكره الخيال فيها ويكون ذلك المعنى محظوظا
وان زال الحس الذي هو ما خذنا من اعدا واما الحس الباطن فلا يدرك
الصور ويرثها عن المادة بئرته اشده من بئرته الحس الظاهر لانه باخذها
عن المادة بحيث لا يحتاج في وجودها فيه الى وجود مادة لها لان المادة
وان غابت وبطلت فان الصورة يكون ثابتة الوجود في الخيال خارجة عنها
المادة بغير بدا ثامنا ولكن لا يجردها عن لواحي المادة لان الصور المختلطة على
الصور المحسوس وعلى تقدير ما ونكسفتا ووضع ما فان الانسان المختل
من الناس في ما ذكرنا وبقوله (فان الوهم والمختل ايضا) يعني القوة التي

فان ذلك
ادركه شيئا
غاب عنه لا يمكن
بل ذلك هو الذي ادركه
حال التمييز كما كان عليه
علا يكون الحس الظاهر

بها الخجل الذي هو الادراك الباطني وقد اشار الى فهمها (لا يحصر في الباطن صورة
النسبة صفة بل على محو ما يحسن من خارج) هذا الكلام على سبيل التمثيل
انما لا بدركان الامور المجردة عن اللواحق الغريبة فان كان المدرك جسما
(فصورته مخلوطة بزوايد وعواش من كم وكيف وارج وضع) وان كان غير ذلك
كالاعراض فصورته مخوفة بغواش اخر غير ما ذكر كما سبق اليه اشارة (فاذا قلنا
ان يمثّل في النسبة من حيث هي انسانية بلا زيادة اخرى لم يمكن ذلك
لان حصول الانسانية المحضة في انما يمكن اذا امكن ان يجردها عن الجردان
عن المادة وعلاقتها وهي لا تخرج عندها (بل انما يمكن استنباط الصورة
الانسانية المخلوطة المأخوذة عن الحسن وان فاروق المحسوس) ظاهر هذا الكلام
ان الوهم يدرك الصور ايضا وقد سبق ان الوهم هو الفهم الذي يدرك من المحسوس
ما لا يحسن فنقول ان اللواحق نوع اختصاصا بمحل مخصوص والزمعية فهو مؤخر
التجريب الاوسط بها يدرك المعاني فخط وما سبق بنا عليه وعموم يغلق
الوهم بجميع الحال والالات الباطنة بها من ينطبع بجميع المدركات الباطنة صورا
كانت ومعاني **قال** الشيخ الرئيس الوهم سلطان القوى الجسمية والدماغ
كاللؤلؤة كان العقل سلطان القوى الروحانية يعني ان مبدء جميع الافعال
الظاهرة والباطنة هو الوهم ولذلك جعل ربها حاكما على القوى الجسمية
كان مبدء جميع الافعال مطلقا هو الروح الانساني **فصل** في الروح
هي التي يمكن من تصور المعنى محلا وحقيقته متعرضا عنه اللواحق الغريبة
ما اخذ من حيث يشرك فيه الكثرة) وذلك لاننا لا نشك في اننا ننطق بالعقول

الضوء المجردة عن اللواحق المادية من الكثرة والكيف غيرها فغفلت العقول
حالكون في العقل اسم بكن بحيث يمكن ان يقع اليها اشارة حسية او غير
انقسام او بخلاف ذلك مما هو من لوازم المادة فاستحال حصولها في جسم
فغير ان يكون في مجرته هو الروح الانساني فيكون متمكنا من ادراك المعنى المجردة
عن اللواحق المادية وايضا فنقول ان الماهيات التي يصلح لان يقال على كثير
معلومة لنا قطعاً والقوة المدركة لها اما العقل والقوى الجسمية والقوى الحسية
لان ذلك انما فاذ لم يصلح ادراكها للقوى الجسمية كما ذكر فغير ان يكون
للعقل (وذلك) الادراك (بقوة لها بتمنى العقل النظري) وهو حاله العقل
بها يستفيد العلوم من الشجاي العالنية (وهذه الروح مرة وهذا العقل
النظري كصفاتها وهذه المفعولات برسم فيها من الغيب الا على كبريت الانبساط
في المرابا الضيقة) وذلك لظهور مبدءها ان يكون باقية على صفاتها والله
يقوله (اذا لم يفسد صفاتها الطبع) وقابليتها ان لا يكون هناك حجاب لا مانع
الارشام واسرار الله بقوله (ولم تعرض بحيلة) اي في جهة من محاذيات (صفتها)
عن التوجه (الى الجانب الا على) مانع هو (شغلها بمأخذها من الشهوة والغضب والحس
الخيال) فقوله عن الجانب الا على مانع بقوله شغل (فاذا عرضت عن هذه و
توجهت لتلقا عالم الامر كخطها لم المكنون الا على) وهو عالم المجرى ذاتا
فعلا (واقصت بالذات العليا) هي صورتان حاضرتان والصدق بقاء البقية
القطعية باحوالها اذا المانع عن جدرانها تلك الكمالات هو انفسها في تلك
العلايق الرديئة والعوايق البدنية فاذا انفصلت عنها انفصلت بها الانفس

في بيان أصناف النفوس

١٥٥

النفوس حقيقته من عالم الملكوت وكونها في هذا العالم ورجوعها بالبدن
بعارض هو استكمالها به فاذا ارتفع المانع بقيض عليها ما يناسب ^{باعتبار}
الخاص من الكمالات اذ لا يخل ولا يحجب هناك **فصل** لما بين احوال النفوس
الناطقة الانسانية مطلقا على سبيل العموم اذ ان بين احوال بعض منها
فقال (الروح القدس) (لا يشغلها) في اكثر الاوقات (جهته بخلافه) وهي
الغلو بالقلبات وملايمات الخواس (عن جهته قوته) وهي الارشاد بالعلوم والعلوم
الضرورية ذلك لشدة صفاتها بخصيصات الاوقات والاحوال فيحمل ان
انه لا يشغلها مطلقا في وقت من الاوقات بل هي في جميع الاوقات والاحوال
يحمل ان يقال انه يحدث مجاز بها ويقابلها الجحش ولا يخرج عن احد مناهما عن
وذلك لفرط قوتها في الصفات والصفات كما اننا نسمع وزر في حالة واحدة
ولا يكون التمتع ما عدا عن الرتبة ولا الرتبة بمنعها عنه بالكلية (وانه لا يشغلها
الحس الظاهر حسها الباطن) فان مكان اكثر النفوس الانسانية اذ اشغلت بال
الخارجية باستعمال الخواس الظاهرة فيها انما تفصل عن استعمال الخواس الباطنة
فانها اذا كانت بالعلم الاصف الى المحسوسات الخارجية لا تفكر على استعمال قوتها الباطنة
بخلات النفوس القدسية فانها القوتها لا يمنع اعمال بعضها عن اعمال الاخرى
(وانه قد يحد ثابتهما) اي قد يجاوز ثابتهما نفوس القوتية بخصوصيتها (عن بدنها
الى جسد العالم وما فيه) ويكون تلك النفوس كما انها مدبر جميع تلك الاجساد
توفر في بدنها كذلك توفر ايضا في تلك الاجسام كما اشار اليه سابقا (ويقال
المعقولات من الروح الملكية) فانها تستفيض العلوم كلها من الغياض والاشجار

تكر

في ان لا فلاح لضعيف القلب غائب

١٥٦

تكر ونظر سواء تمثل لها الملكات ولم تمثل (وبلا تعليم من الناس) فانه لما ملك
صفاتها انعكس عليها ما في المبادئ لعالية من العلوم والادراكات ^{خلية} بلائد
واحد من الناس **فصل** الادواح الغامضة الضعيفة اذ امالت الى الباطن
غابت عن الظاهر لان الروح الانسانية المتعلقة ببدن واحد واحد وان
تلك القوى كلها خادمة لتلك النفس الواحدة وان اشغال النفس الضعيفة
ببعض هذه القوى يصرفها عن استعمال الاخر فاذا اشغلت الباطن غابت الامور
الخارجية المحسوسة فلا يستثبت حقيقها من الاستنبات وكذلك اشغالها بالباطن
كما اشار اليه بقوله (واذا امالت الى الظاهر غابت عن الباطن واذا ركبت) من بين
الحس الظاهر (المشعر) هو حبس اخر منه وكونا ثامنا (غابت عن الاخر) المكون
عنه وضعفها عما لها اياه (واذا انجذب من الحس الباطن بالقوة) منه
(غابت) عن قوة (اخرى فلذلك) اي فلاجل عدم امتداد الارواح الضعيفة
على مراعاة الجبهتين استعمال القوتين (البصر) اي ادراك القوة الباطنة ^{يخل}
اي بغض (بالسمع) باعمالها القوة السامعة (والخوف يشغل عن الشهوة)
يعني ان الخوف يمنع النفس عن الالتفات الى مقتضى القوة الشهوانية وادراكها
ما يقتضيه كذلك الشهوة (يشغل عن الغضب والفكر) الذي هو الرشد المحسوس
لاستعمال ما ليس بمعلوم (يصدر عن الذكر) الذي هو ملاحظة المعنى المحسوس ^{الذي}
عنه ويمكن ان يراد بالذكر الذكر الذكر (وكذلك كوصف) النفس (عن التفكير)
الروح القدسية لا يشغلها شأن عن شأن (ليس هذا ما تقدم بعينه) لان
ما تقدم هو انه لا يشغلها جهتها الخفية عن جهتها القوية وهذا امر لا

فصل

فصل في المحل المشترك وهو المخصوص بالاول من البطن الاول من البصيرة المشتركة
 واشترك (بين الباطن والظاهر) اما لا انه هو مورد الصور المحسوسة الواردة عليه
 من الخارج الذي هو الظاهر وبذلك لا الاحساس كما انه هو مورد الصور
 عليه من الداخل الذي هو الباطن اما انما في بعض اعصاب الحواس الظاهرة
 كما انه محل المحل المشترك الذي هو القوة الباطنة وفي بعض النسخ المحل المشترك بين
 الباطن والظاهر وهو ظاهر (فان هي مجمع فاد به الحواس) اي مجمع الصور المتأدية
 من طرف الحواس فان الروح المصبوبة في الدماغ كراس غير ينشئ من تحتها وهي اعصاب
 الحواس الخمسة والماتجاري فيها هو الروح الحساس اذا انطبع فيها مثل الصور
 انتقل منها الى الارواح المصبوبة في مبادي تلك الاعصاب اعني الدماغ
 الخام واضل الروح المصبوبة في البطن المتد الذي هو المحل المشترك والمحل
 فذكرها (وعندها بالحيقة الاحساس) لان التام وكذا جماعة من
 وغيرهم يدركون عند غفل حواسهم بالنوم او بغلبة المرض او بعجز ذلك
 لا يتقرب اليها في الخارج لا يجتهد الحاضرون بحسهم ولما كان ادراكها كادرا
 ما يريهم من الخارج بلا فرق عند المدرك ذلك على الاحساس انما هو بال
 المشترك ويرد عليه نه يجوز ان يكون لغفل المحل الظاهر مثلا شرط الادراك
 المحل المشترك المحسوس الظاهر فاذا لم يعطى او لم يعرض له عارضة ادراك
 المحسوس الظاهر من غير مدخلية المحل المشترك ويمكن ان يدفع هذا بان
 المؤيد بالقبول القدسية عند البقطة وسلاما بدانهم عن الادراك والرض
 يحسون ما لا يجتهد الحاضرون عندهم فلا يكون لغفل الحواس عند الادراك

لا بد ذلك المحل المشترك (وعندها يريهم صورة الشجرة بالعجلة) كالسجل الجوال
 وقطر المطر (فيبقى الصور مخوفة منها وان الت) عن المحاذاة (حتى يحسن كخط مستقيم
 او كخط مستدير من غير ان يكون كذلك) هذا هو الخاصه الثالثة للمحل المشترك
 ان الموجود في الخارج كقطة اذا تحركت بالعجلة فبرها كخط مستقيم او مستدير
 روية النقطة كالحل لا شك انما الانصال ارشامها في حجابان يكون صور
 ريشته في ذلك الحس حاله ووقعها في حد من حدود المقام ثم يزول
 ذلك الحد ووقع في حد اخر قبل ان ينحى صورها عن ذلك الحس فادراكها
 كاشنة في المحل الذي كان فيه وكاشنة في المحل الذي صا اليه فانصلت صورها كما
 في هذا الحد بصورتها كاشنة في حد اخر فبرها امتدادا مستقيما او مستديرا او انصلا
 تلك الارشامات ليس في حجابان كل ارشام للنقطة فيجب مقابلتها في
 حد من حدود المسافة حتى اذا زالت عن تلك المقابلته زال الارشام فلا انصلا
 للارشام في البصر فحين ان يكون في قوة اخرى وهي المحل المشترك وفيه نظر
 سلم ان ارشام النقطة فيجب مقابلتها في حد من حدود المسافة حتى
 اذا زالت عنها زال الارشام جوازا ان يكون النقطة زائلة عن المقابلة ولا يزل
 ارشامها عن البصر كما ذكرتهم في المحل المشترك بعينه ولا بد لابطال هذا
 من قبل المحل المشترك فوه اذا انطبع فيها مثل المحسوس كانت مشاهدة (الا
 ان ذلك لا يطول ثباته فيها) فادام سبب ذلك الانطباع مخفقا وهو كون
 النقطة محركة مثلا كانت تلك الصورة ثابتة فيها فاذا انتفى ذلك البد
 انتفى ثبوته فيها كما هو حال سائر المشاهدات انتقل من المشاهدة الى الخيال

والخاصة الرابعة للقوة التي هي تحت الشريك (أن هذه القوة ليست مكان
محل للقوة الصور الباطنة فيها على وجه الملاحظة (عند النوم فان المدرك
المشاهد (بالحقيقة هو ما يتصور ويحصل صورته (فيها) كما يتبين انفا (سواء
ورد عليها من خارج) من قبل الحواس الظاهرة (او صد إليها من داخل) من طرف
الحس الباطن (فما يتصور فيها حصل ما هذا) ولا مدخل لاختلاف النسبة بين
الداخل فان أمثلتها تحت الظاهر تفصيل وبيان لورد الصور عليها من
الخارج والداخل يعني ان الحس الظاهر إذا استخدمها أو شغلها بورد مدرك
عليها (عطلت عن الباطن) لما سبق من ان القوة العامة إذا كانت في امر خارج
عن الآخر (وإذا عطلت الظاهر) بان لم يدر عليها منه صورة ولم يستعمل لنفس
القوة المختلة (فما لها فيه غير صحيح) كما يكون عند أمراض التي تضعف وتشل
النفس عن الفكر (تمكن منها) أي من إيراد الصور على هذه القوة (الباطن) وهو
القوة المختلة بمعونة الخيال والخيال نفسه لأنه لا شك ان الصور الباطنة مخزونة
مخزونة في الخيال إيراد هذه الصور على الحس المشترك اما من نفس الخيال أو من
القوى المختلة بتوسط الخيال لأن محل تصرف القوة المختلة بالتحليل و
التركيب يكون إلا الصور المخزونة في الخيال الذي لا يهتد أي لا يمكن عن فعله
الحاصر حين ارتفاع التوانع وإذا حصل في الصورة صورة اما من الخيال والفكر
أو شيء من التشكلات السماوية أو غيرها ولم يمنع القوة الباطنة مانع عنها
فصلها بنفوي فيقبل على الصورة ويستعملها أو المصورة بنفسها بوجه الباطن
(فيثبت) أي الباطن (فيها) أي في القوة التي هي الحس المشترك (مثل ما يحصل

الباطن) وهو الصور التي كانت مخزونة في القوة المصورة (حتى يصير ما هذا)
في كانه موجودة خارجا (كما في النوم) وبعض الأمراض (ولربما جذب الباطن جاذبا
عطف على جيله تمكن منها الباطن جزوها (جدا) أي قوى وبالغ في شغله (فانتهت
حركة الباطن لشدة الجاذب) والجذب نحو الجاذب (البنوي) تلك الحركة التي هي
كناية عن الانجذاب (سلطانة) أي سلطان الانجذاب وقوته (فحينئذ لا ينجذب
من وجهين اما ان يعطل العقل حركته) أي يزيل شدة الحركة وقوتها (وبعض
غلبانه) أي يكسر سورته واما ان يعجز عنه أي عن التعديل (فيعجز العقل عن
عجزه) (عجزه) وبطبعه (فان القوة من العقل عجزت عن الخيال لسلط قوتها
تمثل في الخيال قوة مباشرة) أي حاله بها يجعل الصور مرتبة في هذه القوة
التي هي الحس المشترك (فيصور فيها الصورة المختلة فيصير ما هذا) (مخزونة كالمخزن)
هذه الحالة (المن يغلب في باطنه استعارة) ويمكن خوف فيسمع اصولا (كالمخزن)
اشخاصا) وهذا تكون في البقعة (وهذه السلطانة بما قوى على الباطن
فصر عنه بد الظاهر) يعني ان القوة المختلة قد تكون في بعض الناس شديدة
جدا غالبية بحيث لا يستوي عليها الحواس الظاهرة وتكون لنفوسهم أيضا
قوة فيكون لذلك البعض في البقعة ما يكون لغيره في النوم (فلا حيز في) أي في
الباطن هو الحس المشترك شيء من ادراك السلوك (لا على) كاحوال الامور الالهية
(فأخبر بالغبية) وهو اله الذين يكون القوة المختلة فيهم قوية قد يتفق لهم أن
آخر الأمر عن المحسوسات ويصيرهم كالأغصان وقد لا يتفق لهم ذلك وقد يرون
الشيء بخاله وقد يتجمل لهم مثاله للسبب الذي يتجمل للسامع مثال ما يراه

في الرقيا وكيفيتها

١٥٦

قد يمثّل في شج و يمثّلون ان ما يدركونه خطا من ذلك السج بالفاظ مسموعة
يحفظ وينتقل في هذه الحالات لاجل حليتها في البقعة (كما يلاحظ في النوم عند هذه
الحواس وسكون المشاعر) بعد ان كان نفوسهم متصلة بالملكوت مستعدة
لان يقبض عليها ما ارادهم فيها (فهي الاحلام فربما ضبطت القوة الحافظة الرؤيا
بجمل) بان يثبت النفس صورة ما رآه من الاستنبات ويثبت في الحافظة
بمكاجبة على وجهها وصورتها (فلم يخرج الى عبارة) وانتقال من الفرع الى
الاصل اذ لم يتحقق الفرع حينئذ واعلم ان العلوم الحاصلة للملكوت الالهي
كلها والنفاض على النفس منها ايضا كالي كما نقر عندهم وما يقبض عن النفس
من تلك العلوم على القوة الباطنة جزئية وهو قد يكون ما هدا في حالة
النوم وقد يكون في البقعة كما اثبت الرب والروايات التي لا تحتاج الى التعبير
ما كان الكلي القابض فيها على النفس من الملكوت منحصر في الخارج الجبرني
الحاصل في الحسن المشترك فالقابض على النفس كالتخصيص لا تاتي في الفاضل المبلغ
الاحمر الموطون في بلد كذا التكلم يوم كذا وهكذا حتى يتجسّد في شخص وهو زيد
مثلا وهو القابض على الحسن المشترك لكن القابض على النفس لا يكون مفصلا
قال الشيخ في تليفيته النفس اذا طالت شيئا من الملكوت فانها لا
يكون مجردة غير مستحبة للقوة الخيالية او وهمية او غيرها ويقبض عليها
عن العقل الفعّال ذلك المعنى كلب غير مفصل ولا منظم دفعة واحدة
ثم يقبض عن النفس الى القوة الخيالية مفصلا منضما بعبارة مسموعة ويثبت في
في هذا القسم من الروايات بان يكون القابض على القوة الباطنة وهو الصور

ابتدا

في خصوص الملكوت في النفس

١٥٧

ابتداء يقبض من العقل الفعّال عليها لا يتوسط فيها صورته الكلية
على النفس من المبادئ الغالبة امراله مناسبة مخصوصته بما فيها من القوة
والشبهة وغيرها من التنبقح حاج الى عتق كما في محاكاة القوة المتخيلة
لما فاض على النفس فلان المراد انه اذا لاح عليها شي من مدركات الملكوت
وقبضت القوة الحافظة الروايات بها وما لاح عليها منها على وجهها وظاهر
انها على ذلك التقدير لا يحتاج الى عبارة لكن في ههنا شي وهو ان صور الملكوت
قد يحصل في النفس مجردة ثم يمثّل في القوة الخيالية مفرقة بلواحق ما ذكرنا
سببها به بعد ذلك حيث قال فيكون الملك والوحى ينادي الى قوة المدركين
وجهاين لاشك ان هذه الصور من مدركات الملكوت الالهي وقد ضبطها الحافظة
مع انها تحتاج الى تعبير (وربما انقلبت القوة المتخيلة بحركاتها الشبيهة عن الرقيا
نفس الامور بجانها) لان النفس لا تستنبه على ما ينبغي والقوة المتخيلة لو اري كل
من المرئيات بجمال مفرده ومركب فلا يزال يحكي عتباري هناك محاكاة مخصوصة
ينقل منها الى مثلهما او ضدها او شي اخر ياسبها اذ في مناسبة لاسباب
لا يشعر بها وكيفية كان استنباط النفس في ذاتها لما يراها اضعف من استنباط
المصورة والمذكورة لما يورده التخيّل فلم يثبت في الذاكرة ما رآه النفس وثبت فيها ما
حوكي به (في يحتاج الى التعبير) الذي هو استخراج الفرع من الاصل وفدري الانشا
يعبر روبا في الروايات وذلك لانه لما انقلبت القوة المتخيلة من الاصل الى الفرع
لمناسبة كذلك يمكن ان ينقل من الفرع الى الاصل واكثر من يقول ذلك هو
من كانت همته مشغولة بما راى فاذا نام بقي الشغل به بحاله فاخذت القوة المتخيلة

محكمة

وكبر مركب من الرقيا
مفرده ومركب

في تغيير الرق بها

١٥٨

محاكاة بعكس ما حاك (والغيب هو حلس من المقبر بغير به الاصل من الفزع)
الظاهر ان الحلس المذكور في تغيير الغيب ليس نفس الغيب بل هو مثله فنفير الغيب
به لا يخرج عن الماهلة وقد عبر الشيخ العربي قدس سره عن الغيب بالجواز من
صورة فاداه الى امر اخر قال الشيخ في الشفا ان مع جميع هذه الامور الكاشفة
الغالب مما سلف مما حضر مما يرد بان يكون موجوده في علم الباري تعالى والملئكة
الغالبه من جهته وموجوده في انفس الملائكة التماويه من جهته وبسبب ذلك
الجهت في موضع اخر وان الانفس البشرية اسد من سبب تلك الجواهر الملكية منها
للاجتماع المحسوس وليس هناك حجاب لا يخل انما الحجاب للقوابل اما الانقيادها
الاجتماع اولدسها بالامور الجاذبة الى الحببة السافله واذا وقع لها ادنى
فراغ من هذه الافعال حصل لها مطالعة بما يشاء فيكون اولى ما يستند ما
بذلك لانها او يدرب او سبل او باقيل فذلك اكثر الاحلام الذي يذكر
يخص بالانك الذي حلم بها وبمن يليه ومن كانت همة المعقولة لاحد له
من كانت همة مصالح الناس لها وعلى هذا التقى وليست الاحلام كلها
او بحيث يجب ان يشغل بها فان القوة المختلة ليس كل محكاها انما يكون بعض
على النفس من الملوك بل اكثر ما يكون منها ذلك انما يكون اذا كانت هذه
قد سكنت عن محكاها امور هي اقرب اليها والامور التي هي اقرب اليها من
ومنها اذابة والطبيعية هي التي يكون بمنازعة قوى الاخلاط للروح التي
بمطهرها القوى المتصورة والمختلة فانها اول شئ انما يحكمها ويشغلها
وتحكي ايضا الاما يكون في البدن اعراضا فيه مثل ما يكون عند ما يحرك

القوة

في تغيير المختلة للنفس

١٥٩

القوة الدافعة الى الشيء الى الدفع فان المختلة محكاها صوامر من شأن النفس ان
يميل الى مجامعها ومن كان به جوع حكي له ما كولات ومن كان به حاجة الى دفع
فصل حكي له موضع لك ومن عرض لعضومته ان السخن او يبرد سبب ترويه حكي
ان ذلك العضومته بوضع في نار او ماء بارد واما الارادة فان يكون همة
النفس في البقعة شئ ينصرف من النفس الى ثقله وتذيره واذا قام اخذت المختلة
حكي ذلك الشئ وما هو من جسد ذلك الشئ وهذا هو من بها الفكر التي تكون
في البقعة وهذه كلها اضغاث احلام وقد تكون ايضا من ثارات الاجرام
التي فانها قد وقع بحسب سببها ومنا سبب نفوسها صور وفي المختل
بحسب استعداد البيت عن تمثل شئ عن عالم الغيب ما الذي يحتاج ان يغير
بناول فهو ما لم يثبت شئ من هذه الجملة فيعلم انه قد وقع من سبب خارج
ان له دلاله منافذ ذلك لا يصح في الاكثر رؤيا الشاعر والكاتب الشرير
السكران والمريض والمعموم من غلب عليه سوء مزاج او فكر ولذلك ايضا انما
يصح من الرق بان اكثر الامر ما كان في وقت السحر لان الخواطر كلها في هذا الوقت
ساکتة وحركات الاشباح تكون قد هزأت القوة المختلة في حال النوم
في مثل هذا الوقت غير مشغولة بالبدن ولا مقطوعة عن الحافظة والمصورة
بل متمكنة منها فباستحسان يختص منها للنفس في ذلك لانها تحتاج
حالة فيها يرد عليها من ذلك ان يرسم صورة في هذه القوى ارساما
صالحا اما هي انفسها او محكاها لها ويجب ان يعلم ان اصح الناس احلاما علم
امرجه فان الباطن المزاج ان كان يحفظ جيدا فانه لا يغفل جبدا والرطب

وان

في أن المحسوس لا يعقل

١١٠

وان كان يعقل به بغيره فانه لم يعقل ولا يحفظ والحار المزاج مشوش الحركات و
البارد المزاج بليد اعلمهم من اعتداد الصدق فان عادة الكذب لا فكها الفاعل
ان يجعل الخيال ردي الحركات غير مطاوع ليد النطق بل يكون حاله حال الخيال
من ضد مزاجه **فصل** ليس من شأن المحسوس من حيث هو محسوس **يعقل**
لانه لا يمكن ان يكون الشيء معقولا الا اذا انجز عن اللواحق المادية والمحسوس
من حيث هو محسوس يمنع مجرده عنها كما لا يخفى (ولا من شأن المعقول من
حيث هو معقول ان يحس) لانه لا يمكن ان يكون الشيء محسوسا الا اذا افرز وبالعوارض
المادية والمعقول من حيث هو معقول يمنع افرزه عنها كما سبق (وليس من شأن
الا باله جسيما فيها شبح صورة المحسوس شيئا مستصحب اللواحق غريبة) لانه
قد سلف ان الاحساس بالجواس الظاهرة مطلقا انما يحصل اذا حصل صور المحسوس
في المحل المشترك والاحساس الباطني انما يحصل عند حصول صورها في القوى الباطنة
ولا شك انما الله جسيما وقد تقدم ايضا ان القوى الجسيما لا تذكر المعاني
المجردة اصلا بل مدركاتها لا يزال مخلوطة بالغواشي الغريبة واللواحق المادية
او نقول ان ماعد البصرات من المحسوسات يحصل بذواتها فاما الادراك
فان الحرارة مثلا يحصل بوجودها العيني عنده ولا شك ان النفس لا يحس
ان تكون محلا للحرارة الموجودة في الخارج والا يلزم ان يكون حارا وباردا
عند صفو الحرارة والبرودة وهو بطبعه عتيق ان يكون محلا لامر جسيما ولا
محاله يكون مكتشفة باللواحق المادية وهكذا حال باء الكيفية المحسوسة
اما البصر فليس وان كانت حاصلة بصورتها عند الآن هذه الطورة

في أن العقل لا يشبه

١١١

الى اجزاء متباينة الوضع بلا عظمها النفس ويميز بينها كما اذا ابصرها زهدا
فلا بد حيفت من ان يلاحظ النفس اجزاء له متباينة الوضع كالعينين
فان صورة العين اليسرى تدرك في منادى وجهه لم يحل اليسرى منها وان
اليسرى في فهم متباينة بالوضع فلا يرسم تلك الصورة الا في منقسم كنه
وهو لا يكون لأجساما او جسمانيا وقته نظرا لا تعلم بالضرورة ان النفس
مدركها نسبة مخصوصة بها ينكشف على النفس اما ان تلك النسبة
هي الحلول فلا يجوز ان يكون نسبة اخرى كسببه المتمكن في المكان او غيرها
ولو سلم انما هي الحلول نقول ان الامر الخارج اذا حصل في امر خارجي وكان
منقسما الى اجزاء متباينة الوضع ينقسم المحل الخارجا كذلك قطعا واما
استلزام انقسام الصورة الادراكية المنقسمة الى اجزاء متباينة الوضع
اذ كانت في عين انفسها محلها فغير معلوم مع ان العلم بان علولها ليس كحلول
الصورة في المواد ولا الاعراض في الموضوعات كما قبل ان الصورة العقلية
بقارنها الخارجية في انما محسوس ومثاقفه ومشتقة الحلول في مادة هي
اصغر منها ومنفعة بحدوث ما هو اقوى ايضا لا يظهر جربا من ما
ذكر في الاحساس بالبحر الباطن الذي هو الوهم مع ان الظاهر ان المدعى
بجميع انواع الاحساس (وليس قسم الادراك العقلية باله جسيما فان المنصور
فيها مخصوص العام المشترك فيه لا يفرز في منقسم) بغيره انا نذكر
الامر العام المشترك فيه بالضرورة والعام المشترك فيه لا يفرز في منقسم هو
اله جسيما لان المنصور فيها مخصوص جزئيا فلا يحصل الادراك العقلية

فان الحس تصرف في عالم الخلق

بالالة الحس وفيه نظر لانه ان ارد بان الصورة الادراكية الحالة في الالات الحسية
منعينة بسبب نفع محلها فلم يكن جميع الصور الادراكية سواء كانت في
الحسبات او في المجردات كذلك ان ارد بانها منعينة في ذاتها مع قطع النظر
عن النفعين الثاني عن محلها فلا بد من ذلك لجواز ان يكون مشترك في حد ذاتها منعينة
بسبب نفعها في جسماني كما انكم تعلم ان الصورة العقلية منعينة من جهة
لحل مشترك بالنظر في ذاتها مع قطع النظر عن محلها (بل الروح الانسية التي سلف
المعقولات بالقبول جوهر غير جسماني بمنجى) لما سلف بيانه (ولا يتكر في
وهم) لانه يدرك المعاني المتعلقة بالحسوت وظاهر ان هذا الجوهر ليس كذلك
(ولا مدرك بالحس) لان مدركات الحواس من عالم الشهادة وذال ليس كذلك
(لانه من جنس عالم الامر) والظاهر ان قوله لانه من جنس الامر دليل لجميع ما
ذكر من المدعيات الاربعة **فصل** الحس تصرف في ما هو من عالم الخلق (العالم
اسم لما يعلم به الصانع من الممكنات هو منقسم الى قسمين احدهما وهو المتي
بعالم الخلق وعالم الملك وعالم الشهادة وهي الاجسام وجزاؤها والاشياء
القائمة بها ومدركات الحواس لا يخلو عنها وثانيها وهو المستحق بعالم
الملكوته وعالم الغيب عالم الامر وهو عالم المجردات الذي يدرك بالاعتقالات
كما ان الله الشئ بقوله (والعقل تصرف في ما هو من عالم الامر) اذ مدركات العقل
اما كليات حقائق الاشياء والمجردات المجردة وليس للواجب حقيقته كلية
حتى يدركها ولا يمكن له ان يصيب ادراك ذاته تعالى بخصوصه كما نفرد عندهم
يكون الواجب الحس من مدركات العقل لذاته فان قيل ان العقل قد يتصور

في ان الحس تصرف في ما هو من عالم الامر

الحال فلا يصح قوله والعقل تصرف في ما هو من عالم الامر فلتنا الحال اما ان يكون
مفردا فلا يمكن للعقل ان يتصوره الا بنوع من المقابلة بالموجود كالحل وشريك
الباري تعالى فان الحس يتصور بانه للاجسام كالحل وشريك للباري يتصور بان
له صفات مثل صفات الباري اما ان يكون متكررا مثل ان يطهر ان فان تصور
اولا جنس به اللذين هما غير محال ثم يتصور به في ذلك الجزئين ثالثا مخصوص
على قياس الثالث الموجود في اجزاء الاشياء الموجودة المركبة الفطرية ذلك
الثالث من جهة ما هو عند تصور هذا الثالث الذي هو محال بل من حيث
محال بل من حيث انه من جملة ما يمكن فلا يتصور المحال الا من جهة ان يعتبر
مخصوصه الى الوجود ونصرف العقل في ما هو من عالم الامر اعم من ان يكون
مدركا منه او بالمقابلة اليه لا يقال العقل يحكم على الواجب تعالى بانه عالم قادر
الى غير ذلك من المفهومات والحكم على الشئ من دون تصور محال فيكون من مدركات
العقل لا نقول ان ما علم منه تعالى اما اعراض وسلوب واضافات وليس
منها واجبا بالذات ولا موجب للعلم بحقيقته لتخصوصه بالتعالية عن ان يحيط
بها الافهام ويجوز حولها الاوهام (وما هو في الخلق الامر) وهو خصوصية
ذات الحق بالذات (فهو يحجب عن الحس والعقل) لما بينا (وليس حجاب غير انكشافه)
الذي هو ظهوره اما بالذات وبالايات والمظاهر التي لا تعد ولا تحصى **فان**
قيل قد ورد في بعض الروايات عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ان الله تعالى
سبعين حجبا من نور وظلمة وفي بعضها سبعاء وفي بعضها سبعين القامع ان
الظاهر ان هذه الاعداد المذكورة للكثرة لا للحصر والخبر يدا في حديث الغادة

هو ثالث معتبر
الثالث من جهة ما
ثالث من جهة ما

في ان الدنيا الالهة لا يدرى ميزانها

بذكر عدد لا يزداد به الحصر بل الكثير فكيف جعل الحجاب مختصرا في انكشافه فلما
ان مررنا تلك الحجب هو انكشافه تعالى باعينا الثعالبات كما اشار اليه صلى الله
تعالى عليه سلم حيث قال حجاب النور فانه جعل الحجاب مختصرا في النور وهو
الظهور وتقييده بالنسب لاضافات ولا مناسبه لها ولم ينها من تعديده
من تلك المراتب استغرق فيها صارت تلك المراتب حجابا له بمنعه عن
الوصول اليه تعالى باعينا ظهوره في مرتبة اخرى فالنقطة بالاضافة الى
الحجب حجاب بالنسبة ذاته تعالى ظهور وانكشاف الظهور والنجلى لذاته تعالى من ذاته
تعالى (كالشمس) فان كثرة نورها وقلبه ضوئها يمنع الابصار عن ان يحيطوا بها
بحررها فاذا احجب حجابا باقوى الابصار على الاطراف بحرها وظهرت جلها
ظهورا كاملا كما اشار اليه بقوله (لو انقبت بيبرا) اي انقبا باقليل لا صغيفا
(لا استعنت) استعلا تاكيرا وظهرت ظهورا قويا **فصل** الذات الاحدية
لا يسيل الى ادراكها بخصوصها (بل يدرك بصفاتها) على وجه العموم (وخارج
السييل اليه الاستبصار) والادراك (بان لا يسيل اليها) لانه يجوز ان يكون
مقتضى ذاته تعالى بحجب نفس الامران لا يحصل بخصوصها في قوة مدركه
ولا ينكشف لها فعلى هذا غاية ادراكها ان يدرك انها لا يمكن ان يدرك كما
الغفر عن ذلك الادراك ادراك (تعالى عما يصفه الجاهلون) ويقول الظالمون
علوا كبيرا من التشبيه والتزيين والاتحاد والحلول عاذا الله تعالى فاماكم
ان يجعلنا من جبلتهم وان يحشرنا في زميرهم **فصل** في ان الدنيا الالهة
المبادى المتعارضة (ذوات حجبها) غير مقيده الى شيء اصلا (ولها ذوات

في ان الدنيا الالهة لا يدرى ميزانها

بحسب القياس الى الناس فاما ذواتها الحجبية فامرته مطلقا بخلافها
المضافة الى الناس فانها من حيث انها مضافة اليها متمثلة بوجود من وجود
الموجودات المشاهدة ولا شك انها مادية (واما بلا فيها) في البقعة ملام
روحانية مخصوصه (من القوى البشرية) التي هي النفوس الناطقة المجردة في الوجود
الانسانية (القدسية) المنزهة عن الحجب والكدر والشد يدن الا
نحو العلوم والادراكات فان استعداد اشخاص الناس يقبل الغرض من
المبدأ المقارن والاضال بذلك المبدأ متفاوت شدة وضعف اقترانهم
يشند منه ذلك الاستعداد غايته حتى لا يحتاج في ان يتصل بالعمل
الفعال ان يقبل منه العلوم الى مؤنة فكره يقبل بل يكون كانه قد حصل جميع
العلوم وصار مخزونه عند بحيث متى شئت حصلت عند فكون
كانه قد علم كل شيء من تلقاء نفسه وهذا القوة هي اعلى مراتب القوة الالهية
شقي فوق قدسية (فاذا خاطبتنا) تمثل وكاينة عن الافادة والاستفادة (التي
الحسن الباطن والظاهر في فوق) وركز العقل المختص به المتعلق بالبحث فيفيض
على المختلة فابيض على النفس الناطقة القدسية فتحاكي المختلة بامثلة
محسوسة (فتمثل لها من الملك صورة بحسب ما يحتملها) الروح الانسانية او
ما يحتمل ذلك الملك هذه الصورة فان قبل كيف يتمثل الملك الذي هو
الجوهر المجرد بالصورة الخيالية المختومة نترهه عن ملائمة الحواس و
نقله عن مدركها فالت لير تمثله بها ان يصير محسوسا مختلجا حتى
يلزم استحضار الله بل تمثله هو ان يصير تلك الصورة المثالية الالهية

في وحى الالهام

١١٤

بالمعنى الذى في نفسه الى الوحي اليه كان البذل المحسوس في البقعة اله للنفس
المجردة يظهر منهما آثارها ويبدأ ظهور معنى قوله عليه السلام من رافى فلنا
ضد رايه اى على صورة ومثالا يأتى بها المعنى الذى في معنى التاطفة اليه
لانه راي جسيدي واذا تصور المجرد بصورة خيالية (فهي ملكا على غير صور)
اي على هيئة لا يملك عليها في حد ذاته (وسمع كلامه بعد ما هو وحي) بلغة
وفيه بلا واسطة والوحي اما ان يكون مع اتحاد الوحي بالوحي اليه او يكون
لامع الاتحاد فالذى لامع الاتحاد اما ان يكون مع ظهور الوحي به او لامع الظهور
فهذه طرف ثلثة موصلة الى المعارف الفهية لامن طريق الكتب والى
وحى الالهام وهو ان يحدث في قلب الانسان معرفة عينه فصبية من غير ان
يظهر الوحي به عند وهذا اضعف فاما الوحي فان كان مع المعجزة كان الوحي
اليه نبيا وان كان مع الكرامة كان وليا وان لم يكن معهما كان عارفا لثانيه
المكاشفة وهو المعرفة الانسانية التي تكون مع ظهور الوحي ثم انحاء المكاشفة
فاما انحاء الصنع وانحاء النطق فمن الانحاء الصنع ان يمثّل للوحي الصنع
مكتوبة مفرقة من عالم الغيب اما في السلاب بين النوم واليقظة او في
صريحة بغيرتها وليست فيها المعارف هذا النجوم الوحي فليل الغايات
كثير الفائد عظيم المرتبة ومنها ما يمثّل من صور عجيبة على احوال
غريبة واوضاع مخصوصة محكية لما ينادى اليها من المعارف والعلوم
هذا القسم كثير يحتاج الى التغير ويكون الصريح منه قليل ولا انحاء
فما هي ان عيانا اما الهيات فهو ان يسمع الوحي اليه كلاما منظوما

منهوما

في وحى الاتحاد

١١٧

مفهوما ولا يشاهد اهدا متكلما وان احوال يبتاع عليه السلام في مبادى الوحي
كان على هذا الوجه **واما الغيب** فهو ان يشاهد المتكلم ويسمع كلامه اما
في صورة الانسان كما يرى يبتاع عليه السلام جبريل عليه السلام في صورة
رجله الكلي وفي غيرهما من الصور الانسانية واما في صورة غير انسان
كان في صورة الطير في غيرهما من الصور الانسانية النطق يكون الاكثر منه حكما
صريحا والمثابة فيه قليل يحتاج الى التاويل **الثالث** وحى الاتحاد
وهو ان يوصل الوحي الى الوحي اليه ايضا لا غفلة وارواحا يتفهم به الوحي
اليه فليتصوره ويشرح بروحه ويصير سلطانا عليه فاذ لا يه بخنوده فبا
بما به ويسمع سمعه به ويصير بصره به وينطق لسانه به والكلام وان كان
يجري على لسانه ويظهر من صورته الا ان الكلام كلامه وكذا البصر والبصر والرجة
ومنه قوله عليه السلام لا يزال العبد يقرب الى بالنوافل حتى حبيته فاذا حبيته
فكنت سمعه الذي يسمع وبصره الذي يبصر ويد التي يبطش بها ورجله التي
يمش عليها ومنه قول علي عليه السلام ما قلعت باب خبير بقوة حديدية
لكن بقوة ربابية (و) تفسيره (الوحي) بانه (الوح) اى اشراف (من مراد الملك)
اي من العلوم الحاصلة له بالفعل التي تغلق ضد حصولها (للروح الانساني بلا
واسطة) يتناول اول قسم الثلثة (وذلك) الاشراف (هو الكلام الخفيف) فان
الكلام وان اطلق في العرف لتمام وبالنظر الى الظاهر على الصور المخصوص لكن لما
فما كنا في حقيقته وجرده عن الخصوصيات وجدناه شابه يحصل الصورة الحاصلة
في باطن من نصيبك للاعلام والافاضة بباطن من نصيبك للاستعلام والاتفا

كا

كما اشار اليه بقوله (فان الكلام انما يراى به تصوير ما يتخيل باطن الخاطب في ما
الخاطب ليصير مثله) في ان يحصل لكل واحد منهما ما يحصل للاخر من النفوس
العلية (فاذا عجز الخاطب) المفيد (عن مس باطن الخاطب) المستفيد (بما
من الخاتم التمتع فيجعله مثل نفسه انما يتخذ بين الباطن وبين سفير من الظاهر
اي سوكا من الامور الظاهرة المحسوسة بحمل ذلك المعنى ويؤدبه الى باطن المستفيد
(فكلم بالصوت او كتب الشا) واذا كان الخاطب) المفيد (روحا لا حجاب بينه
وبين الروح) المستفيد ولا يحل هناك (اطلع عليه) اي ظهر على الروح المستفيد
(اطلاع الشمس) مثل ظهور الشمس (على الماء الصفا) فكما ان الشمس اذا ظهرت
عليه حصل صورها بكيفية ما فيه كذلك الروح اذا اطلع على الروح
(فانفث منه) ومثل حقيقته عند (لكن المنفث في الروح من شأنه ان
يشج الى المختل الباطن اذا كان قويا) كما سبوا به لا على انه ينقل في نفسه من
المغفل الى المختل بل على ان حصوله للنفس مجرد بعد القوة المختلة لان بعض
عليها مكفوف بالواحد المادى كما ان حصوله للقوة المختلة مثلا جزئيا
بعد النفس الناطقة لان بعضها كلبا (فيتطبع) ذلك المنفث في
القوة المذكورة) التي هي المختل المشتركة (فتشاهد) مثل شاهدتها الوارد
من خارج (فيكون الوحي اليه بمقتل بالملك بباطنه) متعلق بالوحي اليه
اي الوحي اليه بباطنه بفصل بالملك الوحي ايضا لا عفتا (ويشلق) الوحي
اليه (وجهه) الذي هو الامر (الكلي بباطنه) ثم يمثل الباطن صورة محسوسة
حاصلة في القوة المختلة (وكلامه اصوات مسموعة) مختلة (فيكون الملك

الوحي ينشأ في كل منهما الى قواه المدركة من جهتين) كما مر ذكره في الفصل في العقل يكون
امرا وحدا بباطن الخاطب والخاص في المختل يكون امورا متعددة فيها تفصيل ومختل
ان يقال انه يجوز ان يكون المناسبة بين النفوس الناطقة والعقول الناطقة
وجه بعض ابناء على القوة المختلة صورة الملك وكلامه من غير ان بعض
النفس الناطقة او لا على هذا ينشأ في الملك الوحي في قوة المدركة من وجه
واحد (وعرض للوحي الحقة شبه الدهش والوحي اليه شبه الغنى ثم يرى الوحي
ويشاهد) كما روى عن النبي صلى الله عليه انه كان اذا نزل الوحي عليه كبر ذلك
وزيد وجهه فلما انقضى عنه رفع راسه لعني ان هبة الخاطب ايقنه وحي
الجلال اخذت مجامع قلبه ونقل القول الذي اوحى اليه ادهش عن العلم
قال الله تعالى انا سنلقي اليك قوله لا نقبل الا اذا كشف عنه هذه الحالة وحده
القول المنزل بينا ملقى في الروح واضام موضع المسموع والوحي اما ان يكون بحيث
يرد الوحي اليه من الطباع البشرية الى الصفات الملكية كما اشار اليه النبي عليه
حيث قال احبانا يا بني يعني الوحي مثل صلصلة الجرس وهو اشد على فقهه عن
وقد وعيت ما قال او يكون بحيث يرد فيه الملك الى اوضاع البشرية كذا
اشار اليه ايضا عليه السلام حيث قال احبانا يا بني الملك في الملك رجلا
فيكلمني فيعلم من هذا ان في بعض اوقات الوحي يعرض الدهشة للوحي اليه
لا في جميعها **فصل** لما سبوا ذكر العلم والروح صريحا والكاتب ضمنا والمراد
ليس معناها التبادر الى الاقسام فلذلك نفاه وبين ما هو المراد منها افعال
الانظر ان العلم الاجمادى والروح بسيط او الكاتب نفس مرسوم لان العلم هو

الصادر الأول على ما اشار اليه الشارع صلوات الله عليه والصادر الأول
عند الحكماء لا يمكن ان يكون جسما او حساسا كما سبق فلا يكون العلم الذي هو
ولا مثل ان اللوح المناسب بحر بان ذلك العلم عليه لا يمكن ان يكون معناه
المثبت منه بل لا يمكن ان يكون الكتابة الصادرة من ذلك العلم نفسا مرسوما
(بل العلم ملك روحاني هو العقل وتلوح ملك روحاني مجرد هو النفس
والكتابة تصوير الحقائق) مفصلة في ذات النفس وهذه هي الكتابة المعقولة
كان الكتابة المحسوسة ايضا هي تصوير النفوس في اللوح مثلا (فالعلم ملك
عالم في الامر اي علمه تعالى ويحمل ان يقال ان العلم يتلقى ما في الكون
اي ما في نفس النبي (من الملائكة) واحواله المختصة به اما بطريقة الاشراف
من المبدأ الأول ما بطريقة استلزام العلم بالاسباب العلم بمبانيها
(ويستودع اللوح) اي يطلب الروح بالقابلية الذاتية ان يودع ويخزن
عند ما يلقيه العلم (بالكتابة الروحانية) اي تصوير العلم اياه فيه ويحمل
ان يكون يستودع بمعنى يودع يعني ان العلم يودع ما في الامر في اللوح
بالكتابة الروحانية واما ما كان فيه اشارة الى ان في اللوح تفصيلا
الكتابة لا يتصور الا عند الترتيب التفصيل (فثبتت الفضا) الذي هو
عن العلم بوجود جميع الموجودات في العالم العقلية مجتمعة ومجسمة على سبيل
الابداع (من العلم) لان العلم الذي هو العقل الأول عالم العقول وهو
وانتفاشا بصور الحقائق كما لانها على وجه الاجمال صادرة في العقول
ملحوظا منتقيا على هذا الوجه فانفاس العقول بتلك الصور

هي الفضا بسبب العلم فخطه عالم العقول المستقر بعالم الجبروت والفضا
عند الاشاعرة عبارة عن ارادته الاذنية المتعقبة بالاشياء على ما هي عليه
فما لا يزال (و) ينبت التقدير من اللوح) وفي بعض النسخ والفرد وذلك لان
الفرد لما كان عبارة عن الخروج من الوجود العلوي الى الوجود العيني بالاشياء
وشرائطها على الوجه الذي يقرر في الفضا وذلك الخروج يكون بالنزول في
المراتب العلية او لا ثم بالتخلف في العيون ثانيا كما يشير اليه وكان
ابتداء النزول من اللوح اذ قبل وجودها في اللوح لم يكن لها منزل بل وجودها
في العقول والواجب مرتبة واحدة هي الاجمال الصوري اذا حصلت في
اللوح صارت مفصلة فلا جرم يكون التقدير منبعا من اللوح والفرد عند
الاشاعرة عبارة عن ايجادها تعالى الاشياء بحسب اوقافها المعينة واحوالها
المختصة (اما الفضا فثبتت على مضمون امره الواحد) وهو العلم الواحد
البيسط لان الامور التي كانت حاصلة في علمه تعالى هي عينها حاصلة في الفضا
على الوجه الذي حصل فيه (والتقدير يشتمل على مضمون النزول) اذا
لا يتحقق الا بالنزول في المراتب (يقدر) اي بمقتضاها يقتضيه قابلية الاشياء
(معلوم) بعلم الحق انه هو الاصلح في نظام الكل (وفيها) اي في ذلك
المرتبة التي هي التقدير (يسخ) المقدر وينقل (من الاجمال الى الملائكة
في السموات) وهي نفوس البصير مفصلة (ثم يفيض بصل الى الملائكة
التي في الارضين) وهي النفوس الكاملة الانسانية وهذا اخر نزولها
(ثم يحصل المقدر في الوجود) فان للعالم الكبير نوعا مشابهة بالعالم الصغير

في ان الفضل ينبعث عن الامر

١٢٤

(يستدل بالفضل الذي هو اجمال العلم في عالم العقول لان الشئ لا يكون الا
منه والفضل ينبعث عن الامر الذي هو العلم البسيط الواجب لان العلم الذي هو
محل الفضل متأخر عنه فاخر الفضل عنه بالطريق الاولى (وكل شئ مقدر) قال
الله تعالى انا انزل كل شئ خلقنا من غير ان يكون له مقدار فيفضله الاستحسان
الدالة للاعتناء بالصورة والحاصل في علمه تعالى سواء تعلق بالخلق بوجوده
او بكماله لانها الاصل في هذا قال الشيخ في تعليقه المسمى على الاطلاق
لا قوة فيه بفعل بها الوجود من موجد فلا يوجد لشيء وليس كذلك الممكن
فان فيه قوة فلذلك يوجد ولو لاها لما كان يوجد انتهى هذا الاستحسان
هو المتعلق للفضل والقدر فافهم فانه ستر من يعبر عنه بستر القدر فصر
لما بين اسناد الافعال لاختصاصه الى الفضل والقدر كما هو رأي اهل الحق
وكان المعنى ان يبين ان لا مدخل للفضل والفضل للافعال لاختصاصه الى الفضل
عن العباد وينشئون علمه تعالى في هذه الافعال ولا يستند وجودها الى ذلك
العلم بل الى اختيار العباد وقدرتهم اشار الى دفع توهمهم من محاضرات
(فان ظن ظان انه يفعل ما يريد يختار ما يشاء) اي يفعل الانسان ما يشاء
من غير اسناد الى امر خارج عن ذاته (استكشف عن اختياره) وهو تعلق ارادة
به (و) قيل (هل هو حادث فيه بعد ما لم يكن او غير حادث فان كان غير حادث
فيه لم ان يصبه ذلك الاختصاص من اول وجوده) وليس كذلك ان يعلم بان
انه لم يكن في بعض من هذا الزمان (و) يلزم ان يكون مطبوعا على ذلك الاختصاص
لا ينفك عنه) اي لا ينفك على انكاد عنه وهو بطلان ادك من اراد شيئا وحشا

يمكن

في بيان كيف ان الفضل ينبعث عن الامر

١٢٥

يمكن ان لا يريد (ولزم القول بان اختياره مفضي منه من غير) لان المفروض ان
حادث فيه فلو كان صادرا عنه باختياره لم يحد ثمة فيه فاذا لم يكن
صادرا عنه فيكون عن غير فلا يكون مستغلا في فعله باختياره ومع ذلك
يجب انتهائنا الى الاختصاص الذي فيه ان هذا لا يدل على انه غير صادر عنه
على انه صادر عنه بل على انه صادر عنه بالاختيار وفي الختام لا يستلزم في
التمام يجوز ان يكون صادرا عنه بالايجاب فلي هذا لا يكون فضلا
صرا قبل ينظر في اليه شائبة الايجاب في يجوز ان يرجع ضمير غيره الى الاختصاص
فبفتح الملازمة لكونه بطلان اللزوم تامل (وان كان حادثا واكل حادث محض
فيكون اختياره عن سبب حادث افضلا) لان المفروض ان معلومه حادث (و
حدث حادث) وذلك الحادث الذي به يصير الانسان فاعلا اما اختياره
عنه او غيره فان كان الاول ينقل الكلام الى ذلك يستلزم اليه ان
فاما ان يكون اختياره للاختصاص بالاختصاص وهذا يستلزم اليه ان يكون
خلافه لا يقع (او يكون وجود الاختصاص فيه لا باختياره) وهو لا يمكن ان يكون من
ضطر ولا يلزم ان يكون معه دائما والمفروض خلافه (فيكون محمولا على
ذلك الاختيار من غير) كان ذلك الاختيار حاملا له بوجه الى فعله (و
ينتهي الى الاسباب الخارجية عنه التي ليست باختياره) وذلك الاشياء
لا يذهب الى غير النهاية (فينتهي الى الاختصاص الذي) وهو علم القدر
(الذي اوجب ترتيبا لكل في الخارج على ما هو عليه) لان الاشياء صالحة
عن ذاته لذاته لانه يجب ان يكون في القدرية سببا فاما لو احدث من

والا

والا لم يتحقق بغير اصل واذا كانت سببا فاما له بلزم من تحققها تحققة والا
بلزم تحققة العلة الناقصة عن معلولها فاذا كانت ذاته العلية موجبة
مع ذلك الواحد فنقول انما يجب ان يكونا علة ناقصة لواحد اخر مثلهما
ليبادكرها وهكذا حتى ينظم سلسلة الوجودات بأسرها وقد نفردنا في عالم
بالاشياء علمنا سابقا على صدور هاهنا فكل ما افترضنا ذاته مع علمنا بآلية
صادرها منها فهو مراد لها لان الصانع الشيء بالذات ما طبعي او ارادي وكل
فعل يصدر عن العلم فانه لا يكون طبعيا ففعل ان يكون اراديا فاذا يكون الاشياء
كلها واقعة بالارادة السرمديّة والاختيار الازليّة اما ابتداء او بواسطة
واما ان ذلك الاختيار عين علمه تعالى بالاشياء فلا معلوماته من حيث
كذلك مقتضى لذاته ومطلوب له بذاته وكل ما هو كذلك فهو مراد له فالمعلوم
من حيث انه معلوم له مراد له فيكون عين علمه تعالى فيكون مقتضا بالذات
على وجودات الممكنات وعلى الترتيب الذي فيها فالاختيار الازلي الذي هو علمه
تعالى يوجب ترتيب كل على ما هو عليه اذ الترتيب الذي عليه لكل ترتيب خارج
وهو فرع وتابع للترتيب العلي (فانه ان انتهى الاختيار حادث حاد الكل من الترتيب
بان نقول هذا الاختيار الحادث ان كان من حادث اخر وهو ايضا ثالث ولم
جرافسلس الى غير المتناهية فيجب ان ينهاء الى اختيار ازلتي (فبين من هذا) وظهر
بما قلناه ان كل كائن حادث (من خبره شر يستند الى اسباب المتباعدة عن الارادة
الازليّة **فصل** لما كان مذهب هل الحق وهم الاشياء ان الله تعالى يجوز ان
منزها عن المقابلة والجمه والكان خالفه في ذلك سائر الفرق ولا نزاع للبيان

فجواز الانكشاف لان العلم والاشياء في امتناع ارتسام صورة المرئي في
العين وانصال الشعاع الخارج من العين بالمرئي انما محل النزاع انا اذا عرفنا
الشمس مثلا بحداد ورسم كان نوعا من الادراك ثم اذا بصيرناها وغمضا العين
كان نوعا اخر فوق الاول ثم اذا فتحنا العين حصل لنا من الادراك نوع اخر فوق
الاولين منه هما الرؤي ولا يتعلق في الدنيا الا بما هو في جهة او مكان
هذه الحالة الادراكية هل يصح ان يقع بدون المقابلة والجمه وان
بذلك الله تعالى منزها عن الجمه والمكان ام لا فالاشياء بينونها
والمغزلة وسائر الفرق ينكرونها فالشيخ اراد ان يبين ما هو مذهب
اهل الحق فقال (كل ادراك فاما ان يكون لشي خاص كزبد او شيء عام كالاشياء
والعام لا يقع عليه رؤي ولا بصلة) اي لا يدرك ولا يحاط (بحسبه) كالاشياء
(اما الشيء الخاص فاما ان يدرك وجوده بالاستدلال او بعينه الاستدلال
واسم المشاهد يقع على ادراك ما يثبت وجوده في ذاته الخاص بعينه
من غير واسطة استدلال) ان اراد ان المشاهد يطلق في العرف على هذا
فهو غير معلوم اذ لا يطلق في العرف اسم المشاهد الا على ادراك هو علم
وجوده من غير استدلال لو سلم نقول انه يطلق على ادراك العام الذي حصل بلا
توسط النظر فلم يخرج عن المشاهد وما ذكره في خبر الاثبات لا يثبت ان
اراد ان يصطح على اطلاق اسم المشاهد على هذا المعنى فلا نزاع فيه ولا حاجة
الى الاستدلال بالمشاهد (فان الاستدلال على الغائب) لان الاستدلال
لتحصيل ما هو ليس بخاصل وحاضر عند المدرك فانه لو كان حاضرا لا يحتاج

في ان الغائبين بالاسندال

١٢٨

الاسندال لكن السند عليه ليس بغائب مطلقا بل قبل الاسندال لما بعد
فلا يخفى لافترق بين ما علم وجوده بالاسندال وبين ما لم يكن حاصله وبثبوت
على حد من التجربة فالحكم يكون احدهما غائبا والاخر ليس بغائب لا يخلو عن حكم
الآن يقال ان ما يتوقف وجوده على النظر في حكم الحاضر لان الجهل الكامل
هو الجهل التام الى النظر ويقال ان ما علم بالاسندال لم ينكشف كما ينبغي
فكانه لم يحضر والغائب يقال بالاسندال فيه بحث لانه ان اراد ان كل
غائب يقال بالاسندال فهو مسمى بسند ما تقدم وان اراد ان بعضه كذا
فهو مسلم لكن لا يجده نفعيا (وما لا يسند عليه) ويحكم مع ذلك بان
بلا شك فليس بغائب) بل عليه ما تقدم انما فلا يفتيد (فكل موجود
ليس بغائب فهو شاهد) اذ نسبة الوجود الى الوجود لا يخرج عنها فاذا
الغيبوبة لغيب الخصور (فادراك الماشهد هو الماشهد ما بمباشرة
وملافاة) كما في ادراك اللامه والذائفة اذ لا بد في كل منهما من ان
الحامل للكيفية المدركة اى القوة المدركة مثلا يجب في ادراك الشمس
ان يحصل الحامل للحرارة الى بشره اللامس حتى يدركها (واما من غير مباشرة)
وملافاة كادراك القوة الباصرة (وهذا هو الرؤية) فيه تام لان الرؤية
كما حصلنا ما هيها بلز معا ان يكون من غير مباشرة وملافاة واما ان كل
ادراك متعلق بوجود خاص بعينه من غير توسط اسندال اذ كان من غير
مباشرة وملافاة يكون وبه فغير معلوم (والحق الاول لا يخفى عليه ان
ليس ذلك بالاسندال) كما سبق (فجاء على ذاته مشاهدا كماله من ذاته

فاذا

في معنى كونه مرشدا

١٢٩

فاذا جعل لغيره منعنا عن الاسندال وظاهر ذلك ان الجهل (كان بلا مباشرة
ولا مما سه كان مرشدا لذلك الغير) ان اراد به ان ينكشف على ذلك الغير
انكشافا تاما علمتا فهو مسلم لكن لا نزاع فيه وان اراد انه تعالى يدرك
بالادراك المخصوص الذي يحصل لنا عند الابعث المستق بالروية فمنوع وما
ذكر في بيانه لا يفتيد ولا يجوز المباشرة التي هي اتصال الشخص بشيء
الاخر في حقه تعالى (اذ لو جازت المباشرة تعالى عنها لكان مملو سا او
مذوقا وغير ذلك) من كونه مسموعا او متعلقا بالشم ولما بين جواز رؤيته
تعالى بمقدورات عقلية اراد ان يبين جوازها بما هو مسلم عند الحكم
فقال (واذا كان في ذلك الصانع ان يجعل في هذا الادراك في عضو البصر)
اذ كان الصانع قادرا على ان يجعل للعضو البصر (الذي يكون بعد البعث)
بحيث حصل له الادراك بلا مباشرة وملافاة ففي قدرته ايضا ان يجعل
هذا الحالة المخصوصة المتما بالروية المتعلقة بذاته تعالى في العبد
غير تشبيه ولا تكليف اذ ليس هذا با بعد من ذلك كما اشار اليه (المبعد
ان يكون تعالى مرشدا يوم القيمة من غير تشبيه ولا تكليف ولا ماسمة ولا محالة
تعالى عما يشركون تفسير قوله) يعني ان الكلام الذي في عقيب هذا شرح لقوله
(فلا ليس له فهو صراح فهو ظاهر) هو قوله كل شيء يخفى (فماؤه) اما السوط عليه
مرتبته (في الوجود حتى يكون وجوده وجودا ضعيفا مثل النور الضعيف وما
ان يكون لشئ قوة) وعلو مرتبته (وعجز فوق المدرك عنه ويكون حظه
من وجوده غوبا) واما (مثل نور الشمس بل فرض الشمس فان الاضواء اذ

اي

اي نظرت اليها (انت حسرا) اي عجزت عن ادراكها (وخفي شكلها كثيرا) و
يحمل ان يكون سبب إخفاء انما هيته لانضاح لان تكون متعلقة لادراك او
له ولكن نفي القوى الدراك عن الاثبات ادراك ما هيته ان يتعلل بها (واما ان
تكون) خفا (لست) يمنع الادراك عن الوصول اليه (والتزاما مبالا)
كالخاطب يحول بين البصر وبين ما ورائه واما غير مبالا وهو اما مختلط
الشيء واما ملاما غير مختلط الخاطم مثل الموضوع والعوارض كحقيقة الانسان
التي غيبته اي غيبت تلك الامور تلك الحقيقة فذلك كغير الضمير باعتبار
قاول الحقيقة الانسانية بالانسان (فهى) اي تلك الحقيقة (خفية فيها)
اي في تلك العوارض لان الموضوع ليس بالذاته بل لاجل انه يستلزم اللوا
الغريبة كما يظهر من كلامه بعد هذا فعلى هذا تكون الخاطلة السائرة
هو العوارض ويمكن ان يكون المحل سائر الذاته كالحال فيكون الحقيقة خفية
المحل والعوارض لا في العوارض فقط والسائر الخاطلة لا يخرج عن المحل والحال لانه
اذ لم يكن احدهما كان مبالا لهما اذ الخاطلة التي هي المصاحبة للموضوع
يقضي خروج كل منهما عن الآخر فلا يكون جزاء فحين ان يكون مبالا (و
كذلك) الحال (السائر لا مورا لخصوصه) في كونها محفوفة بمخاطها وامور
فيها (فالغفل يحتاج الى سترها) اي الى ازالة تلك الحجب (عنها حتى يحل
عن هذه الموانع) فاذا حصل له الخلاص منها (وصل الى حقايقها والملا
مثل الشاهد للابن هو في حكم المبالا) بل هو مبالا **فصل** الملاصق
المبالا بنحسب ان يجعلان الشيء مخفيا لئلا يفهمه الادراك (وجعله ما اباه

مورفا عندهما لانها اقرب الى المدرك فوضع ادراكه ولا علمها فلم يصل الى
بعد ما المحبوبة بها **فصل** الموضوع بنحسب الحقيقة الجلية لما ينبغي انفعلا
اي بواسطة عروض ما ينبغي انفعلا لان الموضوع من اللواحق الغريبة لان
لاستعدادات المحل واحواله مدخل في فضا احوال مخصوصه علمها على ما
اوضحه بقوله كالنطفة التي يكسني صورة الانسانية فاذا كانت كبيرة
معذلة لا يميل كقربا منها الى الافراط والتفريط (كان الشخص عظيم الجثة
الصورة) اذ بالكبر يصير جثتها عظيمة ولا اعتدال بين اسباب اعضا وكيفية
فيصير به حسن الصورة (وان كانت قليلة كانت الشخصية المكون منها باهتة
اي يكون صغيرا يحجب فيه الصورة لانها اسباب العظم والحسن (وكذلك ينبغي
طبا عموما للتحلقة) اي ينبغي اختلاف حقيقة النطفة (احوال غريبة مختلفة
كالشاهد من الاختلافات التي من انواع الحيوانات **فصل** القرب) نوعان
صوري هو قرب (مكانى ومعنوى) فكما ان غاية القرب المكانى هو اتصال
احد الجسمين بالآخر ايضا الاحتسا كذلك غاية القرب المعنوى هو اتصال
احد الشئين بالآخر ايضا لا عقليا ولذا عبر عن القرب المعنوى بالاتصال
(والحق غير مكانى) لانه لو كان مكانيا لكان ذا وضع فلا يجزى اما ان يقوم بذاته
او بغيره لا جاز ان يقوم بغيره اذ هو منافع للوجود الذاتي فتعين ان يقوم
بذاته وحده يجوز ان يقوم بغيره اذ هو منافع للوجود فو غير نفسه وكذلك
بغيره غير سائر فيجب ان ينقسم فالانقسام يستلزم التركيب المتناهي للوجود
الذاتى فلا يصور فيه قرب بعد مكانى (والمعنى اما اتصال من قبل الوجود

واما اتصال من قبل الماهية اي القرب المعنوي الذي هو المناسبة المخصوصة
اما من جانب الوجود او من جانب الماهية لا جازان يكون من جانب الماهية
لان (الاول الحق لا يناسب شيئا بوجه من الوجوه) في الماهية (اذ لا ماهية
له كاسلف فضلا عن ان يكون له مع شيء مناسبة مخصوصة في الماهية)
فليس لشيء اليه نسبة اقرب ابعد في الماهية) فمعين ان يكون من جانب
الوجود (وان اتصال الوجود لا يقتضي) في الواقع (قربا قريبا) واشد من قربه
تعالى) بالاشياء يعني طبيعة الاتصال الذي هو القرب لا يقتضي في الوجود
ولا يمكن لها ان يكون هو قرب مخصوص اقوى من قربه تعالى بالوجودات (وكيف
لا يكون كذلك وهو مبني على وجود ومعطية) كما سبق بيانه فيكون
جميع الوجودات حاصلة منه فيكون لذاته تعالى اتصال معنوي ارتباطا
ذاتيا بذلك الوجودات بخلاف سابو الماهيات فانها من حيث ذاتها
اجنبية عنها بعيدة منها ثم بواسطة ذاته فقدرت يحصل لها اتصال
بالوجودات قريبا منها (وان فصل بواسطة فللواسطة واسطة) وهو
من الوسطة والواسطة من حيث هي غير مرتبطة بشيء منها بل من حيث
انها متخلفة وتلك الجبئية يكون من الغير (وهو اقرب من الوسطة)
اذ الوسطة تبصر بسببه واسطة فليس فيها الاتصال الذاتي كالشمس فانها
اذ بفعل الضوء في البيت بنوطة الكوة ولا تلت ان قريبا لضوء الشمس
اقوى من قربه الى الكوة بل لا نسبة بينهما في القرب كما لا يخفى فلا قرب
اشد من قربه تعالى بالوجودات واذا تم هذا فمرادنا (فلا خفاء بالحق

الاول من قبل سائر ملائحة ومبين) لان الختام من هذه الجهة انما يصير في
الكليات وقد ندره الواجب تعالى عنها وايضا (قد ندره الحق الاول
عن مخالطة الموضوع) والا يلزم ان يكون محتاجا اليه (وقد ندره عن عوارض
الموضوع وعن الواجبات الغريبة فيه ليس في ذاته) لا يلزم من ندرته عما
ذكر ان لا يكون له ليس في ذاته لجواز ان يكون له عوارض ذاتية سائرة ابا
الا ان يقال ان العوارض الذاتية ايضا هناك مشقة ذلك ليس في الخارج
الا ان يجب ان ينزع عنها العقل اعتبارا تاما من نفس ذاته فقط واما
من حيث اضافتها الى شيء والقول يكونها سائرة له في غاية الاستبعاد اتم
فصل لا وجود اكمل من وجوده) لانه تمام فوق التمام كما مر ولا شيء من
الوجودات كذلك فيكون كل منها (فلا خفاء به من) جهة (بعض الوجودات
في ذاته ظهورا) اذا سبب لا خفاء عن ذاته تعالى منقطع بالكلية كما بينته
(واشده ظهوره باطن) وكيف لا يكون كذلك والخال (انه يبرهن بظاهره كظهوره
فانما يظهر كل شيء) على الاضواء بسبب عن الاضواء بل يظهرها عن
اولها (تفسير الفرض الذي بعد الاكثر في هو تارة ذات الحق) لان الاكثر فيها
يسلزم التركيب المتنافي للوجوب لذاتي (ولا اخلاط له بالاشياء لا بالخلقية
ولا بالخالقية كما سبق (بل نفرد) في ذاته (بلا غواش) غريبة وعوارض لا جاز
(ومن هناك) اي من اجل عدم الاخلاط ونفرد عن العوارض (ظاهريه
وكل كثره واخلاط فهو بعد ذاته) لانها معلولة للذات ودية المعلولة
الساخر (و) بعد (ظاهريه) لان ظاهريه غير في ذاته لانها عبارة عن

تعالى بذاته ولا شئ في ان يكون الكثرة والاختلاف بعد الذات فيكون بعد
ظاهر فيها والكثرة والاختلاف التي بعد ذات ليست صادرة عن الذات من حيث
انها اعبر عنها شئ اخر وكل شئ اعبر عنها فهو صادر عنها (ولكن تلك الكثرة
صادرة من ذاتها) المجردة (من حيث وحدتها) اي من حيث انها لم يكن معها شئ
(من حيث ظاهرها) التي هي عين ذاته يعني ان ذاته من حيث (هي ظاهرة و
بالحقيقة يظهر بذاتها ومن ظهورها) الذي هو عين ذاته يظهر كل شئ
فيظهر مرة اخرى لكل شئ بكل شئ) اذا ما من شئ من الاشياء الا وهو يدل
عليه دلالة عقلية قطعية كما قيل في كل شئ له اية فذلك على انه واحد
(وهو ظهوره بالايات وبعد ظهوره بالذات) كالانبيى (وظاهره الثانية
تفضل بالكثرة) اما من مثل اسباب الظهور التي هي الايات واما من قبل من
ذاته تعالى عليه (وتنبعث من ظاهره الاولى التي هي الوحدة) وهي علمه
بذاته الذي هو عين ذاته الملبوس عنه جميع جوه الكثرة ومنشأ ظاهرته
الثانية لان العلم بالذات سبب لوجودها في العيون ووجودها في العيون
سبب لظاهره الثانية **فصل** لا يجوز ان يقال ان الحق الاول يدرك
الامور السبعة عن قدرته من جهة تلك الامور) اي لا يجوز ان يكون علمه بالاشياء
منفادا من الامور الصادرة عنه (كما ندرك الاشياء المحسوسة) اي كما يستفاد
ادراك تلك الاشياء (من جهة حضورها وتأثيرها فيها) اذ لو كان علمه بالاشياء
كذلك فيكون (الاشياء هي الاسباب لعالمية الحق) وهو باطل لا ينبغي
استكمالها بالغير وهو باطل لا يستلزامه التفصيص المنزلة عنه ولا يتعاقب

يعلم ذاته ويبرم منه العلم بما يوجب ذاته فيكون علمه بالاشياء منفادا
من علمه بالذات لان الخارج الى بيان اخر اشار بقوله (بل يجب ان يعلم انه
يدرك الاشياء من ذاته تفديس) لان الخارج (لانه اذا حفظ ذاته لحظ
القدرة المستقلة) المتعلقة بكل الممكنات لان القدرة اما عين الذات
كما هو الظاهر من كلامه سابقا حديث قال لحظت الاحدية وكانت قدرة
اولا ومنه لها والقدرة لا يمكن تعقلها بدون تعقل المعدور فخطا
من القدرة المعدور (فلما الكل فيكون علمه بذاته سبب بغيره واما
الحاصلة لذاته) وان كانت باجمعا صادرة من الله تعالى لكنه يجوز
يكون بينهما ترتيب (اذ يجوز ان يكون بعض العلم سبب لبعضه فان علم
الاول بطاعة العبد الذي قد طاعه سبب لعلمه بانه ينال رحمته وعلمه بان
اي بان ثوابه (ثواب غير منقطع سبب لعلمه بان قلنا اذا دخل الجنة لم يعد
الى النار ولا يوجب هذا قبلته وبعدية في الزمان بل يوجب التيقن
والبعدية التي بالذات ومثل يقال على جوه خسه) عند الحكماء (فيقال ان
بالزمان كالشئ قبل الصبي) وهو قبل الاجتماع مع البعد اعني انه قبل يكون
نفس قبلته فقط منشاء عدم الجامعة مع البعد فذا عبر في تلك القبلة
اجزاء الزمان اما بالواقع فيها كالذي يقع في اول شهر بالنسبة الى ما يقع
اخره واما ذوات تلك الاجزاء من حيث كالحجر الذي هو اول شهر بالنسبة الى
الحجر الذي هو اخره فلو كان بعض تلك الاجزاء حلة معدة للبعض الاخر منها
لاقتضى غير ما قبل بالزمان بها من تلك الحيلة لان منشاء اجتماع

مع الارض بهذا الاعيان هو ان الارض بنوعه على عدم السابق لان قبلته
السابق بهذا الوجه بنوعه ذلك عاين ذلك يجمع في اجزاء الزمان تفكر زمانى وقد
بالطبع ولا يحد وروى ذلك كالأب لفاضل بالنسبة الى الابن فان له تقدما بالطبع
تقدما بالزمان فتقدما بالتشريف (وبالذات قبل الطبع وهو الذى لا يوجد الاخر ذو
وهو يوجد من الاخر) اى الذى يكون محتاجا اليه ولا علة موجبة له (مثل قول
للشريف يقال قبل الترتيب) اى قبل الترتيب باعتبار مكانه الوضوح في المرتبة وهو
اقام حتى (كالصنف الاول قبل الثاني اذا اخذت من جهة العلة او حتى كالجنس بالنسبة
الى النوع اذا اخذت من جانب الاعلى) قال الشيخ في فاطمور ياسر الشفا التقد
بالرب على الاطلاق هو الشئ الذى ينسب اليه اشياء اخرى فيكون بعضها اقرب
منه وبعضها بعد اما بعد المطلق ذلك ما هو اقرب لمنسوبين الى هذا المتن
(وبالذات بالتشريف) وهو قبل اعتباره زيادة الفضيلة على ما دونه (مثل
كون (ابى بكر رضوان الله عنه قبل عمر رضوان الله عليه) وبالذات واستحقاق
الوجود) وهو قبلته العلة الموجبة على معلولها ويكونان معا في الزمان
لكن لا يكونان معا بالقباس الى حصول الوجود والوجود ذلك لان وجود
وجوبه لم يحصل من هذا واما وجود هذا وجوبه فحاصل من ذلك فيكون
هو اقدم بالقباس الى حصول الوجود والوجوب (مثل ارادة الله تعالى كون
الشئ فانها يكونان معا لا يباين كون الشئ عن ارادة الله في الزمان) اذا
يمكن ان يتخلف المراد عن تعالى ارادته تعالى به كما هو مذهب اهل الحق
(لكنه يباين في حقيقة الذات لانك تقول اراد الله فكان الشئ ولا تقول

كان الشئ ارادة الله) وهذا الترتيب لعلى المصحح لدخول الغاء على المحتاج هو قبلته
المشتركة بين القبيل بالذات القبيل بالطبع **فصل** ليس علمه بذاته مفارقة لذاته
بل هو ذاته وعلمه بكل صفة لذاته ليست هي ذاته بل لازمه لذاته كما سبق
بيان ذلك مفضلا (وفيها) اى في تلك الصفة التى هي العلم بكل الكثرة
الغير المتناهية بحسب كثر المعلوما الغير المتناهية وبحسب ملاءمة القدرة
والقوة الغير المتناهية) باعتبار تعلفها بالمقدرة التى لا تحصى (فلا اثر
في الذات) اى فلا يلزم من قيام الصفة التى فيها الكثرة بالذات كثره في نفس
الذات (بل) يكون الكثرة فيما هو (بعد) الذات بعدة ذاتية (فان الصفة
التي هي العلم (بعد الذات لا بالزمان بل برب الوجود) لان الذات علة موجبة
لها (لكن لما كانت كثره ترتب سببي) ومبني (ترتبي) تلك الكثرة ونهتهى
(ب) اى سبب تلك الترتيب (الى الذات بطول شرحه) وتفصيله ويعلم ذلك
اجمالا من الترتيب الذى في الموجودات العينية لانه حكاية عن الترتيب الذى
بينها باعتبار وجوداتها العلمية (والترتيب يجمع الكثرة المنفرقة (في) تلك
واحد ونظام) والنظام وحد ما به يصير تلك الكثرة واحدة (فاذا اعتبرت
الحق ذاتا وصفا كان كل في وحدك) هي ذلك النظام (فاذا كان كل كل
يعنى كل مركب (متشاكل في قدرته وعلمه) ذهب الشيخ ابو على الى ان علمه
تعالى بالاشياء عين قدرته عليها اذ بمجرد علمه بها يتمكن من الاجاد فلو
كان تفعل الاشياء بواسطة علمها فلفظ كان نفس علمها فقدرته وليس كذلك
لان معنى القدرة فيما هو ان يتمكن على ايجاد ما علمناه وذلك شغلنى

بالقوة المحركة والآلات وإذا كان ذلك غير ظاهر في الأول وكان علمه بالمقدور كافيا
في أن يوجد فيكون علمه قدرته لكن كلام المن بدل على أن القدرة معناه
للعلم أنه حصل ملاحظة القدرة سببا للعلم بكل حيث فرع قوله فخط الكل على
لخط القدرة المستقلة (ومنها) أي من القدرة والعلم يحصل جسيمة الكل معرفة
معرفة عن اللواحق الخارجية المادة على وجه الكلية (ثم يكتفى المواد) وعوارضها
باعتبار وجودها في الخارج وانما حصل من القدرة والعلم بتعلقان بالحكما
المرتب من وجهين أحدهما باعتبار سؤلها في نفس الذات على وجه كلي اجبا
وثانيهما باعتبار وجودها في الخارج مفرقة باللواحق المادية (فهو كل الكل
من حيث صفاتها وقد اشتملت عليها استنباطا) يعني أن صفاتها مشتملة على
الكل وذاته مشتملة على تلك الصفات فيكون ذاته لا شئ له على الكل كل الكل
(بغير الفرض الذي بعد) وهو قوله هو الحق فكيف يقال حق للقول المطابق للحق
الذي هو الواقع باعتبار ما ليس الواقع اليه بان يكون الواقع مطابقا بكسر الباء والفاعل
مطابقا بفتحها وإذا فسر القول في الواقع بان يكون القول مطابقا بكسر الباء والواقع
مطابقا بفتحها يكون بهذا الاعتبار صدقا ولذا قيد بقوله (إذا طابق القول)
أي إطلاق الحق على القول باعتبار كون الواقع مطابقا له (ويقال حق للعقد) أيضا
إذا طابقه الواقع (ويقال حق للوجود الحاصل بالفعل) أي في وقت من الأوقات
سواء تحقق حصوله كقولنا الجنة حق والتاريخ حق أو لم يتحقق كقولنا القبة الحق والحق
حق (ويقال حق للوجود الذي لا سبيل للبطلان اليه) وهو ما يكون ما هيته عين
(والأول تعالى حق من جهة الخبر عنه) لأن القول إنما يطلق عليه الحق بوسيلة

مطابقته للخبر عنه فالخبر عنه أولى بان يكون حقا (حق من جهة الوجود)
لأن وجوده أقوى من وجودات الموجودات وكلها فرعها حق بان يكون حقا (حق من جهة
أنه لا سبيل للبطلان اليه) ولا ينظر الفضا إلى ذاته (لكنا إذا قلنا له أنه حق فلا بد
الذي لا يخالفه بطلان) بمعنى إذا أطلقنا الحق على الواجب أن يكون مرادنا بالحق
الثالث لأنه لا مرتبة أعلى منه في الجسيمة لعدم مخالفة البطلان مطلقا (و)
لأنه به (يجب) بحدوث كل باطل كما قال الشاعر (الكل شيء ما خلا لله باطل)
لأنه شهدا الظهور غلب ظهوره على الإدراك الخفي (كما مر مرارا) وهو ظاهر من حيث
أن الآثار ينسب لصفاته (ويجب) تلك الصفات عن ذاته فصدق بها أي تلك
الصفات من حيث أنها ثابتة للذات (مثل القدرة والعلم يعني أن في
القدرة والعلم مانعا وسفاه) إذ كل من ينظر في الموجودات الممكنة نظر محجبا
ويستدبر فيها تدبر كما من يعلم أنه تعالى عليم قادر بخلاف كنه الذات فإنه
لا يمكن أن يطالع عليه أحد كما أشار إليه بقوله (فأما الذات فهي مشغولة فلا يبلغ
حقيقة الذات كنهها) كنه الذات (باطن باعتبارنا) وعجز فانا المدركة
عن إدراكه (وذلك) أي كونه باطنا (لا من جهة) حاجب سائر (وظاهر
باعتبارنا) أي باعتبارنا في نفس ذاته (ومن جهة) وهي الإيات الدالة عليه
إلى صفاته الواجبة لذاته فقد ست علم أن كل العبد الخلق بصفاته وأسمائه
بغير ما يليق به ويناسبه أنه إذ به يحصل المطابق للصفات والتناسق فيه مراتب
فمنهم من لم يكن له حظ منها إلا سماع اللفظ فهو في رتبة الهيبة أو يكون
فهم معناه اللغوي فهو قريب من الأول في المرتبة أو يكون حظه غفيرا

في اوصاف العبد لك

١٤٥

ثبوت معناه لله تعالى من غير كشف بل بتقليد فلهذا مرسته العلم الظاهر بين
أكثر العوام لكن حظوظ العارفين من معاني اسماء الله تعالى تلكه الاول معرفة
هذه المعاني بالمكاشفة والمشاهدة بحيث لا يجوز فيها الخطأ وكم بين هذا
وبين الاهتداد بالتقليد كواضعاف من الدليل الجدل الى الثاني استعظامهم ما
يتكشف لهم من صفات الجلال على وجه ينبعث منه شوقهم الى الانصاف بما
من تلك الصفات البهيمية بها من الحق فربا بالصفة لا بالمكان يحصل لهم شبهة
المقربين الثالث السعي في اكتساب ما يمكن من تلك الصفات الخلق بها وبه يصير
بابا فربا من الرب تعالى ويصير فيها للملا الأعلى فان قيل كيف يكون المقرب
من الله تعالى مع انه في غاية الشدة وجملة صفات الخلق فقلت الموجودات
على قسمين كامل ونافض ومختلفا ودرجات الكمال وانفصت من الكمال
على واحد حتى لم يكن الكمال المطلق الا له ويكون لبنا في الموجودات كما لا
فأكلها فربا الى الذي له الكمال المطلق فربا بالدرجة والرتبة لا بالمكان
الفرعية تعالى بتفاوت الكمال قال الشيخ الصمداني في عوارف المعاد في حقه
عن الشيخ ابي علي الفارسي انه حكى عن شيخه ابي القاسم السكركاني انه قال
الاسماء السبعة والشيخين يصيرا وصافا للعبد الثالث وهو عتبة السلوة
غير واصل ويكون مراد الشيخ رحمه الله عن هذا ان العبد يأخذ من كل اسم
وصفا يلائم حاله البشري وقصوره وضعفه مثل ان يأخذ من اسم الرحيم
معنى من رحمه على قدره البشري وكل اشادات المشايخ رحمهم الله في الاشياء
والصفات التي هي اعز علومهم على هذا المعنى والتفسير وكل من يؤهم

في ان العبد اكتسب صفات الخلق

١٤٦

بذلك شيئا من الحلول فتدق والحد الى هذا كلامه واذا انقضى هذا فقول
انك اذا اكتسبت كلاما من صفاته تعالى فطعت لملكك عن صفات البشرية فقلع
عرفك عن مفرس الجبينا لانك على قدر ذلك لاكتساب فرب من صفات
الواجب تعالى والمجردات وتبعد من علايق البشرية وعوايق الجبينا مثل
تكسب من اسم القدوس مثلا ان تظهر جيبك عن الكدورات وحواش
عن الذات الجذابة والصورات الخيالية وروحك عن ذائل الاخلاق
والصفات السبعية وسرك عن الالتفات الى ما سواه من الخطوط الدينية
والاخروية وان تلتفت الى معرفة الحق لذاته ومعرفة الخير للعمل به وظاهر
ان الظل المكتسب من هذا الاسم بفربك من الحق ويبعدك عن الخلق وهكذا
ظلال باقية الاسماء فاجهد ان تكسب ظلالها لتفوز فوزا عظيما فاذا
فوصلت الى ادراك الذات من حيث لا يدرك اذ غايته سهل البشر في ادراك
ذاته المقدسة ادراك انها لا يدرك (فالتذات بان تدرك ان لا يدرك)
فذلك اي فلاجل التذات بان تدرك انه لا يمكنك ادراك الذات (عليك
ان تأخذ من بطونه) وهو كونه بحيث لا يمكن ان يتعلق به الادراك وعليه هذه
الحقيقة متوجها (الى ظهوره) باعتبار الابان الخلوفا (فظهر لك عالم
الأعلى وعالم الربوبية عن الافق الاسفل وعالم البشرية) اذن من هذا
العالم تنتقل الى العالم الاعلى لانا ندرك المحسوسات التي هي اقرب الينا والاشياء
بالنظر والناظر فيها يظهر علينا عالم مجردات وكيفية صدرها عن مبدئها
فصل الحد التام يؤلف من جنس وفصل كما يقال لانسان حيوان ناطق

في معنى الحرك الثاني

١٣٢

فيكون الجوانب جنباً والناظر ضللاً هذا عند جميع المنطقين المشهورين
الحركة لا يجب ان يكون مؤلفاً منها لان الواجب فيه ان يكون موصلاً الى
مع اعتبار جميع الاجزاء فيه اعلم من ان يكون محمولاً ولا من الذي فرض عليها
محمولاً بوجوب ثلثه من الجنبين الفصل يلزم ان لا يكون المنطق مجموع
فواين الاكتساب ان الماهية المركبة من اجزاء غير محمولة كال عشرة اذا حصل
جميع اجزائها في الفعل مفصلاً فلا شك انه حينئذ يحصل ماهية ذلك
المركب في الفعل مفصلاً فلا شك فيكون جميع الاجزاء باعتبار التفصيل موصلاً
الى الموضوع خارجاً عن الطرف الموصل اليه في المنطق **فصل** الموضوع هو
الشيء الخامل للصفات والاحوال المختلفة ظاهر هذا التعريف كاشفاً والما
وقد اطلق قبل هذا على المادة حيث قال مثل الموضوع والعوارض كجبهة
لان نسبة الا ان يحتمل في الصفات حيث يتناول الجوهر ايضا حينئذ يشتمل
المادة والمادة قد توجد مع صورة مضادة لصورة كاشفة ونزول بحلولها
وبشيء موضوعا كما يقال ان الماء موضوع للهواء والظلمة موضوع للانس
فان الصورة المناسبة والظلمة تبطل عند وجود الهواء والانس وقد يكون الموضوع
قريباً مثل الاعضاء والبدن وقد يكون بعيداً مثل الاخطاط بل الاركان
لها وقد يكون قريباً مثل هذا الخشب للكرسي وقد يكون بعيداً (مثل الماء للبحر)
والغليان الخشب للكرسي والبياض للثوب والسواد والبياض **فصل**
(هو اول من جهة انه من جهة ان وجوده من ذاته يعني لا مبداً لوجوده
وهو مبداً لكل ما سواه بان (يصدر عن كل وجود اخره) هذا هو موافق لما

من

في انما مبداً لكل ما سواه

١٣٣

من ان مفهوم الاول مركب من امر وجودي هو كونه مبداً لغيره ومن امر عيني
هو انه لا سبيل له وهو اول من جهة انه اول الوجود لغاية زمنية (وكونه مبداً
الكالات وهو اول من جهة ان كل زمان (اي حادث) ينسب اليه تعالى يكون
اي باعتبار وجوده (فقد وجد زمان لم يوجد معه ذلك الشيء) الحادث هو
ما سبق عدمه على وجوده سبباً زمانياً (ووجد) اعني الحق الواجب (مع)
لانه موجد (لا ينفك) لان كونه فيه يستلزم الحدوث في الزمان لا بدخل فيه
الا المتغير فان قيل نحن لا نفعل من كون الشيء مع الزمان الا ان يكون ذلك
الشيء فيه ولا شك انه مع الزمان فيكون فيه فلنا ان ماهية الزمان ماهية
النفس في الجسد اي امر متصل يلزمه النفس والجسد فلا يكون فيه شيء لا
له تقدم وناخر كالمحرك فانه من حيث حركته التي فيها النفس والجسد حال
في الزمان من حيث انه الذي لا يتقدم ولا تاخر فيها البر في الزمان بل معه
فالشيء الذي يكون في الزمان يلزم ان يتغير بتغير الزمان وما يكون مع الزمان
لا يلزم ان يتغير بتغيره فلا يلزم من كونه تعالى مع الزمان كونه فيه لان ذلك
تقدم منزهة عن جميع انواع التغير الذي سببه يكون الشيء في الزمان
وبالحكمة ان الزمان امر متبادل فلا بدخل فيه الا ماله سبيل ان الشيء متعللاً
الفعل يفرض له ثلثة احوال الكون في الزمان هو معنى الاشياء المتغيرة
التي يكون لها مبداً ومنتهى ويكون متداخلاً غير متناه بل يكون منقضيها ويكون دائماً
في السبيل وفي نفس حاله في حاله والثاني كون مع الزمان ان يسمى الدهر
هذا الكون محيط بالزمان وهو كون الفلك مع الزمان والزمان في ذلك

الكون

الكون لأنه ينشأ من حركة الفلك وهو نسبة الثابت إلى المتغير لأن الوهم لا يدرك
ادراكه لأنه رأى كل شيء في زمان رأى كل شيء مدخله كان يكون الماضي والحاضر
وال مستقبل ورأى كل شيء متى أمّا ما صبا أو حاضر أو مستقبلا الثالث كون الثابت
مع الثابت وليس الرقعة هو محيط الدهر (هو اوله) ثم إذا اعتبر كل شيء كان
فيه أو لا اثره (أي فعله) وثانيا قوله (بالذات) (لا بالزمان) اذ يصح ان يقال
اوجد فوجد وظاهر ان الوجود لا يتأخر عن اليجاد بالزمان (هو آخره) لأن
الاشياء اذا لوحظت (اولا) ونسب اليها اسبابها (ومباديها) وقت
تعالى المنسوب) الذي هو اول الاسباب فلا سبب في ذلك لأنه مسبب الاسباب
الحاصل أنه اذا ابتدئ من جانب العلول ولو حظرت سببا به انتهى إلى
الواجب قطعا فيكون هو آخر (هو آخر لأنه بالغاية الحقيقية) وهي الغاية
الغايات التي يطلب لذاتها لا لشيء آخر في كل طلب لغاية سبب السعادة
هي غاية الكمال المتمكن للشيء بحسب فطرته (في قولك لم يشرب الماء ففعلوا الشرب
المزاج فيقال له اردت ان تغتفر المزاج ففعلوا للصحة فيقال لم طلبت الصحة
ففعلوا للسعادة والخير) أي لا جل كون السبب على وجه الكمال (ثم لا يورده عليه
سؤال يجب ان يجاب عنه لأن السعادة والخير يطلب لذاته لا لغيره فالحق
الاول بعينه كل شيء) ويشوفه لأن ما يشوفه كل شيء هو الوجود وكما له اذ
العد من حيث هو عدم لا يشاء اليه بل من حيث يتبعه وجوده
بالحقيقة هو الوجود ولما كان وجودات الممكّات كما لا ينفك جازمها في
في حدودها وانها يكون في حكم العدم فلا يكون مطلوبا بحقيقة بل

مؤله

الحقيقي هو الذي له برائة في نفسه من العلم والنفس هو ذات الواجب لأن
كل شيء يتوجه نحو كماله الخاص المطلوب له اما بالاولاد او بالطبع لتصله ونحو
بذلك من القوة إلى الفعل حتى يصير من سبب السبب الحق الذي هو كمال
بالفعل من جميع الوجوه فيقرب منه فيكون كل شيء مقبلا إلى ذاته تقديس
(طبعها واولادها بحسب طائفته) وما يليق (بحاله على ما يعرفه الرايخون) الذي
ثبوتها وممكنها وعصوبتها من قاطع (في العلم بتفصيل الجملة وبكلام طويل
فهو العشرون الاول الحقيقي) الذي يتوجه نحو جميع الاشياء فيكون غاية الغايات
(فلذلك) أي لكونه يتوجه نحو كل شيء وكونه يطلب لذاته (هو آخره) وثانيا
بين آخره تعالى بكونه غاية ذاته اذ ان يبين كونه تعالى غاية بوجوب
اولية ايضا من وجه ضال (كل غاية) باعثة للفاعل على فعله (اوله في
الفكر) أي في الفعل والوجود العلي لانها باعتبار هذا الوجه علة غاية
ولا شئ من العلة الغاية متقدمة على المعلول فيكون اول (آخر في الحصول)
لأنه مترتبة على فعل الفاعل باعتبار وجودها العيني فيكون آخره ان
ان الواجب الحق متقدم بالوجود على جميع الاشياء ليس معلولا لشيء منها
فلا يجوز ان يكون غاية لشيء منها لان كونه غاية يقتضي التأخر فلا يكون آخره
الحصول فلما ان كونه غاية واخره في الحصول ليس باعتبار وجوده في نفسه
بل من استحالته بل باعتبار وجوده فمستدبته وبين الطالب كالمقرب منه
الوصول اليه ومعرفة (هو آخر من جهة ان كل من ملكي بوجد ما بينه وبين
عنه ولا يوجد ما بينه وبينه) فيكون آخر (هو طالب لكل) أي جالب

في ان كل شيء مضمون بعد نقلا

الكل (الى النبل منه) ووصول اليه (بحسبه) اي بحسب طاقته الكل ويلين بطلان
(هو غالب) اي مستند له فدره نامنه (على اعدام العدة) يعني اعدام المور
لا يثنى الوجود بنفسها ولو لم يعرض لنا لا يشر من خارج لكائن باقية اولا و
ابدا على العدة (وعلى سلب الماهيات ما يستحقها بنفسها من البطلان) اي على
سلب مورد يستحق البطلان الهلاك في حد ذاته نفسها وهي الممكن فقول
ما يستحقها بدل من الماهيات (وكل شيء هالك الا وجهه وله المجد على ما

هدانا من بيده فاو لا نامن بفضيله

الحمد لله الذي في قلوبنا هذا الكتاب عصم من الزلل والغواية

والاضطراب الصلوة على خير من اوتي الحكمة ونصل

الخطاب على الله واصحابه الذين هم اولو

الالباب طبع في دار الخلافة

طهران في شهر شوال

المكرر



